

4723
/SIA

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ تَبَتُّوا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ تَبَتُّوا

وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعَهُ السَّيْرَ

مختصر نافع

در مطبع العلوم با اهتمام سید اشرف علی داسطلی

در شهر جمادی الاول ۱۲۶۹ هجری قمری طبع و نشر شد



كتاب جامع محمد أحمد صاحب قريش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صغرت في عظمته عباد دة
 العابدين وحشرت عن شكر نعمته السنة
 الحمادين وقصرت عن وصف كماله افكار
 العالمين وحشرت عن ادراك جلاله ابصار
 العالمين ذاك الله ربكم لا اله الا هو فادع
 مخلصين له الدين وصلى الله على اكرم المرسلين
 وسيد الاولين والاخرين محمد خاتم النبيين
 وعائنته الطاهرين وذريته الاكرمين صلوات

صلح تقسم ظهور المحدثين وترغم انوث المجاهدين | ما بعد فاني
 هو ذلك في هذه المنقر خلاصة المذهب المختبر بافظ حجة وعبارة
 حجة تظهر كبحه وتوصلك الى  علم بان سبيله وفتح
 الى حيله فان احللت فطنتك في  يتك في معانيه كنت
 حقيقا ان نفوز بالطلب وقد في حله للذهب واما اسئل الله لولك لوم
 بالاسعاد والاشهاد الى المراح والقوانين للسداد والصحة من الخلق في الايراد
 انه اعظم من افاد والكره من مسئل فجاد كتاب الطهارة واسرارها اربعة
 الاول في الميعة والنظر في المطلق والمضات والاسرار اما المطلق فتوفي الاصل
 ظاهر ومظهر برقم الحديث وينزل الخبث وكله يتجس باستيلاء الغفاسة على
 احد واصافه ولا يمتنع الجاهل منه بالمالاة ولا الكثير من الراكد وحكماء العلم
 حكمه اذا كان له مادة وكان الماء الغيث حال نزوله وينضج القليل من الراكد بالمالاة
 علم الاجم وفي تقدير الكثرة روايات اشهرها واما سار هل وفيه الشيفات
 بالمرافق في نجاسة البير بالمالاة قولان اظهرهما التفتيس ويتزح لموت البعير و
 التور وانضباب الخمر ماء اجم وكذا قالوا في المسكرات والمخى الشيف العفاح
 والمخى والد ماء الثلاثة فان غلب الماء قراح عليها قوم اثنين اثنين ولموت الجاهل ^{النظر}
 كره وكذا في الثلاثة في الفرس والبقر ولموت الانسان سبعون دلو او للعدرة عشرة
 فان ذابت فاربون او خمسون وفي الدم اقوال والمروى في دم خبيث الشاة من ثلثين

اربعين وفي القليل ولا عريضة ولوت الكلب ومثله اربعون وكذا في قول الرجل
والحق الشيخان بالكلب موت القلب والاسرب والشاء وهو في الشاة قسم ذو
عشر وللشور اربعون وفي رواية مبيع ولوت الطير واعتبال الحبيب مبيع وكذا
الكلب لو خرج حيا والفاخرة ان يقتل ولا يملك ويقتل ولو لبول الصبي مبيع وفي
رواية ثلاث ولو كان رضيعا لم يملك ولو ولد وكذا في العصفور وشبهه ولو خربت
النجاسة طارها فخرج كله ولو ظب الماء فلا دوى ان يترجح حتى يرد في العنبر
ليتوفي القدر ولا يغيب البذر بالبالوعة وان قارب باطام يتصل بنجاستها لم ينجس
تباعدها قد خمسة اذرع ان كانت الارض صلبة او كانت البرء فوقها و
الاقيم **واما المضاف** فهو لا يتناول له الاسم بالطلاق ويحكم عليه
عنه كالحصر من الاجسام والمصدر والمنزوح بما يعليه الاطلاق وكله
ظاهر لكن لا يرفع الحدث وفي طهارة محل الخبث به قولان احدهما المنع ونجس
باللاقحة وان كثرت وكل ما يخرج المطلق ولم يعليه الاطلاق لا يخرج به عن افادة
وان غير واحد وصانده ما يرفع به الحدث الا صغر ظاهر ومظهر وما يرفع به
الا كبر ظاهر وفي رفع الحدث به ثانيا قولان المروي المنع وفي ما يزال بالخبث
اذا لم يتغير النجاسة قولان اشبههما التقيس عدم الاستنجاء ولا يفضل
بقبالة الحمام الا ان يعلم خلوها من النجاسة ويكفر الطهارة جماعا صحت
بالشمس في الاثنية وجماعا صحت بالنار في غسل الاموات واما الاسرار فكلها طاهرة

ظاهرة عند الكلب والمخزنير والكافر في سوره ولا يأكل لحمه قولا وكذا في سوره المسوخ
وكذا اما اكل الجيف مع خلوه موضع الماء كمن عيب النجاسة والطهارة في الكل اظهر
وفي نجاسة الماء لا يدركه الطهارة من الدم قولا ان احوطهما النجاسة ولو نجس احد
الاناءين ولو شققت اجنب ما نجا وكل ماء حكم بنجاسة لم يجز استعماله ولو اضطر معه
الى الطهارة يتم الركن الثاني في الطهارة المائية وهي خضوع وغسل فالوضوء يشهد
بيان امور الاول في وجوبه وهي خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد
والنوم الغالب على الحاسيتين والاستحاضة القليلة وفي مس باطن الدبر ادا بطن
الاحتليل قولا ان اظهرهما انما لا ينقض الثاني في اداب الخلة والواجب منها
العورة ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ولو كان في الابنية على الاشياء ويجب غسل فخرج
البول ويتبين الماء لانه واقبل ويجزى مثلا ما على الخشفة وغسل فخرج الغائط با
وضوءه الانقاء وان لم يقعد فخرج يتخير من الماء والاجار ولا يجزى اقل من ثلاثة
اجار ولو نقي مجادو نفاو يستعمل الخرق بدل الاجار ولا يستعمل العظم ولا الروث ولا
الحجر المستعمل وسننها فظنية الراس عند الدخول والضميمة وتقديم الرجل اليسرى
والاستبراء والدماء عند الدخول وعند النظر الى الماء وعند الاستبراء
وعند الفراغ والجمع بين الاجار والماء والاقتصار على الماء ان لم يقعد و
تقديم الرجل اليمنى عند الخروج ويكره الجلوس في المشاعر والشوارع و
مواضع المعلن وتحت الاشجار المثمرة وفي في الفزال واستقبال الشمس والقمر

والقمر والبول في الارض الصلبة وفي مواطن الطوام وفي الاعجاز يا وساكن
استقبال الريح فيه والاكل والشرب والسواك والاستنجاء بالعين وباليدين
فيها خاتم عليه اسم الله تعالى والكلام لا يذكر الله تعالى ولا ضرورة **الثالث** في
الكيفية والفروض سبعة الفية مقارنة غسل الوجه ويجزئ تعديمها عليه عند غسل
اليدين واستدامته حكمها الى الفراغ وغسل الوجه وطوله من قصاص الشعر الى
الذق وعرضه ما اشتمل عليه الا بوقام والوسطى ولا يجزئ غسل ما استرسل من
الحية ولا تحصيلها وغسل اليدين مع المرفقين مبتدأ يانها ولو نكس فهو ان ^{شبهها}
انه لا يجزئ واطل الغسل ما يحصل به صحاء ولو دهنا ومسح مقدم الدامن
بقية البلى بما يسفي مسحاً وقيل اقله ثلاث اصابع مضمومة ولو استقبل ^{شبه}
الكراهية ويجزئ على الشعر والبشرة ولا يجزئ على حامل كالعمامة ومسح ^{حلقه} الذية
الى الكعبين وهما بقية القدم ويجزئ منكوساً ولا يجزئ على حائل موجبة وغيره
الا للضرورة والترتيب يبدأ بالوجه ثم باليمين ثم اليسرى ثم بالراس ثم
بالرجلين ولا ترتيب بينهما والمواالات وهي ان يكمل طهارته قبل الجفاف والغرض
في الفضلات مرة والثانية سنة والثالثة بدعة ولا تكرار في المسح ويحرك ما يمنع
وصول الماء الى البشرة كالخاتم وجربا ولو لم يمنع حركه استقبابا والجباث ثم نزع
ان امكن ولا مسح عليها ولو في موضع الغسل ولا يجزئ ان يولى وضوءه غيره
ومن دام به السلس يصل كفى لك وقيل يتوضأ لكل صلح وهو حسن وكذا

المطبول ولو نجسه الحدث في الصلوة قرضا وبني والسنة عشرة
وضم الاناء على اليمن والاختراف بها والسمية وغسل اليدين مرة للوضوء
والبول ومرة في الغائط قبل الاختراف والمضغفة والاستنشاق وان يبدع
الرجل بظاهر ذراعيه والمرءة بباطنها والدعاء عند غسل الاعضاء
والوضوء بمجد والسواك عدة ويكره الاستعانة فيه والتمتدل الرابع في
الاحكام فمن يتيق الحدث وشك في الطهارة او يتقنها وجعل لها خ
تظهر ولو يتيق الطهارة وشك في الحدث او شك في شيء من احوال الوضوء بعد ان
يتيق على الطهارة ولو كان قبل ان يراه في به ويجا بده ولو يتيق ترك عضو اليه على
الحالين ويجا بده ولو كان مسحاً ولم يبق على اعضائه نذارة اخذ من الحية
واجبانه ولو يبق نذارة استأنف الوضوء وليجيد الصلوة لو
ترك غسل احد المخربين ولا يبيد الوضوء ولو كان الخارجه اسد
الحديثين غسل مخربه دون الاخر وفي جوارحه مسكتاب المصنف
للحدث قولان اصحهما المنع واما الغسل ففيه الواجب والمندب
ف الواجب منه ستة **الاول** غسل الجباية والنظر في موحية وكيفية
واحكامه اما الموجب ف امر ان انزال المني نقطة ونوما ولو اشتبه
اعتبر بالدفق وقطر البدن ويكفي في المني الشهوة ويعتزل المستيقظ اذا وجب
على حبه او ثوبه الذي يفرده به والحاج في القبل وحده غيبوبة

غيبوبة الخشبة وان السبل وكذا في جملها على الاشياء وفي وجوب
الغسل يوطى الغلام تردد ويجزم علم الهدى بالوجوب اما كيفية فلو
خمسرة النية مقارنة لغسل المراس او مقدرة عند غسل اليدين واستبدال
حكها وغسل البشرة بما يبعث غسلها ولو كان لدن وتحليل ما لا يصل اليه الماء
الا به فالترتيب بيد ابراهيم ثم مياضة ثم مياصرة وليسقط الترتيب الا في
حسنتها سمعة الاستبراء وهو ان يصير ذكرا من اصل المقعد الى
اصل ثلاثا الى الخصر ثلاثا وثلاثة ثلاثا وغسل يمين ثلاثا والمفضضة ثلاثا ولا تستنشق
ثلاثا وامرار اليد على الجسد وتحليل ما يصل اليه الماء والغسل بصباع واما الحكم
فيحرم عليه قراءة الفرائض ومس كتاب القرآن ودخول المساجد الا اجتنابا
عن المسجد الحرام ومسجد النبي صلعم ولو احتلم فيها يتيمم ثم وجب وضع
شيء فيها على الاظهر وبكره قراءة ما زاد على سبع آيات ومس المصحف و
النوم طاهر يتوضأ والاكل والشرب طاهر يمتضمض ويستنشق والمخاض
ولو راى بلا يد الغسل اعادة الا مع البول والا جتهاد ولو احدث في أثناء
غسله فنية احوال اصحها الاتمام والوضوء ويجزى غسل الجانية عن الوضوء
وفي غيره تردد اظهره انه لا يجزى الثاني غسل الحيض والغتر فيه
وفي احكامه وهو في الاغلب اسود او احمر غليظ حار لم يدفع فان اشتبه
بالغذرة حكم لها بطوق القطنة ولا حيض مع من الياس ولا مع الصغر هل

يُحْتَمَمُ مَعَ الْحُلِّ فِيهِ بِرَوَايَاتٍ اشْتَرَكُوا أَنَّهَا لَا يَحْتَمَمُ وَالْأَكْثَرُ الْحَيْضُ عَشْرَ أَيَّامٍ
وَأَقَلُّهُ ثَلَاثَةٌ فَلَوْ رَأَتْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَلَيْسَ حَيْضًا وَلَا كَمَلَتْ ثَلَاثَةً فِي جُمْلَةٍ
عَشْرَةً فَهَؤُلَاءِ الْمُرَوِّى أَنْ حَيْضٌ وَمَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرِ حَيْضٌ وَالْخَلْفُ
لَوْنُهُ ظَلَمَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَعَذْرَةٌ أَوْ قَرَحٌ وَمَعَ تَجَاوُزِ الْعَشْرِ تَرْجِعُ ذَاتُ الْعَادَةِ إِلَيْهَا
وَالْمُبْتَدَأَةُ وَالْمُضْطَرَّةُ إِلَى الْقَيْسَرِ وَمَعَ قَدْ تَرَجَعِ الْمُبْتَدَأَةُ إِلَى عَادَةِ أَهْلِهَا
وَأَقْرَبُهَا فَإِنْ لَمْ أَوْكُنْ مُخْتَلِفَاتٍ رَجَعَتْ هِيَ وَالْمُضْطَرَّةُ إِلَى الرَّاسِ وَالْمَوْتِ وَهِيَ سِتَّةُ
مُحَلِّ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ مِنْ شَهْرٍ وَعَشْرَةٌ وَتُنْتَبِطُ الْعَادَةُ بِأَسْتَوَاعِ
شَهْرَيْنِ فِي أَيَّامِ رَوْيَةِ الدَّمِ وَلَا تُنْتَبِطُ بِالشَّهْرِ الْوَاحِدِ وَلَوْ رَأَتْ فِي أَيَّامِ الْعَا
صِفَةِ وَقَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا سَبْعَةَ الْحَيْضِ وَتَجَاوَزَةَ الْعَشْرَةَ فَالْوَجْعُ لِلْعَادَةِ
وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرٌ وَتُرْكُ ذَاتُ الْعَادَةِ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ بِرَوْيَةِ الدَّمِ وَفِي
الْمُبْتَدَأَةِ وَالْمُضْطَرَّةِ تَرُودُ وَالْأَحْيَاءُ لِلْعَادَةِ أَوْ إِلَى حَتَّى يَتَقَيَّ الْحَيْضُ
وَذَاتُ الْعَادَةِ مَعَ الدَّمِ تَسْتَطْهِرُ بَعْدَ عَادَتِهَا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُ
الْمُسْتَحَاضَاتُ إِنْ اسْتَمَرَّ وَلَا أَقْبَتِ الصَّوْمَ وَأَقَلُّهُ عَشْرَةٌ وَلَا أَحَدٌ لَكَثَرِ
وَأَمَّا الْأَحْكَامُ فَلَا يَنْقُصُ لَهَا صَلَاقٌ وَصَوْمٌ وَلَا طَوَافٌ وَلَا يَرْفَعُ لَهَا حُدُثٌ
وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا دُخُولُ الْمَسَاجِدِ إِلَّا اجْتِبَاءً لِأَحَدِ الْمُسَلِّمِينَ وَوَضْعُ شَيْءٍ فِيهَا
عَلَى الْأَظْهُرِ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَمَسْ كِتَابَةُ الْقُرْآنِ وَيَحْرُمُ عَلَى نَرَجِهَا وَطَبِهَا وَنَضْرُ
الدَّمِ وَلَا يَصِحُّ طَلَاقُهَا مَعَ دُخُولِهَا فِيهَا وَحُضُورُهُ وَنَحْيٌ عَلَيْهَا الْفُضْلُ مَعَ

ممن القاء قضاء الصوم دون الصلوة وهل يجوز ان يتعبد الوضوء للصلاة
الا مشبه نعم وفي وجوب الكفارة على الزجر وطيهار واما ان احوطهما
الوجوب وهي ديار في اوله ونصف في وسطه وربع في اخره ويستحب لها
الوضوء في وقت كل فريضة وذكر الله تعالى في مصلاها بقدر صلواتها ويكره
له الخضاب وقراءة ما عدا الفرائد وحمل المصحف ولمس هاميه ولا اجتماع
منها ما بين السرة والركبة ووطيها قبل الفصل واذا احاضت بعد دخول الوقت
فلم تقبل مع الا مكان قضت وكذا اذا درجت من اخر الوقت قدر الظاهر
والصلوة وجبت اداء ومم الا ههنا قضاء وتغسل كاعتسال الجنب
لكن لا بد معه من الوضوء الثالث غسل الاستحاضة ودمها
في الا غلب اصفر بار دريق لكن ما تراه بعد العادة مستمر او بعد غايته
النفاس وبعد اليأس وقبل البلوغ ومم الحمل على الا شهر فهو استحاضة
ولو كان عيطا فيجب اعتبارها فان لطم باطن القطنه لزمها ايد الهاء والو
كل صلوة وان غمسه ولم يسل لزمها مع ذلك تغير الخرقه وضل القدا
وان سال لزمها مع ذلك غسلان لظهور والعصر تجتمع بينهما و
غسل للغيب وعشاء الاخره تجتمع بينهما وكذا التجمع بين صلوة الليل
والصبح فبطل الحائض ما ذاق ذلك صارت طاهرة ولا
تجمع بين صلاتين بوضوء واحد وعليها الا استطاعها في منع الداء من

المتقدى قد رآه كلاً مكان ولكن لم يزد من به السلس والبطن المرابع غسل
 النفس ولا يكون فاس إلا مع الدم ولو ولدت تاماً لم لا يكون الدم
 فاساً حتى تراه بعد الولادة معها ولا أحد لا مقلد وفي الشهر وإيات
 أشهرها أن لا يزد عن أكثر الحيف وتغير حالها عند انقطاع قبل العشرة
 فإن خرجت الطهارة فميتة اختلت ولا توقفت القاء وانقضاء العشرة
 ولو رأت بعد هادماً فهو امتحاضة والنساء كالحائض فيما يجرم عليه ما وبكره
 وغسلها كغسلها في الكيفية وفي استحباب تقديم الموضوع على الغسل ويجاز
 تأخيرها عند الحامس غسل الأموات والظفر في أمه أربعاً أو أقل
 والغرض فيه استقبال الميت بالقبلة على القولين بأن يلقى على ظهره ويمن
 بجعل وجهه وباطن رجليه اليها والسنون نقله إلى مصلاة وتلقية التها
 ولا قرأ بالبقي والائمة وكلمات الفرج وإن تغض عيناه ويطبق
 نوه ويهدئ إلى جنين ويغطي بثوب وإن قرع عنقه القران ويقرأ
 ضده إن مات ليلاً ويعلم المومنين بموته ويجعل تجهيزه إلا مع الاختيار
 الكائنات مصلوباً لا يترك أن يزد من ثلثة أيام ويكره أن يحضره جنب أو
 حائض وقيل يكره أن يجعل على بطنه حد يد الثافي الفضل وفرضه أن لا
 الجاسمة عنده وتغسله بماء السدر ثم بماء الكافور ثم بماء القراح ثم بياكسل
 الجابية ولو قدر السدر والكافور فبيل بماء القراح وفي وجوب الموضوع

الوضوء قولان والا سحاب اشبه ولو خيف من تضليله مما تروجد لا يهيم
 وسنن ان يوضع على من قدم موجه الى القبلة مظللا وفيثق جيبه ويشترع
 ثوبه من تحت ركبته ويشترع راسه ويلين اصابعه من فوق ويغسل راسه وجبهته
 برغوة السدر ويغسل فرجه بالحصى ويبدأ بغسل يده ثم يبتقي راسه
 الايمن ثم يبتقي راسه الايسر ويغسل كل عضو منه ثلاثا في كل غسلة ومسح
 بطنه في الايمن واليسار الحامل ويقف الفاسل على عينية ويجهر للماء خيرة
 فيغشفت بنوب ويكره اعادة وقص اطرافه وترجل شعره وجعله بين جلبي
 الفاسل وارسل الماء الى الكنفت كلاهما بالبالوعة الثالثة الكفن وثالث
 فيشتر روقيص وان ارد ما يجوز فيه الصلوة للرجال ومع الضرورة يجوز
 لفافة وامساس مسلجة بالكافور وان قل والسنن ان تغتسل الفاسل
 قبل تكفينه ويتوضا وان ينزل الرجل جبرته بمية عبرية خمر مطرقة بالذ
 خمرقة فيخذ به وحماتني عليه محكما ويخرج طرفا العامة من تحت الخنك و
 يلبسان على صدره ويكون الكفن قطنا وطيب بالذرية ويكب
 على الجبهة والقميص واللفافة والجريدتين فلان يشهد ان لا اله الا الله
 وان محمدا رسول الله ويجعل بين اليدين قطن وقتر او لمرآة لفافة اخرى لم يها
 ونظا ويبدل بالعمامة قمام ويسحق الكافور بالميد وان خذل عن المساجد التي
 على صدره وان يكون درهما او اربعة دراهم واكملته ثلثة عشر درهما

ويضع الحاضرون الأيدي عليه ^{على} مثل جين ويلقبه الولي بعد انصافهم وبكره
قرش القبر بالسليم لا مع الحاجة والضرورة وتخصيصه وتجديده ودفن
ميتين في قبر واحد ونقل الميت الى غير بلد موثلا الى احد الشاهد
المشرفة ويلحق به في الباب مسائل لا ولي كفن المرأة على زوجها ولو كانت
لها طال الثانية كفن الميت من اصل تركته قبل الدين والوصية الثالثة لا يجوز
نقل الميت ولا نقل الولي بعد وفاته الرابعة الشهيد اذا مات في معركة لا يغسل
ولا يكفن بل يصلى عليه ويدفن شبابه ويخرج عنه الثخان والغزو الخامسة اذا
مات ولد الحامل قطع واخرج فلو مات هي دونة شق جوفها واخرج من جانب
الايمن في رواية ويحاط بطنها السادسة اذا وجد بعض الميت وفيه الصدر
فهو كما لو وجد كله ولو لم يوجد الصدر غسل وكفن مافية عظم ولدت في خرقته
ودفن ماحلا من عظم قال الشيخان ولا يغسل النقط الا اذا استكمل شهوها
الاربعة ولو كان لدن ونفالت في خرقته ودفن السابعة لا يغسل الرجل الا رجل و
لدا امرأة ولا يغسل الرجل قبل ثلاث سنين مجردة وكذا المرأة ولا يغسل الرجل محلا
من ذهاب الثياب ولد المرأة الثامنة من مات محرما كان كالحمل لكن لا يقرب به
الكافر التاسعة لا يغسل الكافر ولا يكفن ولا يدفن بين مقبرة المسلمين ^{شأن} ^{من}
لوقى كفن الميت بخامسة غسلت ماله يطرح في القبر وقرضت بعد جلده السادسة
غسل من مس ميتا يجب الغسل بمس لا دمي بعد برده بالموت وقبل تطهيره

بالنفل على الاكل وكذا يجب النفل بمس قطعة فيها عظم هو اعطيت من
 اوميت وهو نفل الحايض واما المنذور من الاضال فانه يهر عن الجعنة
 ووقتها بين الفجر الى الزوال وكلما قرب من الزوال كان افضل واول ليلة من شهر
 رمضان وليلة النصف منه وليلة سبعة وعشرون ليلة تسعة وعشرون واحد وعشرين
 وثلاث وعشرين وليلة الفطر ويوم العيدين ويوم عرفة وليلة النصف من حجب
 ويوم المبعث وليلة النصف من شعبان والعيد ويوم المباحلة ونفل الاحرام
 وزيارته النبي صلى الله عليه واله ولا يجزئ عليهم السلام ولقضاء الكسوف
 والقربة ولصلاة الحاجة والافتقار ولا يدخل الحرم والمسجد الحرام والكعبة
 والحديثة ومسجد النبي عليه السلام ونفل المولد الكريم الثاني في الطهارة
 الترابية والفطر في امير اربعين الاول شرط التيمم عدم الاغوا وحصوله اليه
 او حصول ما منه من استعماله كالبرد والمرض ولو لم يوجد ابنياعا وجب وان
 الفتن وقيل ما لم يضر في الحال وهو شبه ولو كان معه ماء وشئ العطش تيمم ان
 لم يكن فيه سعة عن قدر الضرورة ولكن لو كان على جسد لا نجاسة ومعه ماء
 يكفي لا تيمم بها ولو خففه وكان من معه ماء فلا يكفي في طهارته واذا لم يجد
 ماء تيمم كالحصى العاجز الثاني ما يتم به وهو التراب الخافض دون ما سواه
 من النجاسة كالاشنان والديق والعاون كالكل والترزيم ولا باس بارض
 النور لا والجس ويكره بالبخة والرهمل وفي جواز التيمم بالحجر تردد وبالجواز قال

انما هذا في
 التيمم والوضوء

قال التتبعان ومن فقد الصعيد يقيم في مكانه حتى يلبس ثوبه الجديد ومن فقد لا
بالرحل الثالث في كيفية ولا يسمع قبل دخول الوقت ويصح مع تقبفه ومنه
معه من السنة ولأن أحولهما الأخير وهل يجب استيعاب الوجه والذراعين
بالصم فيه روايان أشهرهما اختصاص الصم بالحبة وظاهر المصنف في عدم الضرب
أعلى أجزائها للوضوء ضرورة وأفضل ضربتان وللواجب فيه النية واستدراكها
إلى الفراغ والترتيب بعد إجماع الحبة ثم بظاهر المصنف ثم بظاهر المصنف الرابع
الحكام وهي ثمانية الأول لا يصيد ما صلى بتميمه ولو فقد الجنازة لم يجز التيمم
ما لم يجز التيمم فان شئ يتم وصلى في الأعادة ترد أفيه أنه لا يصيد ولكن
من أحدث في الإمام ومنه الرخاء يوم الحبة يقيم وصلى في الأعادة فلا
الغاشي يجب على من فقد الماء المطلب في الحرمة غلوة سهم وفي السهولة غلوة سهمين
فإن اضطر بالماء في شئ وجد الماء ظهر واحد الثالث لو وجد الماء قبل شروعه
في الصلوة ظهر إجماعا لو كان بعد فإعادة ولو كان في أثناء الصلوة فترك
أصحهما البناء ولو لم يكن في الإحرام الرابع لو تيمم الجنب ثم أحدث ما يجب
الوضوء إعادة بدل من أفضل الخامس لا ينقض الظهارة المائية وجود
الماء مع التمكن من استعمال السادس يجوز التيمم لصلوة الجنازة مع وجوب الماء
فدبا الساييم إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب وهناك ما يكفي أحدهم تيمم
المحدث وهل يخص به الميت أو الجنب فيه روايان أشهرهما يختص بالميت

الثامن روى فيمن صلى يتيم فحدث في الصلوة ووجد الماء قطع ونظف
واتم ونزلهما الشيطان على الشيطان الركوع الرابع في النجاسات والنظر في
اعدادها والحكامها وهي عشرة البول والغائط سلا يوكل لحم ويندبرهم تحته
الجلال واللعن والليثة مما له نفس سائلة وكذا الدم والكلب والخنزير والكافر
وكل مسكر والفحاح وفي نجاسة عرق الخبث من الحرام وعرق الابل الجلالة و
لعاب المسخوم وذرق الدجاج والقلب ولا ترهب والفاخرة والوزقة انخل
والكرامة نظرها اما الحكماء ف عشرة الاول كل نجاسة انزالت قليلا وكثيرا
عن الثوب والبدن عدا الدم فقد عفى عما دون ذلك من سعة في الصلوة ولم يصف
عما زاد عنه وفيما يلزم قد روي عنهم بمجتهار وايضا ان شمرهما وجوب الاثر التولد
كان قسرا فالنجاسة انما يتوكل بغير نجاسة انما مطلقا وقيل بغير النجاسة الثاني دم
الحيض يجب انما يكون قولا الحق الشيطان دم الا يستحاضة والنعاس وعفى
عن دم الجرح والقرح الذي لا يرقى واذا رقى اصاب فيه سعة الدم من
الثالث يجوز الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه من غير اتمام النجاسة كاللثة والجو
والفلسق الرابع فصيل الثياب والبدن من البول مرتين الاول الصبي
فانه يكفي صب الماء عليه ويكفي انما التيمم النجاسة ويوفي اللون الخامس
اذا اظلم موضع النجاسة غسل وان جعل غسل كلما يحصل فيه الاستبراء ولو
نجس احد الثوبين ولم يعلم عينه صلى الصلوة الواحدة في كل واحدة مرة و

وقيل يطهرهما ويصلي حرمانا المساد من أخلاق الكلب والخنزير
 والكافر ثوبا وجسدا وهو له بخل موضع الملازمة وجوبا ولو كان يابسا
 رشح الثوب بالماء استحييا بالسما لهم من طهر الجماعة في ثوبا وبند نه وصلي
 حامدا اعادة في الوقت وجدة ولو نسي في حال الصلوة فراياتان اشهرهما ان
 عليه الاعادة ولو لم يعلم خرج الوقت فلا قضاء وهل يجيد مع بقائه الوقت
 فيه قولان اشبهما الاعادة ولو رأى الجماعة في أثناء الصلوة انزلها واتهم
 اطهرهم عند حاجي فيكلا ان فيحق في ذلك الى ما ياتي في الصلوة فيبطلها الثاني
 المنيعة للصبي اذا لم يكن لها الاقرب واحد اجتزات بفصله في اليوم والليل مرة
 التامع من لم يتمكن من تطهير ثوبه القاه وصلي حرمانا ولو متهم ما تم صله
 فيه وفي الاعادة قولان اشبهما الاعادة العاشر النفس اذا خفت البول
 او غيره عن الاخر من والبول في المحصر جازت الصلوة عليه وهل تطهر
 منها حاله الا شبه نعم وتطهر الارض باطن الحق والنفل والقد من زوال
 عين الجماعة وقيل في الذنوب تقي على الاخر من الغيبة بالبول انما تطهر مع ما
 ذلك الما على طهارته ويلحق بذلك التطهر في الاواني ويحرم منها استعمال
 اواني الذهب والفضة في الاكل وغيره وفي المقضض قولان اشبهما
 الكراهية داواني المشركون طاهرة عالم يعلم نجاستها بما شربهم او بملوقات نجاسة
 فلا يتعمل من الجلود الا ما كان طاهرا في حال حيوته ومن كى ويكره محلا كل

لحده حتى يدغم على الاشبه وكذا يكبره من اولى الحرم ما كان خشيا او قرا عاو قبل
 الاناء من صلوات الخلب ثلثا او لا بالتراب على الاظهر ومن الحرم والغابرة ^{ثلاثا}
 والسبع افضل من غيره ذلك مرة والثلاث احوط كتاب الصلوة
 والظهر في المقدسات والقاصد والمقدسات سبع الاولى في الاعداد والاولا ^{عليها}
 تسع الصلوات الخمس وصلوات الجمعة وصلوات العيدين والكسوف والزلزلة و
 الايات والطواف والاموات وما يلزمه الاثنان بنذر وشبهه فاسوأ
 مسنون فالصلوات الخمس سبع عشرة ركعة في الحرم واحد عشر ركعة في
 السفر وثانها اربع وثلاثون ركعة على الاشهر في الحرم ثمان للظهر قبلها وكذا
 للعصر واربع للمغرب بعد ما وبعد الضحاة الاخرى ركعتان بعد ما ^{حده}
 وثمان ليل وركعتا الشفق وركعة الوتر وركعتان للفداء قبلها ويسقط في
 السفر فوافل الظهرين في سقوط الوترية فعلان ولكل ركعتين من هذه النوافل
 تشهد وتسليم والوتر باقرادها الثانية في الرقبة والظهر في صدرها ولو اجتمعا
 اها الا اول فالر واليات فيه مختلفة ومحصلها اختصاص الظهر عند الزوال وقبل
 ادائها ثم يشترك القران في الوقت والظهر مقدمه حتى يصح المغرب مقدار اداء
 العصر فيخص به ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى ^{مقدرا} اولها اشتركت القران والمغرب
 مقدمه حتى يبقى الاختصاص الليل مقدار اداء الضحاة فيخص به واذا اظلم النهار ^{دخل}
 وقت صلواته ثم دخل حتى تظلم الشمس وقت نافلة الظهر من حين الزوال حتى يصير

يصير الصبح على قدرين وثلاثة العصر إلى أربعة أقسام وثلاثة المغرب بعد حاجتي
 من حب الحمرة المغربية وبها كمال الوتيرة ممتد بامتداد العشاء وصلح الليل بعد انقضاء
 وطاعت من الفجر كان افضل وراكعة الفجر بعد الفرائض من الوتر وتأخير حاجتي تطعم
 الفجر اول افضل ويمتد حتى تطعم الحمرة واما اللواحق فمسائل لا ولي
 يعلم الزوال بزيادة الظل بعد انقاصه او بميل الشمس إلى الخلف لا يمن
 لمن يستقبل القبلة ويعرف الغروب بدحاي الحمرة المشرقية الثانية قيل
 لا يدخل وقت العشاء حتى تنحب الحمرة المغربية ولا تصلح قبل الا مالم العذر
 كما لا ظهر الكراهية الثالثة لا تقدم صلح الليل على الانقضاء الا لكتاب
 يمنع المحبة راسه او مسافر وقضاءها افضل الى اربعة اذ انليس بمأفلة الظاهر
 ولو براكعة ثم خرج وقتها انما مقدمة على الفريضة وكذا العصر اما نوافل المغرب
 فممنوعة حيث الحمرة للبركة لها يدا عبا العشاء الخاصة اذا طلع الفجر عند فوات
 النافلة عد امر كعتي الفجر ولو تبس من صلح الليل يارب رحمة بها الصيم عالم
 فوات الفرض ولو كان النليس بمادون الاربع طلع الفجر بداعي الفريضة
 وقضى نافلة الليل السادس مستر قبل الفرائض اداء وقضاء عالم يتصدق
 الحاضرة والنوافل عالم يدخل وقت الفريضة السابعة يكره ابتداء النوافل
 عند طلوع الشمس وروها وقيامها وبعد اكل الصلوة الصيم والعصر عند النوافل
 المربة وعلا سبب التامتها افضل في كل صائغ فقد يمها في اول وقتها

ألا فاستنيد في مواضعه انشا الله تعالى السما سمعة اذا صلى طائفة حول الوقت
 ثم بين الوهم اعادة الا ان يدخل الوقت ولما يتم فيه قول اخر الثالثة في القبلة
 وهو الكعبة مع لا مكان ولا اتجاهين وان بعد وقيل هي قبله لاهل المسجد
 والمسجد قبله من صلى في الحرم قبله لاهل الدنيا وفيه صنعت ولوصلى
 في وسطها مستقبل اي جدارها فاشاء ولو صلى على سطحها ابرز من يدي
 فيها وقيل مستقبل ويصلى مؤميا الى البيت المعمور وتوجه اهل كل اقليم سميت
 الركن الذي يليهم فاهل المشرق يحيطون المشرق الى الكعبة لايسر والمغرب
 الى الايمن والمجدئ خلف الملك الايمن والشمس ضد التروال مجاذبة
 بطرف الحانج الايمن مما يلي الكعبة وقيل يستحب التياسر لاهل المشرق
 عن سمتهم قليلا وهو بناء على ان توجههم الى الحرم واذا قد العلم بالجهة
 والظن صلى الفريضة الى اربع جهات ومع الضرورة اوضح الوقت يصلى
 الى اى جهة شاء ومن ترك الاستقبال عمد العاد ولو كان طائفا او مائيا
 وبين الخطاء لم يعد ما كان بين المشرق والمغرب ويهدى النظار ماصلا الى
 المشرق والمغرب فوقتلا ما خرج وقتة وكذا الاستدبار القبلة وقيل بعيد
 ان حرم الوقت ولا تصلى الفريضة على الراحة اختيار او رخص في النافذة
 سفر حيث توجهت الراحة الرابعة في لباس المصلى لا يجوز الصلوة في جلد
 الميتة ولو دغف وكان احلا يوكل لحم ولو ذكى ودغف ولا في مشرك وفي صوفة ودجرك

ودبره ولو كان قلنسوة أو كفة ويجوز استعماله في الصلوة ولو كان مما يוכל
 الحمة وجاز استعماله في الصلوة وضيقها وإن أخذ من ميتة جثثاً أو قطعاً غسل
 موضع الاتصال ويجوز في آخر الخاص لا المقتشوش بغير الأثر الباق والنعاب
 وفوقه والسجباب فكلان لا ظهر الجوار وفي الثغالب ولا الأرباب ولا يمان
 أشهرها النعم ولا يجوز الصلوة في الحرير الخشن الرجال إلا مع الضرورة وفي
 الحرب وهل يجوز النساء من ضيقها وركبة فكلان أظهرهما الجواز وفي الملك
 والقلنسوة من الحرير ترد وأظهره الجواز مع الكراهية وهل يجوز الركوب عليه
 ولا اقتراش له المروي نعم ولا بأس بثوب مكفوف به ولا يجوز في ثوب مضروب
 مع العلم ولا فيما يشترط ظهر القدم ما لم يكن له سابق كالحنف ويستحب في النعل العزيم
 ويكره في الثياب السوداء ماعدا العمامة والخف وفي الثوب الذي يكون تحته وبها
 الثغالب ولا الأرباب أو فوقه وفي ثوب واحد للرجل أو على مائة لم يجز وإن
 يأمن بفرق القبيص وإن فشتل الصعاء وفي حمامة لا حنك لها وإن يأمن بغيره وإما
 وإن يصيب مع حد ينظاهراً وفي ثوبه يتهم صاحبه وفي بقاء فيه تماثيل أو
 خاتم فيه صورة أو يكره المرأة أن تصل في خطال له صوت أو تشقيه ويكره للرجل
 الثمام وقيل يكره في بقاء مشدود ولا في الحرب مسائل ثلاث الأولى
 ما يحكم فيه الصلوة في شرط في الظهارة وإن يكون ملوكاً أو ملوكاً الثانية يجزى
 للرجل شتر قبله ودبره وشترها بين السرة والركبة أفضل وشتر حبله كله مع الرجل

أكل ولا يصلي المرأة إلا في دبرهم وخمار ساتر جميع أجسادها عند الصلاة للفقير
وفي القديمين تهادية الجواز والامة والعبيبة تجتريان بستر الجسد ومثلهما
مع ذلك اضل الثالثة يجوز الاستنار في الصلوة بكل ما يستر العورة ^{المختص}
وورق القبر والطين ولوله يجسد ساتر أصلي عريانا في ما موبيا اذا امن المظلم
ومع وجوده يصلي جابسا موبيا للركوع والسجود الخاضعة في مكان الصلوة
يصلي في كل مكان اذا كان مملوكا او ماذونا فيه ولا تقسم في المكان المصلوب
مع العلم وفي جازر صلوة المرأة المتجنب المصلي قولان احدهما المنع سواء
صلت بصلوة او منفردة معها فأكات او اجنبية ولا خير الجواز على كراهية ولو كان
فيها حليل وقباعد عشرة اذرع فصاعدا وكانت متأخرة عنه ولو بمسقة
الجسد صحت صلوة قهرا ولو كان في مكان لا يمكن فيه التباعد صلى الرجل اولاً ثم
المرأة ولا يشترط طهارة موضع الصلوة اذا لم تقع نجاسة الا طهارة مواضع المنا
صل موضع الجبهة وتحت صلوة الفريضة في المسجد لا في الكعبة والنافذة في المنزل
ويكره الصلوة في الحمام وميتوب النايط ومبارك الا بل ومساكن النمل وفي من يط
الحين البعل والحير ويطون لادوية وارض البقرة والتم اذا لم يتمكن جبهة من السجود
وبين مقابر الامم حائل وفي بيوت الخوص والثيران والحمر وفي جوار الطرقات ولان
يكون بين يدينه منار مضرة او معصية مفتوح او حايط يفسد من البلوعة
ولا باس بالبيوع والكنايس ومن يقسم ويقل وكذا الى باب مفتوح او انسان حيا

مواجبه الساعات للمعتمر فيها يبيد عليه لا يجوز التيمم على ما ليس بالارض كالجلود
 والصوف ولا ما ليس بالارض كالماء من كالعبدان ويجوز على الارض
 وما يثبت منها ما لم يكن مأكلا او طبوخا بالعادة في الكائن والعقطن وياستان وغيرها
 النعم الا مع الضرورة ولا يمسح على شئ من بدنه فان مسح الحر يمسح على ثوبه
 ويجوز للبيد على الشليم والغير وغيره مع عدم الارض وما يثبت منها فان لم يكن
 كفه ولا باس بالفرطاس ويكره منه ما كان فيه كتابة ويرأى فيه ان يكون مملوكا خاليا من نجاسة
السابعة في الاذان والاقامة والتخريف في الموزن وما يوزن له وكيفية الاذان والاقامة
اما الموزن فيعتبر فيه العقل والاسلام ولا يعتبر فيه البلوغ والعصبية يوزن والعبد
 وقوزن المرأة لفسادها وتيمم بان يكون خلقا حيا مبصرا بلاوقات مستظها قاعا
 على المي تقم مستقبل القبلة افاضة وقس على المرأة الاكلات عينا وشما لا ولو اخل بالاذان
 والاقامة ناسيا وصلى قدامها عالم بركم واستقر صلواته ولو قدامه بركم **واما يوزن له**
 فاصلى الحسن لا غير اداء وقضاء استقبالا للرجال والنساء المنفرد والجمام وفيه ضمان
 في الحاجة ومساكن الاستقبال فيما يجهر فيه والكنة والعداء والمغرب وقاضي الفرائض الحنفية
 الاول دره ثم يقيم كل واحد وتجمع بين الاذان والاقامة كلفه فية كان افضل ويجمع بين التيمم
 بين الظهرين باذان واحد وقامتين ولو صلى في المسجد جماعة فمجرع اخرهون لم يوزنوا و
 لم يقرروا مادامت الصفوة باقية ولو انقضت اذن الاخرهون واقاموا ولو اذن ثمة فمجرع
 ثم لم اذاجتماع استقبل الاثنيان **واما كيفية** فلا يوزن فمجرعة لا يدخل حول وقتها

وصدق من في الصلوة خمسة لكن يصيد لا يعد دخول وقتها ونصولهما على أشهر الروايات
 خمسة وثلاثون فصلا أو اذان ثمانية عشر ولا في مئة مبيعة عشر وكله مشق على الكبير
 في اول الاذان فانما ربه والتميل في غنمته لا في مئة مئة مرة والمقرب شرط و
 المستمرة في الوقوف على نصوله مثلها في الاذان حادها في الاقامة والفصل بينهما
 بركتين احبته اذ لم يزل من المقرب فانه لا يحصل حين اذ انها لا تجزئ او سلمة او
 تبعية ويكره الكلام في خلاها والترجم الا لا شعاعا وقول الصلوة خير من التمر
 واحا اللواحق فمن السنة كناية عند سماعه وقوله لا يغفل به الموزن والكف عن
 الكلام بعد قوله قامت الصلوة لا بما يتعلق بالصلوة مسائل ثلاث الاولي
 اذا سمع الاقامه اذ انما يجازي ان يجتهد في الجماعة ولو كان الركون منفردا الثانية
 من احدث في الصلوة اعلوها لا يصيد الا في مئة الا سمع الكلام الثالثة من صلى
 خلف من لا يقدر على اذان لنفسه واقامه وخشي فوات الصلوة أقصر من نصوله على
 الكبيرتين وقد قامت الصلوة اما المقاصد فتلاثة الاول في افعال الصلوة
 وهي واجبة ومنه فلو اوجبات ثمانية الاول النية وهو ركز والكتابة الشرط
 اشبه بها فاعلم مقارنته ولا بد من نية التهمة واليقين والوجوب والمندوب ولا داعي
 القضاء ولا يشترط نية القضاء ولا الاقامه ولو كان مختيرا او ميقين استحضارها عند
 اول خبر من الكبير واستدانت حكمها الثاني التكبير وهو ركز في الصلوة وصورة
 الله اكبر من يتكلم لا ينبغي بمناه ولا سمع الخلال ولو بحرف ومع المقدس يجرى الترتيب

الترجمة يجب العلم ما عكن والاخر من يطق بالمكن ويقعد قلبه بها مع الاستمارة و
 يشترط فيها القيام ولا يخرجى قاعا مع القدرة والصلو الخيرة في قضاها مع السبع
 وسننها النطق بها على وزن افضل من غير من وامع الاقام من حلقه وان يسرع
 بها الصلي يد يرمحوا يا وجه الثالث القيام وهو ركن في الصلوة مع القدرة ولو
 قدر الاستقلال اعتمد ولو عجز في البعض اتي بالمكن ولو عجز اصلا صلي قاعا و
 في حين ذلك قولان اصحابا مراعاة العكن ولو وجد القاعد خفا نهض مما ولو عجز
 عن القعود صلي مضطجعا مؤميا وكن الوجه صلي مستقيا وليستحب ان يترجم
 القاعد قاربا ويثني رجله وكعا وقيل يتورك تشهد الرايع القراءة وهي متعينة
 بالحد والصوت في كل ثمانية وفي الاولييين من كل رباعية وثلاثة ولا يصح لهم
 الاخلال بها عدا ولو يجزى وكذا الاخراب وترتيب آياتها وكن البسطة في الحمد و
 السورة ولا يخرجى الترجمة ولو ضاق الوقت فاما يحسن منها ويجب العلم ما عكن ولو
 عجز قرا من غيرهما ليسر ولا يصح الله تعالى وكبره وهله صدر القراءة ويجزى
 الاخر من لسانه بالقراءة ويقعد بها قلبه وفي وجوب سورة مع الحمد في الفرائض كلها
 مع ستة الوقت وامكان القلم قولان اظهرهما الوجوب ولا يقرأ في الفرائض غيرهما
 ولا ياقوت الوقت بقراءتها وتخير الصلي في كل ثالثة ورابعة بقراءة الحمد والتهليل و
 يجزى من الخمس ولجاء في الصبح واولى المغرب والعشاء وغير في الباقي وادناه ان
 نفسه ولا يجزى الحمد ومن السنن الجهر بالبسطة في مواضع الاختلاف من ادل

نسخ

نسخ

والسورة وتتميز القراءات وقراءة سورة الجحد في الغافل ولا يقصر
 في الظهرين والمغرب على قصر المفضل وفي الصبح على ^{خطوات} ~~خطوات~~ في الضياء
 على متوسطاته وفي ظهر الجمعة يسورها بالمناجيتين وكان الوصل في الظهر جمعة على
 الاظهر وتوافل النهار لحنات والليل جهر وتيقب اسماح الايام من خلفه قراءة ما
 لم يبلغ الملو وكذا الشهادتان مسائل اريم **الاولى** يحرم قول امين اخر الجحد و
 قيل ليكره الثانية والضحى المشرهم سورة واحد وكذا الغيل ولا يلاوت و
 هل تعاد البسطة بينهما قيل لا وهو الاشبه الثالثة يخبري يدل الجحد في الاواخر ^{سجيات}
 اريم وصورها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ورؤى تسع وقيل
 عشر وقيل ثمان عشرة وهو احوط الرابعة لو قرأ في النافلة احسن الغرائم مسجد عند
 ذكره ثم يقوم فيم ويركع ولو كان السجود في اخرها قام وقرأ الحمد استقباب الميركم
 عن القراءة الحامس الركوع وهو واجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف و
 الزلازل وهو كن في الصلوة والواجب في خمسة الاعشاء قد مر ان يصل معه كفا
 سر كتيبه ولو عجز اقصر على الممكن والا او ماء والطهارة بقدر ما ان كر الواجب وقبليته
 واحدة كبيرة وصورها سبحان ربّي العظيم وبحمد: اوسبحان الله ثلاثا ^{من}
 مع الضروقة يخبري الواحدة الصغرى وقيل يخبري ^{مطلقة} ~~مطلقة~~ ان كوفيه وفي السجود ورقم الرا
 والطهارة في الا بقباب والسنة فيه ان يكبره ارفايد يرخاذا يا بها وجهه ثم
 يركع بعد ارسالها ويضعها على كتيبه مفرجات الاصابع ورايتها كتيبه الى خلفه عشر

مستور يا ظهر لا مآخذة واجبا اطم القسيم مسحا ثلوثا كبرى ضاير اوقا يلو
 بعد انتصابه مع الله لمن حمد لا واجبا بعد لا ويكره ان يركم ويد او تحت
 ثيابه السادس السجود ويحب في كل ركعة مجذبان وهما ركعتان في الصلوة
 وواجبة سم السجود على الارض المسبقة للحقة والكفين والركبتين واثبات
 الرجلين ووضع الجبهة على ما جههم السجود عليه وان لا يكون موضع السجود
 عاليا بما يريد عن اية ولو قدر لا اختار وضع ما يسجد عليه ولو كان بجبهة كل
 احقر خيرة ليقم السليم على الارض ولو قدر ومجد على احد الجنبين ولا ضلقة
 فلو عجز أو ماء والد كوفية أو القسيم كالركوع والطمانية بقدر الذكر الواجب وركع
 الواجب مضمنا عقيب الاولى وسنة اليكبر الاولى قايما والهوى بعد اكمال
 سابا بعد يد وان يكون موضع سجوده مساويا للموضع وان يرغم بافقه ويدعو
 الزيادة على التسبيحة الواحدة واليكبر اثنتي عشرة مرة بين السجودتين والقعود
 متوئرا والطمانية عقيب رعدة من الثانية والدعاء ثم يقوم متعديا على
 يد يسابا يسر ركبتين ويكره لا قاعا بين السجودتين السابع التسبيح
 وهو واجب في كل ثمانية مرة وفي الثلاثين والرابعة من مرتين وكل تشهد يشتمل
 على خمسة اشياء الجلوس والطمانية بقدر الشهادتين والصلوة على النبي واله
 عليهم السلام والله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
 محمد احمد ورسوله ثم بالصلوة على النبي واله ومنه ان يجلس متورا كاد هو

ان يخرج رجليه خلفه ثم يجعل ظاهر اليسرى الى الارض وظاهر اليمنى الى باطن
اليسرى والدعاء بعد الواجب ويسمى كلامه من خلفه اشهادين **الثامن**
التسليم وهو واجب على الصائم الموقون وصورة التسليم على صاحبه الله الصا^{حين}
او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبأشهاد اركان الثاني مستقبل والمستقبل
ان يسلم للفرد تسليمة واحدة الى القبلة ويرى يمينه يمينه ولا امام منبذ وجهه
والله عز وجل يتسليمتين بوجهه يميناً وشمالاً **ومندوبات الصلوة**
خمس **الاول** التوجه بيمين تكبيرات منها الواجبة فيها ثلثة اوجبة يكبر
ثم ثانياً ثم يدعو ثم اثنين ثم يدعو ثم اثنين ويتوجه الثالث في القنوت في كل ثالثة
قبل الركوع الا في الجمعة فانه في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعدة ولونى القنوت
قضاء بعد الركوع **الثالثة** نظرة قائماً الى موضع سجدة وقائماً الى باطن كفيه و
تركها الى ما بين رجليه وساجداً الى طرف اذنه وشهد الى جهة المراءىم **الرابع** وضع اليد
قائماً على فخذه سجدة على ركبته وقائماً تلقاء وجهه وركبها على ركبته وساجداً سجدة
اذنيه وشهد على فخذه **الخامس** التقيب ولا حصر له وافله يشيع الزجر
خاتمته يقطع الصلوة ما بطل الطهارة ولو كان معزواً للثقات وبها الكلام عشرين
مضاعداً عند اذن المتهجر وللفضل الكثير الخارج عن الصلوة والبكاء لا هو الذي منيا
وفي وضع اليدين على الشمال فكلان اظهرهما لا بطلان ويحرم قطع الصلوة الا لحرف
ضرر مثل فوات غريبه او تردى طعل وقيل يقطعها الا كل والشرب الا في الوتر

في القولين أحرم العصور ولحقه عطف في جوارحه الصلوة والشعر محتوي في أن
 انتهى الكرامة ويكره لا تنفك جينا وشمالا والشاوب والقطي والصب وفتح
 موضع المعجود والشم للصالح وقرعة لأصحابه والثاني جبروت وظل انفة لا جبروت
 وليس لفتح ضيفا ويجوز الصلوة تسمية العاطس في السلام مثل قوله سلام عليكم
 والدر على خلاف الصلوة فيسأل للباس دون الحرم **المقصد الثاني**
 في بقية الصلوة وهي واجبة ومندوبة فالواجبات منها الجمعة و
 هي ركعتان يسقط منها الظهور ومقتضاها بين الزوال والحق يصير ظل كل شئ مثله و
 تسقط بالقوات ويقضي ظلالا ولو لم يدرك الخطبتين اجزأته الصلوة وكان إلى
 أدراك مع الإمام الزكيم ولو في الثانية ويدرك الجمعة يادراكه : ^{شهر} راكم على الأكل
 ثم المظفر في شروطها ومن يجب عليه ولو احتقها ونظروا الشر وط خمسة
الأول السلطان العادل **الثاني** في العدد في إثنين وإثنا عشر شهرا
 خمسة إمام أحد هم من سبعة **الثالث** الخطبتان ويجب أن يكون في صلاة الله و
 الشاء عليه والوصية بقوى الله وقراءة سورة خفيفة في الثانية بعد الله والصلوة ^{على}
 النبوة وعلى آله عليهم السلام وعلى أئمة المسلمين ولا يستغفار جهنمين والمومنات و
 يجب تعدد جماع الصلوة وإن يكون الخطيب قاعا مع تعدد رعا وفي وجوب الفصل
 بينهما باللبوس تردوا حوله الوجوب ولا يشترط فيهما الطهارة وفي جواز إيقاعهما قبل
 الزوال وإثنا عشر شهرا الجواز ويستحب أن يكون الخطيب طيبا مواظبا على الصلوة

متعاهداً تد يا بريد ومعتداً في حال الخطبة صلى الله عليه وسلم وان يسلم انكلا ويحلب
 امام الخطبة ثم يقوم فيخطبها الرايع الجماعة فلا تقسم فرادى الخا مسر
 ان يكون بين الجمعين اقل من ثلاثة اميال والذي يجب عليه كل مكلف من ذكر سليم
 من المرض والعجز والعلم غيرهم ولا مسافر وتسقط عنه لو كان بينه وبين الجمعة تزيد
 من فرسخين ولو حضر احد من وجبت عليه عند الصبح والمجنون والمرأة ^{حق} اما اللوا
 فنبع **الاولى** اذا زالت الشمس وهو حاضرهم السفر ليقين الجمعة ويكره
 بعد الفجر الثاني يستحب الاصغاء الى الخطبة وقيح وكذا الخلاف في تحريم
 الكلام معها **الثالثة** الاذان التي في يد عقدين مكرهه **الرابعة** يحرم
 البيع بعد النداء ولو باع انعقد **الخامسة** اذا لم يكن الا امام موجودا وامكن
 الاجتماع والخطبتان استحبت الجمعة ومنه قوم **السادس** ميتة اذا حضر امام
 الاصل مصر الميام غير الا لغزى **السابعة** لو ركع مع الا امام في الاولى ومنه
 تركهم عن السجود لم يركع مع الا امام في الثانية فاذا سجد الا امام سجد ونهض بها
 للاولى ولو تولى للاخيرة طلعت الصلاة وقبل يجزئها ويسجد للاولى وسنن
 الجمعة افضل بغيرين ركعة ست عند انبساط الشمس وست عند ارتقاعها وست
 قبل الزوال ركعتان عند الا حلق الرأس وقص الاظفار ولا اخذ من الثياب
 ومباكرة المسجد بركبته وقفاً تطيباً لا مبساً افضل شابه والوا امام التوجه ويستحب
 الجهر بجمعة وظهره وان صلى في المسجد لو كانت ظهراً وان تقدم المصلي ظهره

ظهر واذا لم يكن الايام مضيا ولو صلى بعد ركعتين وانهما عيد تسليم الايام جازية
 ومنها صلوة العيد من وهي واجبة في كل سنة وطالبة في كل سنة ومنه
 مع عدد من ايامه وفرادى ووقتها طين طلوع الشمس الى الزوال ولو فاتت لم
 وهي ركعتان يكبر في الاولى خمساً في الثانية ركعتين ركعتين الحمد والسورة لا
 قبل تكبير الركوع على الايام ووقت مع كل تكبير لا يلزم يوم استقباباً ومنه
 الايام بها والسبح على الايام وان يقول للودن الصلوة ثلثاً وركعتين الايام
 حاجاً طلبة في كل سنة وان يطعم قبل خروجه في الفطر ويعد عوداً في الايام
 يعني به وان يقرأ في الاولى على وثلاثية بالنسبة والكبير في الفطر عقيب
 ان يصلى اولها النسيب وانتهى صلوة العيد في الايام عقيب خمسة عشر
 اولها ظهر يوم العيد بان كان يعني في غيره ما عقيب عشر يقول الله اكبر الله
 اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما عهدنا الله اكبر على ما عهدنا من بهيمة
 الا نعظم وفي الفطر يقول الله اكبر ثلاثاً لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد الله اكبر
 على ما عهدنا انا وبلغ الخرج بالسلام وان يتقبل قبل الصلوة وبعد الايام
 النبي عليه السلام قبل خروجه مسائلاً خمس الاولى قبل الكبير الزيادة
 واجب ولا يشترط الاستقباب وكذا القنوت الثانية من جهة العيد فهو بالحياء
 في حضور الجمعة ويستحب للرجال اعلانهم ذلك الثالثة الخطبتان قبل
 العيد ووقت عيادته ولا يجب استماعها الى العبرة لا يتقبل المنبر ويعمل منبر

من طين الخامسة اذا طلعت الشمس حرم السفر حتى يصلي الصلوة ويكبر قبل
 ذلك ومنها صلوة الكسوف والنظر في سبيلها وكيفيةها والحكماء
 ويعلمها كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة وفوقها يتوجب لا خلاف السجدة
 ووقتها من لا يتبدل الى الاخذ في الاجل ولا قضاء مع الغيبات وعدم العلم
 والحضرة في بعض القرون ويقضون علمه والعمل اوشى ولكن الواحترق القهر من كل على
 المقديرات وكيفيةها ان يكبر ويقراء الحمد وسورة او بعضها ثم يركع فاذا
 قراء الحمد ثانيا وسورة اذ كان اتم في الاولى والاخرى من جملتها ^{فيها} ^{خمس} ^{اشين} ثم
 قام بغير تكبير فقرأ وركع مقعدا ثم سجد الاول ثم يقعد ويسلم ويستحب فيها الحامدة
 والاطالة بقدر الكسوف واعادة الصلوة ان فرغ قبل الاجلاء وان يكون ركوعه
 بقدر قراءة وان يقرأ السور الطوال مع السجدة ويكبر كل انتصب من الركوع
 الا في الخامس والعاشر فانه يقول معهم اللهم اجعل ^{فيها} ^{سجدة} وان يقعد خمس قنوتات
 وله حكم فيها اثنتان **الاول** اذا اتفق في وقت حاضرة فخير في لا يات بها
 شاء على الاصم عالم يتفق وقت الحاضرة فحين الاداء ولو كانت الحاضرة
 نافلة فالكسوف اولى ولو حرم وقت النافلة **الثاني** يصلي ^{فيها} ^{سجدة} ^{الرافعة}
 واثنا عشر بقدر الامم العذر وهو اشد ومنها صلوة الجنائز
 والنظر فحين يصلي عليه والمصلي وكيفيةها والحكماء يتوجب الصلوة على كل مسلم
 ومن كان يحكمه ممن بلغ ميت سنين وديوى في ذلك الذكر ولا شيء والحر

والمرء والمعد ويسقط على من لم يملك ذلك من ولد ويقوم بها كل مكلف كغاية و
 احتق ان من بالصلوة على الميت اولا هم ميراثه والزواج اولى من الاخر ولا
 يؤثم الا وفيه شرائط الاقامة والاغتصاب ويسقط تقديم الهاشمي ومم وجود
 الاحام فهو اولى بالمقدم وتام المراءع الساعة وقعت في وسطهم ولا يترزركذا
 العامري اذا صلى بالعراق ولا يام من لم ياذن له الولي وهي خمس تكبيرات بينها
 اربعة ادعية ولا يتعين واقله ان يكبر ويقتعد الشهادتين ثم يكبر ويصلي على
 النبي والله ثم يكبر ويدعو للمؤمنين وفي الرابعة يدعوا للميت ويصرف الخافس مستغفر
 والحمد لله من شرطها وهي من فضلها ولا يشاء دعاء الجنائز بما ينسب عن
 العامة ولا يصلي على الميت الا بعد تضيئه وكفينه ولو كان عاريا جوفيا القبر وسنن
 عورته ثم صلى عليه وسننهما وقوف الاحام عند وسط الرجل وصدر المرأة
 ولو اتفقا جعل الرجل الى الاحام والمرأة الى القبلة يحاذي بصدورها وسطه ولو كان
 وان يكون المصلي متظاهرا حافيا اقلها يدعيه بالمكبر كلمة احيى الميت في الرابعة
 ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا ويدعوا المصنفين ان كان مستغفرا
 وان يحشرهم من كان توكلا ان جهل حاله وفي الطفل اللهم اجعل لنا ولا بويه
 فراطا ويقف موقفة حتى يرفع الجنائز والصلوة في المواسم للعبادة ويكبر الصلوة
 على الجنائز الواحدة مرتين واحكامها اربعة الاول من ثلثين بعض
 الكبيرات اتم علق ولا عوان رفعت الجنائز ولو على القبر الثاني لو لم يصل

فلا يقرأ الفاتحة ولا دعاء ولا يركع ولا يصلي

لو انما صلى على قبره يوما وليلة حسب الثالث يجوز ان صلى عدة
او وقت مالم يقين وقت فرضية حادثة الرايع لو حضرت جنازة في انشاء الصلوة
تخير في الاتيم على الاولى والاميتات على الثانية وفي ابتداء الصلوة عليها ما
اما المندوبات فمنها صلوة الاستسقاء وهي مستحبة
مع الجذب والكيفية كصلوة العيد والقنوت بسبوا الرحمة وتوفير الليل افضل
ذلك الادعية الماثرة وفي سبيلها صوم الناس ثلثة ايام والخروج
في الثالث وان يكون لاشين او الجمعة ولا حصار بها حصة على سبيلته وقامرو
واستصحاب الشيوخ والاطفال والهائز من المسلمين خاصة والتفريق بين الاطفال
والامهات وتصلى جماعة وتحويل الامام الرضا واستقبال القبلة مكبرا افاض صوته
والى اليمين مسجدا والى اليسار مهللا واستقبال الناس حامدا وتبابعة الناس
الخطبة بعد الصلوة والباقية في المدح والثناء والادعية ان تقرأ الاحابة ومنها
نافلة شهر رمضان وفي اشهر الروايات استحباب الف ركعة
زيادة على المبرقة في كل ليلة عشرون ركعة بعد المغرب ثمان ركعات وبعد
العشا اثني عشر ركعة وفي عشر الاواخر في كل ليلة ثلثون وفي ليالي الاواخر في
كل ليلة مائة مضافة الى ما عين وفي رواية تقصر على المائة ويصلون خمسين
يصلون على وجهه وفي طمة عليهم السلام وفي اخر جمعة عشرون يصلون على عليه
السلام وفي عشيتها عشرون يصلون وليلة الفطر هي

وهي ركعتان في الإحدى مرة بالحمد وبالأحلام لفت مرة وفي الثانية بالحمد وبالأحلام
مرة واحدة ومنها صلوة يوم القدير بركعة الزوال بضعف ساعة و
منها صلوة ليلة المصنف من شعبان أربع ركعات ومنها صلوة ليلة المبعث وهو
وكيفته ذلك وما يقابل فيه وبعضه مذكي فكتب يخص بركن لك مسايير الزواجر فليطلب من
هناك المقصد الثالث في التواضع وهو خمسة الأول في الخلق الواع
في الصلوة وهو ما عن محمد وسهوا وشك ما العبد من آخره بولجب بطل صلوة
شروطا كان وجهاً وكيفية ولو كان جاهلاً على الحرم الاحتفات فان الجهل عند ربهما
وكن ابتطلوا فلا يجب تركه أو ترك ما يجب فعله وبطل الصلوة في الثيوب المنصوب
والموضع المنصوب والسجود على الموضع الخبيث من العلم إلا في الجهر والخصبة والمجاسة
فاما السهو فان كان عن كره وكان محلها ما أتى به وإن دخل في آخرها وكن
إلا بطل بالقيام حتى في أو بالنية حتى انتم أو بالانتماء حتى في أو بالركوع حتى يسجد أو
بالسجدة حتى ركع وقبل ان كان في الآخر من من الرابعة اسقط الزايد والى بانه
ويسجد لركع أو ركعاً أو سجدة أو سجدة أو سهواً ولو نقص من عدد الصلوة ثم ذكر
أتم ولو تكلم على الاستمرار ويسجد لو استدير القبلة وان كان السهو عن غير ركعة فلا ينقض
قد أركا ومنه ما يقصر مع على التدارك ومنه ما يندرك سجود السهو فلاول
من نسي القراءة أو الجهر أو الاحتفات والذكر في الركوع أو الطمأنينة فيه أو بركع الراس
منه أو الطمأنينة في الرقعة والذكر من السجود أو السجود على الأرض أو السجود على الأرض

فيه اورقم الرأس منه او الطمينة في الجلوس للشهد والثاني من ذكراته لم يرق
 الحمد وهو في السجدة قراءة الحمد واعادها او ضمها او من ذكر قبل السجود انه لم يركم قام
 فركم وكذا من ترك السجود او الشهد وذكر قبل ركوعه قد فتدرك ومن ذكر انه
 لم يصل على النبي واله بعد ان يسلم قضاها الثالث من ذكر بعد الركوع انه لم ^{يشهد}
 او ترك سجدة تقض ذلك بعد التسليم وسجد للسجود اما الشك فمن شك
 في عدد السجدة والثبوتية عاد وكان لم يدرك كوصلي اوله يحصل الاولين من
 الرباعية ولو شك في فعلها فكان في موضعها التي يبدأ به ولذا ذكر انه كان قد فعله
 استأنف صلواته كان ركنا وقيل في الركوع اذا ذكر وكذا رسل نفسه ومنهم من خصه
 بالاخيرة بين الاشياء البطلان ولو لم يرقم راسه ولو كان بعد انتقاله مضى في
 صلواته وكان او ضم وان حصل الاولين من الرباعية عدل وشك في الزاوية فان
 غلب بنى على ظنه وان تساوى الاحتمالان قصور اربعين ان يشك بين الاثنين و
 الثلث او بين الثلث والاربع او بين الاثنين والاربع او بين الاثنين والاربع او بين الاثنين والاربع
 الاكثر ويتم ثم يحاط بركنين جالسا او ركعتين قائما على رايته وفي الثانية كذلك
 وفي الثالثة بركنين من قيام وفي الرابعة بركنين من جلوس كل ذلك بعد التسليم
 ولا مسهوا على من كثر مسهوا ولا على المعلوم ولا على الامام اذا حفظ عليه من خلفه و
 لو سي في النافذة تخير في البناء ويجب سجدة السهو على من تكلم في الصلاة و
 من شك بين الاربع والخمس ومن علم قبل الكمال الركعات وقيل لكل زيادة ونقصا

ونقصان وللقعود في موضع قيام والقيام في موضع قعود وهما بعد التسليم على
 الأستمناء عتيقهما تشهد خفيف وتسليم ولا يجب بينهما ذكر في رواية الحلبي أنه
 سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول فيهما بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله
 أخرى يقول بسم الله وبالله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وهي
 رافع منسوب الإمامة عن السهو في العبادة **المشافي** في القضاء من أجل الصلاة
 عند أو سهل أو فاقته بتوهم أو سكرهم بلوضوح قلبه وإسلامه وجب القضاء عليه
 عند ما استيقظ ولا قضاء من الأجزاء المستوعبة الوقت إلا أن يدل ذلك الطهارة والصلوة
 ولو كره في قضاء الغائب لعدم ما يتطهر به تردد أحوط القضاء وترتيب الغويات
 كالحاضرة والغائبة على الحاضرة وفي وجوب ترتيب الغويات على الحاضرة تردد واشبه
 الاستحباب ولو قدم الحاضرة مع سعة وقتها على الغائبة ذكر الأعداء ولا يعيد لو
 سعى ويعيد عن الحاضرة إلى الغائبة لو ذكر بعد التلبس ولو تلبس بياقة ثم ذكر فريضة
 أبطلها واستأنفت الفريضة ويقضى طواف سفر قصر ولو كان حاضراً وعافاً حضراً تماماً
 ولو كان مسافراً ويقضى المزدان راحته ومن فاقته فريضة من يوم ولا يعيدها إلى
 اثنين وثلاث وأربعاً ولو فاقته عالم يحصه حتى يحول غيب لوفاء وقت قضاء النوافل
 الموقرة ولو فاقته بمرة يتأكد القضاء ويستحب الصدقة عن كل ركعتين بعد فاقته
 لم يتمكن ففي كل يوم **عبد الثالث** في الجماعه والنظر في الألف الأولى الجماعه
 مستحبة في الفرائض متأكدة في الخمس ولا تجب لألف الجمعة والعيد من المشراط

ولا يجزئ في نافلة صد اما استثنى ويدرك الماموم الركعة يادراك الركوع ويادركه
 ركعا واحدا متعقدا بامام وموتر ولا يصح بين الامام والماموم ما ينتم المشاهدة
 ولكن ايم الصقوت ويجزئ في المرأة ولا ياتر من هو اعلى منه بما يقيد به كالا بنية على
 رواية عمارة وتجزئ لو كان علم من قصد بقوله لو كان الماموم اعلى منه ولم يأتها من الماموم
 بما يخرج عن العادة الامام اتصال الصقوت ويكره القراءة خلف الامام في الاختفية
 على الاشهر وفي الجهر لو يصح ولو هيته ولو لم يصح فله وجب متابعتها الامام ولو رفع
 قبله فامسا اعاد ولو كان عامدا استمر ولا يقف عند انه ولا بد من نية الاتمام ولو
 صلى اثنان وقال كل منكم اكلت فاموا احاد او لو قال كنت اما ما لم يعد ولا يشترط قسا
 الغرضين ويصل المفترض بمثله وبالمنفرد والمنفرد بمنفرد وبالمفترض وان يقف الماموم
 الواحد حتى يمين الامام والمجاعة خلفه ولا يتقدم العاكر امام العراة بل يجلس وسطهم
 بارها ايم كتيبه ولو امت المرأة النساء وقفن معها صفا واحدا ولو امهن الرجال وقفن
 خلفه ولو كانت واحدة ويسحب ان يعيد المنفرد وصلوته اذا وجب جماعة اما ما كان
 او ما موما وان يخص بالصف الاول الفضلاء وان يسلم الماموم حتى يركع الامام ان
 سبقه بالقراءة وان يكون القيام الى الصلوة اذا قف قد تمت الصلوة ويكره ان يقف
 الماموم وحده الامام العذر وان يصلي نافلة بعد الاقامة الطرية الثانية
 يعتبر في الامام الايمان والعقل والعدالة وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر ولا يوم
 القاعد للقيام لا الايمو الهاري ولا الموهبة الحسن بالسليم ولا المرأة ذكر ولا خلق

ولا يفتي وصاحب المسجد والمشرى ولا مارة الطريق من غير ذلك العاشي
 واذا انشأ الامية قدم من اختياره الاموم واذا اختلفوا قدم الاقره فلا قصر
 فلا قدم حجره فلا سن فلا صبيح وجها وتيقب للامام ان يجمع من خلفه الشفا
 ولو احدث قدم من بنيويه ولو مات او اغنى عليه قد موافق يقيم به وبكره
 ان ياتم الحاضر بالمسافر والمظهر المقيم وان يستجاب المسبوق وان يوم
 الاخذم والابص والمحدود بعيد توقيت لا غلف ومن بكره الاموم والاعرا
 بالمهاجرين الطرف الثالث في الاحكام ومسائله قسم الاول لو علم
 فسق الامام او كفره او حدثه بعد الصلوة لم يند ولو كان قبل الصلوة عالما
 اعادة الثانية اذا خاف فوت الركوع عند دخوله فركم جاز ان يمشي كوا يلحق
 الثالثة اذا كان الامام في محراب داخل لم تقم صلوة من الـ
 جانبيه في الصف الاول الرابعة اذا شرع في نافله فاحرم الامام قطعها
 ان حجب الغوات ولو كان في فرضية نقل يتيها الى الفضل وانه ركعتين استجبا با
 ولو كان امام الاصل قطعها واستأف معه ولو كان ممن لا يقدر عليه استمر على حاله
 الخامسة ما يدركه الاموم يكون اول صلوة فاذا سلم الامام اتمه هو ما
 بقى عليه السادسة اذا ادركه بعد انقضاء الركوع كثير ويخبر معه فاذا سلم
 الامام استقبل هو صلوته وكذا لو ادركه بعد انقضاء الجود السابعة
 يجوز ان يسلم قبل الامام مع التذرع او يلبس الا نفراد الشاهنة النساء يفتن

من وراء الرجال ولو جاءهم رجال تآخروا وجوبا إذا لم يكن لهم موقف أو ما من
 الناس من إذا استتيب المسبوق فنهت صلوته المأمومين أو ما الميهمة
 ليس له ثم يبرح خاتمة يجب أن يكون للمساجد مكشوفة الرأس والميضأة على
 أبوابها والماء جاريها وأن يقدم الداخل يمينه ويخرج يساره وأن يقابل
 ويد عود الداخل وخارجها وكفها ولا سراجه فيها ولعاده ما استقدم ويجوز نقص
 المستقدم خاصة واستعمال التراب في غير من المساجد ويجوز خرقتها ونقصها
 بالصورة وأن يرشد منها إلى خصرها من طريق أو طوك ويعاد لو أخذ وأدخال النجاسة
 إليها وغسلها فيها وإخراج الحصى منها ويعاد لو أخرج ويكره تعليقها وإن تشرت وإن
 وإن تجعل محلها بها داخله لتجعل طريقا ويكره فيها البسم والشرع وتكفي الجانين
 وأنها الأحكام وتقرأ في الفصول وأقامة الحدود وإنشاد الشعر وحمل الصائغ
 والنوم ودخولها في الفهم رابعة النوم أو البصل وقيل القمل وكشف العيون والنقص
 والبصاق فإن فعله شر بالتراب **الطرف الرابع** في صلوته المأمومين وهي
 مقصورة سفر أو حضر جماعة وفردى وإذا صليت جماعة والعد وفي خلاف جهة
 القبلة ولا يؤمن هجومه وأمكن أن يقاومه بعض ويصلي مما لا ملهم الباقر جان
 أن يصلي أو صلوات الزمزم وكيفيةها روايتان أشهرهما رواية الجليلي عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال يصلي الإمام بالأولى ركعة ويقوم في الثانية حتى يتمها
 ثم يأتي الأخرى فيصلي بهم ركعة ثم يجلس ويطلب المشهد حتى يتم من خلفه

خلفه ثم يسلم بهم وفي المغرب يصلي بالاولى مرة ولقيت في الثانية حتى يموتوا ثم
 يأتي الاخرى فيصلي بهم كحيتين ويجلس عقب ثالثة حتى يتم من خلقه ثم يسلم بهم
 وهو يجب اخذ الصلوة فيه تهدد واشبه الوجوب ما لم يتم احد واجبات الفرض
وهنا مسائل الاولى اذا انتهى الحال الى المسابقة لصلوة بحسب الامكان
 واقفا او اشبا او الكيا وليجهد على قرب من مسجده والامور ما ويستقبل القبلة ما كان
 ولو بتكبيره الا حرام ولو لم يتكلم من الاما عرقصر على كلبين عن الشائقة وثلاث
 عن الثلاثية ويقول في كل واحدة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فانه
 يخرج من الركوع والسجود **الثانية** كل اسباب الخوف يجوز معها القصر والاستعا
 الى الايام مع الضيق والاقصر على التسليم ان خشي مع الاما عركا في الخوف
 من اصابهم **الثالثة** للفرق بين الصليان بحسب الامكان ايماء ولا
 يحتمل احد هاهنا دصولية الا في سفر وخوف **الطرف الخامس** في
 صلوة المسافر والمطر في الشروط اما **الشرط فخمسة الاولى** المسافة
 وهي اربعة وعشرين ميلا والميل اربعة الاف ذراع تقويلا على المشهور بين
 الناس او قدر مد البصر من الامم من تقويلا على الوضع ولو كانت اربع فراسخ
 واراد الرجوع ليوهم قصر ولا بد من كون المسافة مقصورة فلو قصد ما دونها ثم قصد
 مثله ذلك او لم يكن له قصد فلا قصر ولو عمدا في السفر ولو قصد مسافة فتجاوز
 سماع الاذنان ثم توقف فمقتصر فيما بينه وبين شهره لم ينو الاقاربه فلو كان

دون ذلك اتم الثاني ان لا يقطع السفر بعزم الا في مئة فلو غرم مسافة دولة
في اثنتي عشرة ايام من قبل مستوطنة ستة اشهر وعزم في اثني عشر ايام من قبل مستوطنة
قصد مسافة فصاعداً وله على ايها من قبل استوطنة القدر المذكورة بقصر
في طريقه وانه في منزله ولو اقصرت ثم نوى الا في مئة لم يعد ولو كان في اثناء الصلوة
انه الثالث ان يكون السفر مباحاً فلا يتوكل على المعاصي كالمتبع للباير
واللهي بصيد ويقصر لو كان الصيد للباحة ولو كان للتجارة قيل يقصر صومه
ويتم صلوة الواجب ان لا يكون سفره اكثر من خمسة كالمراعي والمكاري في الملا
والتاجر والبدي والنجار والبريد وضابطه ان لا يقسم في بلدة عشرة ايام ولو اقام
في بلدة او في غير بلدة ذلك قصر وقيل هذا يخص بالمكاري فيدخل فيه الملا
والنجار ولو اقام خمسة قيل يقصر صلوة وقاراً ويقسم ليلته ويصوم شهر رمضان
على رواية الخامس ان يتوارى جدران البلد الذي يخرج منها ويختفي
او انه يقصر في صلوة وصومه وكذا في العود من السفر على الاشهر اما القصر
فهو غربة الا في احدى المواطن الاربع مكة والمدينة وجامع الكوفة و
الحائرية فتختفي في قصر الصلوة والاتمام افضل وقيل من قصد اربعة فرائض و
لم يرد الجميع ليوم يختفي في القصر والا ينام ولم يبيت ولو اتم القصر عامداً احد
ولو كان جاهلاً لم يعد والناسي يبيد في الوقت لا مخرج وجهه ولو دخلت
الصلوة فساخرو الوقت بان قصر على الاشهر وكان الودخل من سفره اتم مع

مع بقا الوقت ولو قامت اعتبار حال الضوابط ^{في حال الوجوب} وإذا تولى المشرك
 الأقامة في غير بلد أو عشرة أيام أو ولو تولى ذلك قصر ولو شر ود قصر طائفة
 وبين ثلثين يوماً أو لم يوصل ولو تولى الأقامة ثم بدأ له قصر لم يصل على التمام
 ولو وصله ويستحب أن يقول: **غُفِرَ لِي الصَّلَاةُ** سبحان الله والمجد لله ولا اله
 إلا الله والله أكبر ثلثين مرة جبراً ولو صلى المسافر خلفاً لغيره أو قصر على نفسه و
 سلم منفرداً أو يجتمع المسافر بين الظهر والعصر بين المغرب والعشاء ولو سافر بعد
 الزوال لم يصل النوافل ضامناً سفره **كتاب الزكوة** وهي ستمائة :
الاول زكوة المال ولو كانها البنية **الاول** من يجب عليه وهو كل بالغ عاقل
 حر مالك للثياب متمكن من التعرف والبلوغ في غير الذهب والفضة إجماعاً نعم لو تجرأ
 بجلاء الطفل من اليه النظر أخرجها استقبالياً ولو ضمن الولي والتجبر لنفسه كان الزكوة له
 إن كان ملياً وعليه الزكوة استقبالياً ولو لم يكن ملياً ولا ولياً ضمن ولا زكوة والزكوة للقيم
 وفي وجوب الزكوة في خلوات الطفل وليتان أحوطهما الوجوب ويقبل يجب في حوائشه
 وليس بمعتد ولا يجب في مال المجنون ضامناً كان أو غيراً وقيل حكمه حكم الطفل والأول
 أصح والمريية معتبرة في الإجماع ولكن الحكم من التعرف فلا يجب في المال الغائب
 إذا لم يكن صاحبه متمكن منه ولو عاد اعتبر المولى بعد عودته اليه ولو مضت عليه
 أحوال الركاة ستة استقبالياً لا في الدين وفي رواية إن لا يكون صاحبه هو الذي
 يؤخره زكوة القرض على المقرض أن تركه بحال ولا ولو تجرأ استحب الزكوة

الثاني فيما يجب فيه وما يستحب في الأضام الثلاثة الإبل والبقر والغنم وفي الذئب
والفصاة والعقود الأضام المصطفة والمشيعة والقر والذئب ولا يجب فيما عداها و
مستحب في كل ما يفتى في الأضام ما يكاد يبين عدل الحضر وفي مال البعارة قولان صحيحهما
الاستحباب وفي الجمل الإناث ولا مستحب في غير ذلك كالبغال والحيسر والريق و
لنذكر ما يخص كل جنس **القول** في زكوة الأضام والمطهر في التراب والمواحق و
الشرايط أربعة **الأول** النضب وهي في الإبل اثني عشر نصيبا خمسة كل واحد منها
خمس وفي كل واحد منها طاء فإذا بلغت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض فإذا بلغت ستا
وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت احدى في ستين
ففيها جديعة فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت احدى في تسعين
ففيها حقتان ثم ليس في الزوايد شيء حتى يسلم مائة ولحدى عشرين وفي كل خمسين
حقة وفي كل أربعين بنت لبون وإذا ما في البقر نصيبان ثلثون ففيها شيع أو بقعة و
أربعون وفيها مائة وفي الضأن خمسة نصيب أربعون وفيها شاة ثم مائة وواحدة وعشرين
ففيها شاتان ثم مائة وواحدة ففيها ثلث شيا فإذا بلغت ثلث مائة وواحدة ففيها
اشهرهما ان فيها أربع شيا حتى يسلم أربع مائة ففيها عدل أو كل مائة شاة وما نقص
فحقه ويجب الفريضة في كل واحد من النضب ولا يتعلق بهما إذا قد جرت العادة بمسماية
ولا يتعلق به الزكوة من الإبل اشتقا ومن البقر وقصا ومن الغنم عفا **الشرط**
الثاني السرم فلا يجب في المعلوفة ولو في بعض الحول **الشرط الثالث**

الثالث الحول وهو اشق عشر هلالاً وان لم تكمل ايامه وليس حول الاموات
حول النضال بل يعتبر فيها الحول كما يعتبر في الاموات ولو ثمة وانقص عن النصاب
في اثنائه الحول استأنف حوله من حين قتل ولو طوك مالا اخر كان له حولا بافراؤ
ولو نلم للنصاب قبل الحول اسقط الوجوب وان قصد الفرار ولو كان بعد الحول
لم سقط الشرط **الرابع** ان لا يكون عوازل واما اللواحق **فهي**
الاولى المشاءة للامثلة في الزكاة اقلها التجذع من الضان والاشقي من المفز
يجزى الذكر والا شقي بنت المحاض هي التي دخلت في الثانية وبسبب البلون هي
التي دخلت في الثالثة ولحقه هي التي في الرابعة والجذعة هي التي دخلت في
الخامسة والقيم من الغنم هو الذي يشكل سنة ويدخل في الثانية والثالثة التي
تدخل في الثالثة ولا تؤخذ الوبي ولا للرخصة ولا الهرة ولا ذات العوار ولا تعد
الأكولة ولا تحمل الضراب **الثانية** من وجب عليه خمس من الابل وليس عند
وضده اعلى من اربعين دفعا واخذ شاتين او عشرين وحما ولو كان عندة الا
دفعها ومعه شاتين او عشرين درهم او يجزى ابن البلون الذكر من بنت المحاض مع
عد منها من خير جبر ويجزى ان يدقم على تجب في النصاب من الانعام وخيرها من غيرها
الحبس بالقيمة السوقية والحبس افضل ويكافى الغنم **الثالثة** اذا كانت الغنم
مراسم يكلف صحتها ويجوز ان يدفع غير غنم البلد ولو كانت ادون **الرابعة**
لا يحتمل بين متفرق في الملك ولا يفرق بين مجتمعة فيه ولا اعتبار بالخليفة القول

في زكوة الذهب والفضة ويشترط في الوجوب النصاب والحول وكوفيها منقوشين
 بسكة المعاملة وفي قدر النصاب الأول من الذهب اريتان اشهرهما عشر و
 ديناراً فضة عشرة قماريط ثم كلما اراد اربعة فيها قارطان وليس فيها نقص من اربعة
 زكوة ونصاب الفضة الأول مائتا درهم فيها خمسة دراهم وكلما زاد اربعين فيها
 درهم وليس فيها نقص عن اربعين زكوة والدرهم ستة دوايق والمدايق ثمان
 حبات من اوسط حب الشعير فيكون قدر المشعة سبعة مثاقيل ولا زكوة في
 السبائك ولا في الحل وزكوة ما علمته ولو قصد بالسبك الفراق قبل الحول لم يجز
 الزكوة ولو كان بعد الحول لم تسقط ومن خلف لغيره نفقة قدر النصاب فزكوة
 وحال عليها الحول وجبت عليه زكوة لو كان متاعاً او لم يجز لو كان غائباً ولم يجز
 جنس بالنسبة الاخر **القول** في زكوة الغلات لا تجب الزكوة في شيء من
 الغلات الا اربع حتى يبلغ ضاياً وهو خمسة اوسق كل وسق ستون صاعاً يكون بالكر
 الفين وسبعائة رطل ولا يحد من فيما زاد بل يجز فيه وان قل فليعلق به الزكوة عنه
 شمية حقة او شعير او تمر او زبيب او قيل اذا حمر ثم الفل او اصفر او انفق المحصر
 ووقت الاخر ايم اذا صفت الغلة جمعت التمرة ولا تجب في الغلات الا اذا قامت
 في الملك لا ما يباع جاباً او يستوجب ما ياتي سمي ارباعاً او غداً في العشر و
 ما ياتي بالنواضم والدواقي فيه نصف العشر ولو اجتمع الامر ان حكم بالاغلب و
 لو تساوى اخذ من نصفه نصف العشر والزكوة بعد المونة **القول** فيما يسقط

صفة العشر من

إذا كان على مالك شيء من الزكاة وجبت الزكاة فيه

فيجب فيه الزكاة تشترط في مال القيمة في الحل وإن طلب براس المال أو بالزكاة
 في الحل كله وإن يكون قيمة نصيبا قاضيا من الزكاة من قيمة ما أهم
 دنا من الزكاة في الحل في الحل والسموم وكونها أمانة فيهم عن القيمة ^{بأن} إذا
 وعن البرزون دينارين فيهم من الأرض فما سيقب فيه الزكاة حكمه حكم الإخفا
 الأربعة في اعتبار السقي وقدر النصيب وكيفية الواجب المكون في وقت الوجوب
 فيه كله وعند الوجوب يتعين دفع الوجوب ولا يجوز تأخيرها لا بعدد كاستطاع
 المستحق وشبهه وقيل إذا حصل له الجار تأخيرها شهر أو شهرين ولا يشترط أن جواز
 التأخير مشروط بالعدالة فلا يقدر بفقره ولا ولو أخسر مع التسليم ضمن ولا ^{بأن}
 تعدل بما قبل وقت الوجوب على اثنين أو اثنين ويجوز دفعها إلى المستحق قرضا
 واحتساب ذلك عليه من الزكاة إن تحقق الوجوب وبقي القايض طرفة العا
 مستحقان ولو تغيرت حال المستحق استأنف للمالك الإخراج ولو عدم المستحق
 في ملكه بغيره لا ضمن لو غلها من وجودة والنية معتبرة في إخراجها وعزلها
 السرور المراجع في المستحق والمطر والإحصان والأوصاف واللواحق
 أما الإحصان فثمانية الفقراء والمساكين وقد اختلف في
 أيها السوء حلالا فلا ثمرة تهمته في الحقيقة والصابغين لا عليه ثمرة مستحقة و
 ليعاله ولا ينعم لملك الدار والمخادوم وكذا من في يد ما يعيش به ويجوز عن
 استماع الكفاية ولو كان سباعية من هم ومنهم من يستحق الكفاية ولو ملك اثنين

في نفسه ويجوز

أولئك الذين آمنوا بالصحة إذا مضت بحجة ولود الله الملك بعد الإجماع وديان
 الأخذ غير مستحق ارتجت فان تغذر فلا ضمان على القائم والعالم
 وهم حياة الصدقات واللوثة قلوبهم وهم الذين سبوا لولن الجهاد
 بلا سلام في الصدقات كانوا في الرقاب وهم المكاتبون و
 العبيد الذين تحت الشدة وهو موجب عليه الكفارة وله يحرم
 بالعتيق به ولولم يوجد مستحق جازا ابتداء العبد وثيق والمارمون وهم
 المدنين في غير مصير ولا جمل الامران قيل نعم وقيل لا وهو شبه ويجوز
 بمقتضى المستحق بدین فذمتهم وكان الدين على من يجب الاثاق عليه
 جازا الضمان عنه جازا وفيه سبيل الله وهو كما كان قربة او مصلة
 كالجهاد والحج وسائر القناطير وقيل يختص بالجهاد وابن السبيل وهو المقطوع
 ولو كان غنيا في ملكه والضيف ولو كان سفرهما معصية مناعا الا اوصا
 للعبودية في الفقر والمساكين فاربعة الاول ايمان فلا يعطى منهم كافر ولا
 مسلم غير محقق وفيه من هذا المستضعف مع عدم المعارف ثم وادبه المغم وكذا
 في الفطمة ويعطى أطفال المؤمنين ولو اعطى مخالف فربقة ثم اسبغ اهل الثاني
 العدالة وقد ابشرها قوم وهو احوط واقصر اخرون على بجانبه البكر الثالث
 ان لا يكون من يجب نفقة كالا يوين وان علوا ولا ولدان سفلا والزوجة
 والمورث ويعطى باق الاقارب الرابع ان لا يكون هاشميان تركوه خيرا

غير قبيحة محرمة عليه دون زكاة الهاشمي ولو قدر المحسن عن كفايته جاز أن يقبل
الزكاة ولو كان في غير الهاشمي ومثل لا يتجاوز عن قدر الضرورة وتحتلوا الموهوم
والندوب ولا تحرم على الهاشمي ولا على غيره والذين يتجرعون عليهم الواجبة ولا حجة
المطلب وأما الواضح فمساواة الأول واجب جمع الزكاة إلى الإلزام إذا طلبها
وتقبل قول المالك لو ادعى لأخيه أو لولده المالك بأخيه أو بأخته ويستحب فيها
إلى الإلزام ابتداءً ومنه قدوة إلى الفقير للمؤمن من الإلزامية لانه العسر هو العسر
الثانية تجوز أن يخص الزكاة أحد الأوصاف ولو ولد ولد وقسمها على الأوصاف
أفضل وإذا قبضها الإلزام والفقير يرتفع ثمة للمالك ولو نقت الثالثة لم يوجد
مستحق استحب عز لها ولا يصاعها إلى أربعة أرادت العبد للمبايع بها الزكاة
ولا ورثته ورثته إرهاب الزكاة وفيه وجه آخر هذا اليهود الخامسة أقل
ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الأول وقبل ما يجب في الثاني والأول أظهر ولا أحد
لا كثر فيخير الصدقة ما اقتضى **السادسة** يكره أن يملك ما أخرجه من
الصدقة اختياراً ولا بأس بوجوه اليه بغيره وشبهه **السابعة** إذا فاض
الإمام الصدقة دعى صاحبها استمياً أو على الأظهر **الثامنة** يسقط مع غيبة
الإمام سهم السعاة والمولوة وقبل يسقط سهم السبيل معها وعلى ما قلناه لا يسقط
التاسعة ينبغي أن يعطى زكاة الذهب والفضة أهل المسكنة زكاة النعم أهل
التجمل والتوصل إلى المواصله بها لمن يستحق من موهبها **العشرون الثاني**

في ركعة الفطرة وإمرا كانها **الأولى** فيمن تجب عليه أعتب على المبالغ المطلق
 الحر المقتى يخرجها من نفسه وعياله من مسلم وكافر وحرم وعبد صغير وكبير ولو حال
 بقر أو بعير النية في أدائها وتقطع عن الكافر ولو أسلم بعد الهلال وهذه الشروط
 تعتبر عند علو أو شوال أو أسلم الكافر أو يلم الصبي أو أفاق المجنون أو طلق الفقير
 القدر المعتبر قبل الهلال وجبت الركعة ولو كان بعد لم يجز وكذا الوالد له وللم
 أو ملك عبيد ولا يجزى لو كان ذلك ما بين الهلال وطلوع العيد والفقير مندوب
 إلى الخراج عن نفسه وعن عياله وإن قبلها ومم الحاجة يدبر على عياله صاعا ثم
 يقصد به على غير هذا **الثاني** في حجبها وقدرها والقضاة اختلفوا ما كان
 قوتها غالبا كالخضرة والشعير والتمر والزبيب والآخر والأقط واللبن والفضل ما يخرج
 التمر ثم الزبيب ويليه ما يعلب على قوتها وهي من جميع الأجناس صام وهو تامة
 امر طالي بالخرق ومن اللبن أربعة ارطال ونسمة ولا تقدر في عوض الواجب بطريق
 إلى القيمة السوقية **الثالث** في وقتها وجب لهلال شوال ويضيق ضد صلي
 العيد ويجوز تقديما في شهر رمضان ولو من أوله ولا يجوز تأخيرا عن الصلوة
 إلا لعذر أو لإلتفات المسكين وهو قبل صلوة العيد فطرة وبعد هاضمة
 وقبل حجب القضاء وهو أحوط وإذا غر لها أو أخر التسليم لعذر لم يضمن ولو تلفت و
 يضمن لو أخر مع إمكان التسليم ولا يجزى نقلها مع وجود المسكين ولو قلها ضمن
 ويجوز مع عدمه ولا يضمن **الرابع** في مصرفها وهو مصف تركة المال فغير

ويجوز ان يتولى الملك اخراجها وبيعها الى الزعماء او من نصبه او قبل ومن المصلحة
الى فضل الامامية ولا يعطى الفقير او من صام الا ان يقيم من لا يشتم لهم ويجب
ان يختص بها الفقراء ثم الجيران مع الاستحقاق **كتاب الخمس** وهو يجب
في ضايع دار الحرب والمعادن والفوس والكنائز والارباب المجارات والعتا صا حث
والزراعات وارض الدمي او اشتراها من مسلم وفي الخمر اذا اختطبت للخلال
ولم يمتسك ولا يجبي في الكسرة حتى يبلغ قيمة عشرين ديناراً ولا في العتير في المعدن على
سرواية البرزخى ولا في الفوس حتى يبلغ ديناراً ولا في ارباب المجارات الا ان يفاضل منها
من مؤنة السبله والعياله ولا يقبض في الباقية مقداره ويقسم الخمس سبعة اقسام على
الاشهر ثلثة اقسام وتلك للفقراء والمساكين واليتامى وابناء السبل من ينسب الى
عبد المطلب بالاب وفي استحقاق من ينسب اليه بالام قولان اشبه بالنسب وهو
يجوز ان يختص بمطايعة حق الموحد في تردد والاحوط بطله عليهم ولو متقاربا كما يحل
الخصم الى خصم بل لا الامم عدم السبق فيه ويقبض الفقير في التميم ولا يقبض في
ابن السبل ولا يقبض العدة وفي احتسابه لا يفت تردد واحتسابه لا يحوط ويحقق به
الباب مسائل الاولى ما يختص بالامام من الاثقال وهو ملك من الارض
يقبضه ملكها اهلها طوعاً او انجلوا عنها ولا من الموات التي باوها اهلها ان لم يكن
لها اهل ورثها ليلها ويطبق الاحدية والاجام وما يختص به ملوك اهل الحرب من
الصرفى والعظيم غير المصنوعة وميول من لا وراثته وفي اختصاصه بالملك

ثم رواه اشبهه ان الناس فيه شرام وقيل اذا غري قوم بغير اذنه فقتلهم له
 والرواية مقطوعة الثانية لا يجوز القصر فيما يخص به الامام مع وجوده
 الابدانية وفي حال الغيبة لا باس بالمناكم والحق شيخان المساكين والمستاجر به
 الثالثة يصرح الحسن كله اليه مع وجوده وله ما يفضل عن كفاية الاصناف
 من نصيبهم وعليه الامام لو اعوز ومم غيبة يصرح الى الاصناف الثلاثة مستقيم
 وفي مستحقة عليها لسلام اقوال اشبهها جواز دفعه من يجوز حاصلهم من الحسن
 عن كفايتهم على وجه التمسك لا تخير كتاب الصوم وهو يستدعي بيان
 امور الاول الصوم وهو الكف عن المعطرات مع النية ويكفي في شهر
 رمضان نية القربة وغيل فيقتر الى التبيين وفي النذر المعلن تردد ووقفه على الاول
 يجوز تجديد حاق في شهر رمضان الى الزوال وكذا في الغضاء ثم يموت وفقا وفي وقفا
 للندوب رويان اصحهما مساواة الواجب وقيل يجوز تقديم نية شهر رمضان
 على العمل ويجزى فيه نية واحدة ويصام يوم الاثنين من شعبان بنية النذر
 ولو اتفق من شهر رمضان اجزاء ولو صام بنية الواجب لم يجز عركه ولو تركه نية
 والشيم قول آخر ولو اصبغ بنية الاظهار بيان من شهر رمضان جد ونية الوجوب
 ما لم تزل الشمس واجزاء ولو كان بعد الزوال امسك واجبا وقضاء الثاني
 فيما عدا الصيام وفيه مقصدان الا لا يجب الامساك عن تسعة اشياء
 الاكل والشرب المعتاد وغيره الى جامع قبل اورد به اطلاق الشهر وفي فساد الصوم بوط

يوطى الملام ثم رد وان حرم وكذا في الموطوع والامتناع وايصال العباد الى
 الحق متقد يا والبقاء على الحياة متقد حتى تقام الفجر ومعاودة النوم جنباً والكذب
 على الله ورسوله والايمه على هذه السلام والامر بما اس في الملام وقيل بكبره وفي السعوط
 ومضمع العلك قدروا بشدة المراهية وفي الحصة قولان اشبهما الفجر يومه والماء الذي
 يبطل الصوم انما يبطله عند البتة والافيد منضم الحاقه ومنهم الطعام فضي
 ونراى الطاهر وظايفه لا يعيدى الى المطلق ولا يستفاد الرجل في الماء والسواك
 في الصوم مستحب وليا الرطب ويكره مباشرة النساء فبيلا وطسا وملاعبة
 والاكتحال بما فيه مسك وانما حرام الدم المضعف ودخول الحمام كذلك وتيمم للرايين
 وما كذا في النجس والاحتقان بالجلد وبيل الثوب على الحديد وجلوس المرأة في الماء
 المقصد الثاني وفيه مسائل **الاول** يجب للكفارة والقضاء يتجدد الاكل
 والشرب والجاء قبل وجبه اعلى الاظهر والامناع بالموسمية والملازمة و
 ايصال العباد الى المطلق وفي الكذب على الله والرسول والايمه عهد في الامهات
 قولان اشبهما الله لا كفارة وفي مقدم البقاء على الحياة الى الفجر روايان اشهرهما
 الوجوب وكذا لو نام غير ناو للفضل حق طعم الفجر الثانية الكفارة تصق
 راقية او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وقيل هي مرتبة و
 وفي رواية يجب على الافطار بالحرم كقراة الجميع الثالثة لا يجب الكفارة
 في شيء من الصيام على شهر رمضان والمذر المعين وقضائهما شهر رمضان

بعد الزوال والاعتكاف على وجه الرابطة من اجتناب ونام نافياً للنسب
 طلم البغيم فلا قضاء ولا كفارة ولا انتبه ثم نام ثانياً فعليه القضاء ولو انتبه ثم
 نام ثالثة قال الشافعيان عليه القضاء والكفارة يجب القضاء
 دون الكفارة في الصوم الواجب المعين بسبعة اشياء فعل المفطر والفجر طالع طأ
 ببقاء الليل مع القدرة على مراعاة وكذا مع الاخلاص الى الفجر ببقاء الليل مع
 القدرة على المراعاة والفجر طالع وكذا الوترت قول المجير بالبغيم لظن كذبه ويكون
 صادقاً وكذا الاجتر اليه في دخول الليل فطر وبان كذبه مع القدرة على المراعاة و
 الاقرار بظلمته الموهمة دخول الليل ولو عكس على ظنه دخول الليل يقضى وتعمد الق
 ولو ذرعه يقضى وايصال الماء الى الحلق متديكالا للصلق وفي اجاب القضاء
 بالخصه فويل ان اشبه بالامه لا قضاء وكذا من فطر الى امراته في السادسة
 متكر والكفارة مع قباير الايام وهل متكر وتكر الوطى في العيم الواحد قبل فطر
 والا شبهه اخلا متكر ويعتد من فطر لا مستقلة مرة وثانياً فان ما وثالثة متلى
 السادسة من وطى زوجية مكر حالها الزمة كفارتان ويعذر دونها ولو طأ وحده
 كان على كل واحد كفارة ويعتد ان الثالث من يوم منه الصوم ويعتبر في الرجل
 البلوغ والعقل والاسلام وكذا في المرأة مع انحسار الحلو من الحيض والنفاس فلا يوم
 من الكفر وان وجب عليه ولا من الجنون والمغنى عليه ولو سقطت منه النية على
 الاشبه ولا من الحيض والنفاس ولو صان ذلك اول جزء من النهار او اخره

جزء منه ويعيم من الصبي الميمى ومن السبقاضة مع فدا يجب عليها من الاضاح
 ويعيم من المسافرين في النذر الميمى المشترك سقرا وحضر على قول مشهور وفي ثلثة ايام
 قدم المتعة وفي بلد البدنة لمن افاض من جهات قبل الغروب طاعدا ولا يصح
 واجب غير ذلك على الاظهر الا ان يكون مسفرا اكثر من حضر او يفرم الا ان
 قتل عشرة والصبي الميمى يؤخذ بالواجب بسبع سنة استحيانا مع الطاعة ويلزم به
 عند البلوغ ولا يصح من المريض مع القسوة ويعيم لولم يقصر ويرجع في ذلك
 الى نفسه المراجع في اقسامه وهي اربعة واجب وذنب ومكروه ومخطوئ فلو ا
 ستة شهر رمضان والكفارات ودم المتعة والمذرة الميمى وما في معناه ولا احكام
 على وجهه وقضاء الواجب الميمى ما شهر رمضان والظفر في علامته وشروطه و
 الكلام الاول علامته وهي رواية الهلال فمن رآه وجب عليه صومه ولو افرم
 بالروية ولو اى شائعا ومضى من شيان تلتون يوما وجب الصوم عاما ولو
 لم يتفق ذلك قيل يقبل الواحد احيانا للصوم خاصة وقيل لا يقبل مع الصوم الا
 خمسون نفسا او اثنان من خارج البلد وقيل يقصر شاهدان كيف كان وهو اظهر
 ولا اعتبار بالجدول ولا بالعدد ولا بالنيوية بعد الشق ولا بالمطوق ولا بعد
 خمسة ايام من هلال الاضحية وفي العلي بروية قبل الرمال تردد ومن كان بحيث
 لا يعلم اهله فيومى صيام شهر فان اسما الاشياء اجزاء وكذا ان صادف او
 كان بعد ولو كان قبله استأنف ووقت الامساك من طلوع الفجر الثاني فحيل

الأكل والشرب حتى تبين خيطه الأبيض والجماع حتى يبقى لظوعه قدر الوقوع
 ولا اعتسالة وقت الانقضاء هاب الحرمة المشترقة وسيقتد بيم الصلوة على الانقضاء
 إلا أن تناثرهم نفساً أو يكون ممن يتوقع انقضاءه **أما شر وطفتان الأولى**
 هي شرايط الوجوب وهي البلوغ وكمال العقل فلو بلغ الصبي أو أتى المحجور أو اللغوي
 عليه لم يجب على أحد منهم الصوم إلا ما أدرك فحره كالمبلوغ والصحة من المرض و
 الأقامة إركاماً ولو زال السبب قبل الزوال ولم يتناول أمسك وأجبا وأجراه
 ولو كان بعد الزوال أو قبله وقد تناول أمسك ندباً وعليه القضاء والخلو من
 الحيض والنفاس **الثاني في شرائط القضاء** وهي ثلثة البلوغ وكمال العقل ولا إسلام
 فلا يقضى بمقتضى ما ذكرناه من الأصغر أو جنون أو عا أو كفر أصلي وللمرأة يقضى ما فاتته وكلها تبارك
 على الأربعة عامداً أو ناسية **أما الأحكام** ففنية مسائل **الأولى** الرضى
 إذا ستر به المرض إلى شهر رمضان لم يفسد القضاء على الأظهر نعم القضاء إذا
 وتصدق عن الماضي لكل يوم عدا ولو برئى وكان في غير مع القضاء ولم يقض صام
 الحاضر ونفى الأول ولا كراهة ولو ترك القضاء بها وصام الحاضر ونفى الأول وكفر عن
 كل يوم منه **الثانية** يقضى عن نسيته ولو كان تركه من جهل أو غيرهما فكل من
 ولم يقض ولو كان في مرض لم يقض عنه وجبا واستحب ما ذكره القضاء عن المسافر ولو كان في ذلك السفر
 إلا أنه ما عاقى العكس ليحقق الاعتقاد ولو كان ولياً نفياً بالخصص ولو تبرأ
 البعض صم ويقضى عن المرأة ما تركته على تردد **الثالثة** إذا كان الأكبر أنتى

فلا قضاء وقيل يصدق من التركة عن كل يوم بعد ولو كان عليه شهران متتابعان
 جاز أن يقضى الولي شهرا ويصدق عن شهر آخر **الرابعة** قاضي رمضان يحرم
 حتى نزول الشمس ثم يلزم الحضي فلا يفطر فيه عند طلوعه عشرة مساكين ولو عجز صام
 ثلثة ايام **الحامسة** من فضلي الحجاب حتى يخرج الشهر فالمرى قضاء لصلوة
 والصوم والا شبه قضاء الصلوة حسب ما يقبضه اقسام الصوم فيأتي في اماكنها
 ان شاء الله **المبحث ب** من الصوم منه ما لا ينقص وقفاً ان الصوم جهة من
 المنار ومنه ما ينقص وقفاً ولو كلف منه اربعة عشر صوم اول خميس من الشهر واول
 اربع من الشهر الثاني وآخر خميس من العشر الاخير ويجوز اخير هاهم المشقة من
 الصيف الى شتاء ولو عجز تصدق عن كل يوم بمقدار صوم ايام البيض ويوم العياد
 ومولد النبي عليه السلام ومبقر روج الارض ويوم عرفة لمن لم يضعفه وعن
 الدعاء مع تحقق الهلال وصوم عاشوراء عز ما ويوم الباهلة وكل خميس وكل جمعة
 واول ذي الحجة ورجب كله وشبان كله **وليس تجي الامساك** في سبعة
 مواطن المسافر اذا قدم اهلاً وبلد اعظم فيكالاته بعد الزوال وقبله وقد تناول
 وكذا المرعى اذا برئ وعسك الحامض والمفساء والكافر والصبي والمجنون والمغفل
 اذا زالت اعداءهم فاشتد النهار ولو لم يتناولوا ولا نعيم صوم الضيف نذبا من غير
 ان مضيقه ولا المرأة من غير اذن الزوج ولا الولد من غير اذن الوالد ولا المملوك
 من غير اذن مولاه ومن صام نذبا ودعى الاطعام فلا ينقض ولا افطار ولا الخطأ صوماً

العيد من أيام التشريق لمن كان في وقت القاتل في شهر الحرم يصوم شهرين من
 واق دخل فيها العيد واما التشريق لم رواية زرارة والمشتهور عموم المتصومين
 اخر شعبان بنية الفرض وفذرا المعصية والصمت والوصال وهو ان يحل عشاءه
 بمحرم وصوم الواجب سفر احد ما سئل في الخامس في اللواحي وفيه مسائل
الاولى للمريض يلزمه الاططار مع ظن الضرر ولو تكلفه لم يجز به **الثانية**
 المسافر يلزمه الاططار ولو صام علما بوجوبه قضاء ولو كان جاهلا لم يقض
الثالثة الشروط المعتبرة في قصر الصلوة مقبولة في قصر الصوم ونقطة في قصر
 الصوم ببيت النية وقيل بشرطه وحيث قبل الزوال وقيل يقصر ولو خرج قبل الزوال
 وصل النية يوت لا يفطر الا حيث يتوارى عنه جدران الليلة الذي يخرج منه
 او يخفى اذ انه الواجبة الشيفم والشيفمة اذا عجز عن الصوم تصدق عن كل
 يوم بمد من طعام ولا يجب عليهما مع الفجر ويتصدقان مع المشقة وذو العطاء
 يفطر ويتصدق عن كل يوم بمد ثم ان يرى تقضى والحامل المقرب والمرضة القليلة
 اللبن يجزى بها الاططار ويتصدقان عن كل يوم بمد وتقضيان **الخامسة**
 لا يجب صوم المذابة بالشرع وفيه دليكه اططار لا بعد الزوال **السادسة**
 كلما اشترط فيه التام اذا فطر لعذر بني وان افطر لا لعذر اصناف الاثنية ^{ضم} قول
 من يجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا ومن ثلث في شيئا ومن وجب
 عليه صوم شهرين فصام خمسة عشر يوما وثلاثة ايام عن هدي التمتع اذا صام يوما

يومين وكلان الثالث العيد اظهروا انه الثالث بعد ايام التشريق ان كان هنيءا
 يعني لو كان الفاضل خيرا **كتاب الاحكام** والكلام في شرطه واقسامه
 والحكامه اما الشرط فخمسة النية والصوم فلا يصح الا في زمان يصح صومه ممنعه
 منه والعدد وهو ثلاث ايام والمكان وهو كل مسجد وجامع وقيل لا يصح الا في احد
 المساجد الاربعه فلكونه مدينه وجامع البعق والكوفة والافاقه في موضع الاحكام
 فلو خرج ابطال الاضطراره مثل تشييم جنازة مؤمن او عياقه من بعض او شهادة
 ولا يجلس لاخرهم ولا يمشي تحت ظل ولا يصلي خارج المسجد الا فلكونه خاصة
اذا اقسامه فهو واجب ونذبي فالواجب ما واجب بتذره وشبهه وهو
 يلزم بالشهر والمندوب ما يشرع به ولا يجب بالشهر وعكاه ما مضى في بيان
 وجوب الثالث قولان للكرامة يجب وقيل لا اعتكف ثلاثا فهو بالمخير في الزيادة
 فان اعتكف يومين آخرين وجب الثالث **اما الحكمه** فسايل **الاولى**
 يستحب للعتكف ان يشترط كالحرم فان شرط جازله الرجوع ولم يجب القضاء
 ولو لم يشترطه ثم مضى بوجوبه لا مقام على رواية ولو مضى بغيره فادار الراجح
 القضاء الثانية يحرم على العتاكف الاجتماع بالنساء والبيع والشراء وشبهه
 الطيب وقيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت الثالثة فيسند الاحكام
 ما فيسند الصوم ويجب الكفارة بالجماع فيه مثل كفارة شهر رمضان لئلا كان اداء
 فانه ولو كان في شهر رمضان فان وجب بالنذر المعين لم تمت الكفارة فان لم يكن

او كانا

ما كانا
 ما كانا

معية أو كان مبرحاً عند اطلاق الشيطان له وروى الكفارة ولو خفنا ذلك بالتألف
 كان اليتيم عذراً كتاب الحج والمطر في المقدمات والمقاصد المقدمة
 الأولى الحج اسم لمجموع الناسك الموقوفات في المشاعر المخصوصة وهو فرض
 على المستطيع من الرجال والنساء ويجب بإصلي الشراء مرة وجوباً مضافاً
 وقد يجب بالنذر وشبهه ولا سفيهاً ولا فساداً ويستحب أيضاً الشرايط كالإفشاء
 والمطهر من مولاة المقدمة الثانية في شرائط حجة الإسلام وهي
 ستة البلوغ والعقل والحرية والبراءة والراحلة والممكن من المسير ويدخل في العتق
 وأماكن الركوب وتخليئة السرب فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ويعيم الإحرار
 من الصبي المقتصر وبالصبي غير المقتصر وكذلك يعيم بالمجنون ولو حج بهم لم يجز ومما حرم
 الفرض ويعيم الحج من العبد ممن أذن للمولى لكن لا يجزئه عن الفرض إلا أن
 يذره لك أحد الموقفين معقلاً ومن لا راحلة له ولا زاد لو حج كان مذنباً ويعيد
 لو استطاع ولو بذل له الزاد والراحلة يموت به ويماله حتى يرجع ولو استطاع
 فنفقه كبيراً ومرضاً أو عذراً وجوب الاستنابة هو لأن المروى له مستحب وإنما
 العذر بحج ثانياً ولو مات مع العذر إجزأته النيابة وفي اشتراط الرجوع إلى الصفة
 أو بغيرها أشبهها أنه لا يشترط ولا يشترط في المرأة وجود محرم ويكفي ظن السلا
 ومع الشرايط لو حج ماشياً أو نفقة غيره إجزأه والحج ماشياً أفضل إذا لم ينعقد
 عن العبادة وإذا استقر الحج على تقف عنده من أصل تركه ولو لم يخلف سوى

سوى الاجرة تفتى عنه من اقرب الاماكن وقيل من بلدك مع المسقة ومن
 وجب عليه الحج لا يحج قطوعا ولا يحج للمرأة مذابا الا باذن زوجها ولا يشترط اذنه
 في الواجب وكذا العدة الرجعية مسايل الاول اذا تميزت بحاج غير حجة الا
 لم يتدخل خللا ولو نذر رجما مطلقا قيل بحري ان يحج بنية الله ^{بالحج} حجة الاسلام
 ولا يحج بحجة الاسلام عن الله وقيل لا يحج لحد يباع عن اخرى فهو
 شبه الثانية اذا نذر ان يحج مائتا وجب ويقوم في موضع العيون فان ركب
 في طريقه قضى مائتا وان ركب بعضا قضى وعشى ما ركب وقيل يقض مائتا لا خلا
 بالصفة ولو حج قريبا ركب ويسوق بدنة وقيل يركب ولا يسوق وقيل ان كان مطلقا
 توتم الملكة وان كان معينا بئس سقط لجزءه الثالثة المتخلف اذا لم يحمله بركن
 لم يعد لو استبصر وان اخل اعاد القول في النيابة ويشترط فيه الاسلام و
 العقل وان لا يكون عليه حج واجب فلا تقم نيابة الكافر ولا نيابة المسلم عنه
 ولا عن مخلف الا عن الاب ولا نيابة المحنون ولا الصبي غير المحنن ولا بدنية
 النيابة وتعين الذوب عنه في المراتب ولا يزوب من وجب عليه الحج ولو لم يجب عليه
 الحج جاز وان لم يكن حجهم تقم نيابة المرأة عن المرأة والرجل لو مات النائب
 بعد الاحرام ودخل الحرم اخرج ويأتي النائب بالذوق الشرط وقيل يجوز ان
 يعدل الى التمتع ولا يعدل عنه وقيل لو شرط عليه الحج على طريق جازله الحج بغيرها
 ولا يجوز للنائب الاستغابة الا مالا اذن ولا يجوز نقضه لغيره المتتابع في السنة

الحق استخرج لها ولصد قبل الاكتمال استقيد من الاجرة بنسبة الخلف ولا يلزم اجابته
 لوضع الجح على الاشبه ولا يطاف عن حاضر مكن من الطمان لا لكن يطاف به ويطاف تثنى
 لم يحجم الوصفين ولو حمل انسانا بظان به اسحب لكل منهما طواف ولو حج عن ميت
 بتوابعه لم يري الميت ويضمن الاجير كفارة بغيره في طوافه ويسحب ان يذكر للثوب عنه
 في الموطن كلها وان يصيد فاضل الاجرة وان يتم له لو اعجزه وان يصيد الخائف حجة
 اذا استبصر ولو كانت بحرية ويكره ان يغوب المرأة لضرورة مسایل الاولة
 من الوصي بحجة ولو بعين الضرر الى اجرة المثل الثانية لو ادعى ان يحج عنه ولم يعين
 فان حرم التكريم حو يستوفى ثلثه ولا اقصر على المرأة الثالثة لو ادعى ان يحج عنه
 كل سنة بمال معين فقصر جميع ما يمكن به لاسيما وار لو كان نصيبه اكثر من ستة المراتبة
 لو حصل سيد انسان طل الميت وعليه الحج مستقرة وعلم ان الوثاق لا يورث ولا جاز
 ان يقطع بقدر اجرة الحج الخامسة من طعة وعليه حجة الاسلام واخرى من ذلة
 اخرجت حجة الاسلام لاصل والمذموم من الثلث وفيه وجه اخر المقدمة
 الثالثة في انواع الحج وهي ثلثة تمتع وقرآن وافراد في التمتع هو الذي يقدر
 عمره ثلثا حجة ما يابها التمتع ثم ينسحق احراما بالحج من مكة وهذا فرض من ليس من حاضر
 مكة وحده من بعيد عنها بجانية واربعين ميلا من كل جانب وقيل اثنا عشر ميلا ^{عد}
 من كل جانب ولا يجزئ الفداء ^{من التمتع} ولا الافراد والقرآن لا مع الضرورة و
 شرط طهارة رابعة الميتة وقدره في اشهر الحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة

ذوالحجة ويقدر عشرة من ذى الحجة وقيل تسعة وحاصل الخلاف انشاء الحج الى
 الزمان الذي يعلم ادراك الناس فيه وما زاد يعلم ان يقع فيه بعض افعال
 الحج كالطواف والسعي والمذبح وان ياتي بالقرن والحج في عالم واحد وان يحرم
 بالحج له من مكة وافضلها المسجد وافضلها مقام ابراهيم او تحت الميزاب ولو احرم
 بالحج المتم من غير مكة لم يحرمه ويسألف بها ولو نسي وتعد العود احرم من
 موضعه ولو بعد فدية ولو دخل مكة بمكة وخشي ضيق الوقت جاز نقلها الى افراد
 ويعتم بهجرة مفردة وكذا الحائض والنفساء ولو منعها عنهما عن التخلل وانشاء
 الاخرى بالحج والافراد وهوان يحرم بالحج من ميثاقه ثم يقضى مناسكها وعليه عمرة ^{اولا}
 مفردة بعد ذلك وهذا القسم والقرآن فرض حاضري مكة ولو عدل عنها الى
 القسم اختيارا فحق وان قرآن اشبه بالمنع وهو مالا يضطر رجاء وشروط ثلثة
 الاولى ان يقع اشهر الحج وان يعقد احرام من الميقات او من دورته اهلها كانت اتراب
 الى العرفات والتهامن كالمفرد غير انه يقع الى احرام ميثاق الهدى واذا التفت
 استحب اشهرها يسوقه من البدنة بشق سامه من الجانب الايمن ويلطم صفحته بالدم
 ولو كانت بدنا دخل فيها واشهرها يمينا وشمالا او المقلد ان يعلق في رقبة نعل قد
 صلى فيه والغنم قبله لا غيرها ويجوز المفرد والقرآن الطواف قبل المضى الى عرفات لكن
 يجزئ ان النية عند كل طواف للمفرد وقيل انما يحل المفرد وقيل لا يحل احدهما
 الا بالنية لكن الاولى تجزئ النية ويجزئ المفرد اذا دخل مكة المندول بالحج الى المسعة

لكن لا يلقى بعد طوافه وسعيه ولوليتي بعد احد هما بطلت مسعته وبقي على حجة على رايته
 ولا يجوز العد واللقارن والمكلى اذا اعيد ثم حج على ميقات احرم منه وجوبا والمجاور
 بمكة اذا اراد حجة لاسلامه خرج الى ميقات احرم منه ولو قد خرج الى ادى الحبل
 ولو قد احرم من مكة ولو اقام سنتين استقل فرضه الى الافراد والقران ولو كان له
 منزله ان بمكة وباعه اعتبره اهلها عليه ولو ساوى اختياره في التمتع وخياره ولا يجب على المفرد
 واللقارن هدى وتحقق الوجوب بالتمتع لا يجوز للقران بين الحج والعمرة ولا ادخال
 احد هما على الاخر المحدث من الاربعة في المواقيت وهي ستة لاهل العراق
 العقيق وافضله المسلم وادسطة عمره واستراه ذات عرق ولا لاهل المدينة مسيل النخلة
 وعند الضرورة المحففة وهي ميقات اهل الشام اختيارا ولا لاهل اليمن بليلة ولا لاهل الطائف
 قران المنازل وميقات التمتع للحج بمكة وكل من كان منزله اقرب الى الميقات فبقائه
 منزله وكل من حج على طريق فيقائه ميقات اهله ويخرج والبيان من ثم **واحكام**
المواقيت فتتم على سائر الاول الى لا يعم الاحرام قبل الميقات الا ان اذ
 بشرط ان يقيم في اشهر الحج والعمرة المفردة في رجلين خشي قصبة الثانية لا يجاوز
 الميقات لا يحرم ما ويرجع اليه لو احرم منه فان لم يتمكن فلا حج له ان كان عامدا ويخرج
 من موضعه ان كان ناسيا او جاهلا ولا يريد لنفسه ولو دخل مكة فخرج الى الميقات
 ومع التعذر يحرم من مكة **الثالثة** لو نسي الاحرام حتى اكمل مناسكه فلم يدرى انه
 لا قضاء عليه وجوب القضاء فخرج **المقصد الاول** في افعال الحج وهي

وهي الاحرام والوقوف بعرفات والمشعر والمذبح بمنى والطواف وركعتاه والسعي
وطواف النساء وركعتاه وفي وجوب رمي الجمار والحق والمقصير تردوا فيه الوجوب
وسبب الصلوات ما دام التوجه وصلوات ركعتين وارقت على باب داره ويدعو
تقرأ فاتحة الكتاب امامه وحرمه وشماله واية الكرسي كذلك وان يدعوكلمات
الفرج ويلاذعية المأثورة **القول في الاحرام** والنظر في مقدّماته وكيفية واحكامها
ومقدّماته كلها مستحبة وهي توفير شعر راسه من اول ذي القعدة اذ اراد
التمتع وبها اذا اهل هذا الحجة وتنظف جسده وقص اظفاره والاخذ من شاة
وانزاله الشعر عن حيدرة وابطية بالنورة ولو كان مطلقا اخرج عهلا لم يخص خمسة
عشر يوما والسنن ولو اكل او لبس الا لا يجوز له اعادة غسله استحبابا ويحرمه يومئذ المقدّم
الفضل على الميعات لمن خاف عثر الماء ويعد لو وجد ولا يخرج غسل النهار ليومه
وكذا غسل الليل ليلته لم يتم ولو احرم بغير غسل او بغير صلوة اعادة وان يحرم عقيب
فريضة الظهر وعقب فريضة غيرها ولو لم يتفق فعقب ست ركعات وقدر ركعتان
يقرب عن الاولى الحمد والصلاة في الثانية الحمد والمجد ويصل نافلة الاحرام ولو في
وقت الفريضة لم يتحقق **اما الكيفية** فتشتمل على الواجب والتدب فلو اوجب ثلثة
النية وهي ان يقصد بقلبه الجنس من الحج والعمرة والنوع من المتمتع او غيره والصفة
من واجب او غيره وحجة الاسلام او غيرها ولو نوى نوعا ونطق بغيره فالمعتبر النية
الثاني البليات لا انزيم ولا ينفذ الاحرام للمنفرد والمتمتع لا لاجلها والمقارن فله

في نصف الثاني من الصلاة والسلام عليك يا رسول الله

ان يقدر بها او بالاشعار او بالتقليد على الاظهر وصورة تعاليك اللهم ليك
لا شريك لك ليك وما زاد مستحب ولو عقد احرام ولم يلب لم يلزمه كفارة بما فيه
ولا احرام غير منه تحريك لسانه ولا اشارة بيده **الثالث** ليس توبى الاحرام وهما
واجبان والمعتبر ما يحسم الصلوة فيه للرجل ويجوز لبس الجساء مع عدمهما معقوباً وفيهم
جواز لبس الخريص للمرأة روايات اشهرهما المنع ويجوز ان يلبس اكثر من نوعين وان يبدل
احرامه ولا يطوف لآيتهما استقباباً **والمنادى** رفع الصوت بالتلبية للرجل
اذا علت راحته المبدأ ان يحج على طريفة المدينة وان كان راجلاً فحيث يحرم ولو
احرم من مكة رفع صوته بها اذا اشرن على الا يطعم ويكررها الى يوم عرفة عند الزوال
الحاج والمقيم بالمتعة حتى يشاهد بيوت مكة والمفرد حتى يدخل الحرم وان كان احرم من
سارجه وحتى يشاهد الكعبة ان احرم من الحرم وقيل بالقصر وهو شبه واللفظ بما فيه
عليه والاشراط ان يحمله وحيث حبسه وان لم يكن حجة فمرة وان يحكم في الشياطين
وافضل البقيض **واما احكامه فسايل الاول** للمتمتع اذا طاف وسعى ثم احرز
بالحج قبل القصر ناسياً ماضى في حجه لا شيء عليه وفي رواية عليه دم ولو احرز عامداً
بطلت متعة على رواية ابى بصير عن عبد الله طية السلام **الثانية** اذا احرم الولى
بالصبي فعل بها يلزم الحرم وجب عليه ما يجنب الحرم وكل ما يغير عنه يتولا والولى ولو فعل
ما يوجب الكفارة ضمن عنه ولو كان مميّزاً جاز الزامه بالصوم عن الهدى ولو عجز
صام الولى عنه **الثالثة** لو اشرط في احرامه ثم حصل المانع تحلل ولا يسقط عنه

هذا الحظي بالشطيل في يد تيجان القتل المصنوع من غير تبرص ولا يسقط عنه
 الحج لو كان ولجيا ومن المولود في التبرك وهي عزمات وطكر وهات في الحرامات
 البقرة عشر صيد البر اسكا واكلا ولو صاده محل وانما في ولا له واخلا ما وذيها
 ولو ذبحه كان ميتة حراما على المحل والحرم والنساء وطيا وتبيل وطا ونظر النشوة
 وحقق له وغيره وشهاد على العقد والامتناع والعلب وقيل لا يحرم الا بيم
 المسك والعتير والزعفران والورس واصناف الشحم في الخلاف الكافور و
 العود وليس الخيط للرجال وفي النساء فوان احصها الجواز ولا باس بالخلالة ^{نفس} للثاني
 تنقي بها على القولين ولبس الرجال السراويل اذ لم يجدوا راس ولا باس بالطلسمات
 وان كان له انظر فلا يورث عليه وليس ما يستر ظهر القدم كالخفين والفعل السند
 فان اضطر جاز وقيل فيسحق من القدم والفسوق وهو الكذب والجبال وهو
 الخلف وقتل هوام الجسد ويجوز قتله ولا باس بالقاء القراد والحلم ويجزى
 استعماله من فيه طيب ولا باس بما ليس بطيب مع الضرورة ويجزى من انما اشعر
 قليلة وكثيرة ولا باس به مع الضرورة وقطية الراس للرجال دون المرأة وفي
 معناه الامراتماس ولو غطي راسه ناسيا القاء ولجيا وجد والعلية استجبا يا
 وقتل المرأة من وجهها ويجوز ان تبدل خمارها الى انفا ويجزى من تقطيل الخمر
 سائر ولا باس به للمرأة وللرجال ما رآه ولو اضطر جاز ولو زنا امرأ على امة او امرأة اختص
 بالخلال دونه ويجزى من الاطعام وقطم الشجر والحشيش الا ما ينبت في ملكة

فلم لا ذخر وشبهه فركه والحمل وفي الاحتياط السواد والظفر في المرأة وليس الحائض
 وليس المرأة ما لم تعتد من الحلي والحجامة لا الحضرة وذلك الخبيد وليس المداوم
 لامم الحضرة فكلان اشبهما الكرايمه والمكسر وهات الا حرام في غير البيا
 ومالك في السواد وفي الثياب الوضوء في المعلة والحائض في ثيابه والقباب للمرأة ودخل
 الحمام وتلبية الما دى واستعمال الربا حين ولا باس بحك الجبد والسواك ما لم يدوم
 مسئلة **الاولى** لا يجوز لاحد ان يدخل الا حرم الا حرم ايضا ومن يتكر ركبا لحظا
 والحشايش ولو خرج بعد احرامه ثم عاد في شهر تروجه اجزاعته وان عاد في غيره
 احرام ثانيا **الثانية** احرام للمرأة كل حرام الرجال الا ما استثنى ولا يمنعها الحيض
 من الاحرام لكن لا تصلي له ولو تركته فظنا انه لا يجوز حتى تجاوز الميقات رجعت الى
 الميقات واحرمت منه ولو دخلت مكة فن تعذر احرمت من ادنى الحل ولو تعذر
 احرمت من موضعها **القول في الوقت** بعشر ثلثي الظهر في المقدمة والكيفية والارواح
اما المقدمة فتشقل على مندوبات خمسة الخرج الى متى بعد صلوة الظهرين
 من يوم التوبة الا لمن يصفى عن الزحام والا امام يتقدم ليصلي الظهرين بمعنى والمبيت
 بها حتى يطلم الفجر ولا يجوز وادى محرم حتى تطلع الشمس ويكره الخروج قبل الفجر الا المضطر
 كالحائض والمرضى ويستحب للامام الا انه يهاجى نطق الشمس والدعاء عند نزولها
 وعند الخرج منها **والكيفية** فالولجب فيها الهيئة والكون بها الى الغروب
 ولولم يتمكن من الوقتين نهارا لخرافة الوقتين ليلا ولو قبل الفجر ولو افاض قبل الغروب

حامداً اطلاقاً بالتحريم لم يطل حجه وجبراً ببدنة ولو فخر صام ثمانية عشر يوماً ولا شيء
 عليه لو كان جاهلاً او افاًسياً وفرة وثوية زدد المجاز وعزته والا لراك حد ولا يجوز
 الوقت ببا والمندوب ان يضرب جبالاً بفرقة وان يفت في السفم مع ميسرة
 الجبل في السهل وان يحجم رحله ويصل الخلية وينقبه والمندوب عاقفاً ويكره الوقت
 في على الجبل وقاعد وراكبا واما اللواحي فسايل الاولي الوقت ان
 فان تراكه حامداً بطل حجه ولو كان ناسياً تراكه ليلاً ولو الى الفجر ولو ناسياً اجترأ بالمشعر
 الثانية لوفاته الوقت الاحتيازي دخني طلوع الشمس ليرجم اقصر على المشعر
 ليدركه قبل طلوع الشمس وكذا الوضوي الوقت بعرفات اصلاً اجترأ بادراراك
 المشعر قبل طلوع الشمس ولو ادراك عرفات قبل الغروب ولم يتفق له المشعر حتى طلعت
 الشمس واجترأه الوقت ولو قبل الزوال الثالثة لو لم يدرك عرفات نهاراً و
 ادراكه ليلاً ولم يدرك المشعر حتى طلعت الشمس فقد فاته الحج وقيل يصح حجه ولو
 ادراكه قبل الزوال القول في الوقت بالمشعر والنظر في مقدّمه وكيفية ولو اوجه
 والمقدمة فتشغل على مندوبات خمسة الاقتصاد في السير والدعاء عند
 الكسب الاحمر وتأخير المغرب والعشاء الى المرحلة ولو صار يوم الليل والجمع بينهما
 باذان واحد واثنتين وتأخير فواقل المغرب حتى يصلي العشاء وفي الكيفية
 واجبات ومندوبات فالواجبات الية والوقت به و
 حدة ما بين المان من الى الحياض والى وادى محسراً ويجوز الارقاء للجبل مع الرها

ويكره الا موقوف الوقت ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس والمبطل الى الزوال
 والفيض قبل الفجر عامدا لا يبطل حجه ولا يبطل حجه ان كان وقف بعزات ويجوز الاق^{صة}
 ليلا للمرأة والحائض والتدب صلاته الغدات قبل الوقت والدعاء وان يطأ
 القروية المشعر قبله ويستقب الصعود على قمم وذكر الله عليه ويستقب لمن دعا
 الامام الاق^{صة} قبل طلوع الشمس والا يحضر وادى محضر حق تطلع الشمس والمهرولة
 في الواحدي عاليا بالمسوم ولو نسي المهرولة رجم قد اركها والامام يجمع حتى تطلع الشمس
 والواحق ثلثة الاولى الوقت بالمشعر وهو ان لم يقف به ليلا ولا
 بعد الفجر عامدا لا يبطل حجه ولا يبطل لو كان ناسيا ولو نسي المهرولة ولو كان ناسيا
 الثاني من ثلثة الحج سقطت عنه افعاله ويستقب بالاق^{صة} حتى ينفذ الى انقضاء ايام
 المشرق ثم يتحل بعزته مفردة ثم يقضي الحج ان كان واجبا الثالث يستقب المقاطع المحي
 من جيم وهو سبعون حصاة ويجوز من لسي جهات من الحرم شاء عد المساجد وقيل
 عد المسجد الحرام والمسجد الحيف ويشترط ان يكون احجار من الحرم اكلها ويستحب ان يكون
 رخوة به شاكلا لا حدة منقطة منقطة ويكره الصلبة والكثرة القول في مناسك
 منى يوم النحر وهي روي ثمانية ثم الذبح ثم الحلق اما الرمي فواجب فيه النية
 والعدد وهو سبع والثاؤها بما يسمي رميا واصابة الحجر فبطل فلو تمها بحركة غير الحج
 والمسحب الطوائف والدعاء وان لا يتبادل بما يزيد من خمسة عشر ذراعا وان يرمى
 خذ والدعاء مع كل حصاة ويستقبل الحجر المعقبة ويستبد بر القبلة وفي غيرها

في غير ما يستقبل الجيرة والقبلة اقالد يحكم فيه اطراف الاول في الهدى
 وهو واجب على المقيم خاصة مفترضا ومتغلا ولو كان ملكا ولا يجب على غير المقيم
 ولو تمت المملوك كان لملاكه الزامه بالصوم او ان يهدي عنه ولو اذرك احد المولى
 لمقاتلته الهدى مع القدر او الصدم مع القدر ويشترط التيقن الذي لا يجهل
 ان يتوكلوا بنفسه وبغيره ويجب ذبحه بمقبي ولا يخفى الولد الا عن ولده الوارث
 وقبل يخزي عن خمسة وقيل يخزي عن سبعة وسبعين عند الضرر وتجر لاهل الخوان
 الولد ولا باس به في السدب ولا باع شلب التجمل في الهدى ولو ضل
 قد يح غير لم يخز عنه ولا يخرج شيئا من لحم الهدى عن من وجب فيه وجب
 يذبح يوم الفطر وجوبا مقدما على الحلن اجزاء ولو كان حامدا او كذا لم يخرج في
 يقية ذي الحجة الثاني في صفته ويشترط ان يكون من الفطر شيئا غير منزول
 ويخزي من الضان خاصة الجذع لسته وان يكون تاما ولا يخزي العوز او ولا الفرس
 ولا الضبابة ولا ما نقص من ماشي كالخصي ويخزي المشقوقة لاذن وان لا يكون
 مشرولة بحيث لا يكون على كليتها شحم لكن لو اشتر لها على انها سمينة فبانت فمرولة
 اجزائه والنتى من الابل ما دخل في السادسة ومن البقر والغنم ما دخل في الثانية
 وليس يجب ان يكون سمينة تنظر في سواد وتمش في سواد وتترك في مثله اى لها
 خال عشي فيه وقيل ان يكون هذه المواضع منها سودا وان يكون مما عرفت به اذنا
 من الابل والبقر ذكرنا من الضان والمهر وان ينحر الابل فاجبة من بوطه من الحنف

والهدى من الفطر

والمرحبة ويطعمها من الجانب الايمن وان يتوكل بنفسه ولا يجعل يداه مع يدي
 الذين اكلوا معه ولو قد اكل ثلثة وهدى ثلثة ويطعم القائم والمقترنة
 وقيل يجب الاكل منه ويكره الضحية بالتور والجاموس والمجوس الثالث في
 البديل ولو فقد الهدى ووجد ثمة استأب في شرائه وفيه طول ذى الحجة و
 قيل يفعل في ضلالي الصوم ومع فقد الثمن يلزم منه التقويم وهو ثلثة ايام في الحج متواليات
 ومبقة في اهلها ويحجز تعدى الثلثة اول ذى الحجة بعد القليس بالحج ولا يجوز تعدى
 الحج ولم يصم الثلثة تعين الهدي في القابل بمعنى ولو صام الثلثة في الحج ثم وجد الهدي
 لم يجب لكنه افضل ولا يشترط في صوم السبعة التتابع ولو اقام بمكة انتظرا اقل الامرين
 من وصوة على اهلها او مضى شهر ولومات ولم يصم صام الرابى عنه الثلثة وجوبا
 دون السبعة ومن وجب عليه بدنة في كفارة او نذر وعجز اجزائه سبع شياطة
 ولو تعين عليه الهدي ومات اخراج من اصل تركه السرابع في هدى القامرين
 يجب ذبحه او نحره بمعنى ان قرنه بالحج وبمكة ان قرنه بالعمرة وافضل مكة فداء للكعبة
 بالخزيرة ولو هلك لم يقم بدله ولو كان مضمو لزمه البديل ولو عجز عن الوصول
 نحره او ذبحه واعلمه ولو اضابه كسر لحاج يبيع والصدقة ثمة او اقامته بدله ولا
 يتعين الصدقة الا بالنذر وان اشترى او قاله ولو ضل قد يحرم عن صاحبه اجزا
 ولو ضل فاقام بدله ثم وجد فان ذبح الاخير استحب ذبحه كالأول ويجوز تركه
 وشرب لبنه عالم بغيره ويراد ولا يعطى الجزاء من الهدى الواجب كالقنطرة

الحج والعمرة

كالقفاة والنذر ولا يخذ الناذر من جلودها ولا ياكل ما فان اخذ فغنه
 ومن نذر يدته فان عين موضع الفجر لم يتم الاخرها بركة الخامس في الاضحية
 وهي مستحبة ووقتها بمنى يوم الفجر وثلاثة بعده وفي الإحصار يوم الفجر ويومان بعده
 ويكون ان يخرج من أضحية شيا عن موق ولا يابس بالسنام وما يفهمه غيره ويخبرني حد
 القسم عن الاضحية والجمل افضل ولم يجد الاضحية تصدق بشفها انما انما جمل الاضحية
 والثاني والثالث وتصدق بثلثها ويكره الاضحية مما يدنيه واخذ شي من جلودها
 واعطاء البتر اراها الخلق فله سهم خمسين بينه وبين المقصير ولو كان ضرورة او
 طرد على الاضحية والخلق افضل والمقصير متعين على المأوى ويخبرني لو قصير بقدر الاضحية
 والمحل بمنى ولو لم يزل عاد للخلق او المقصير ولو تذر حتى اوقصر حيث كان وجوبا
 ويعت بشعره الى متى يريد من بها استقباليا ومن ليس على راسه شعر يخرقه افراس
 يلومى على راسه والمبدعة برهى جرة العقبه ثم بالذبح ثم بالخلق ولجب فلو خالف
 ثم ولم يعد ولا يمزج البيت لطوان الجم لا بعد للخلق او المقصير ولو طاف قبل ذلك
 دم شاة ولو كان ناسيا لم يلزمه شي واعاد طوافه ويحل من كل شي عند ذراعه
 مما سكه بمنى عند الطيب والنساء والصيد فاذا طاف للحج حل له الطيب واذا طاف
 طواف النساء حلق له ويكره لبس المحيط حتى يطوف الحج والطيب حتى يطوف طواف
 النساء ثم يعصى الى مكة فطواف المعصى يومه ومن الغد ويساكد في جانب الشمس ولو
 انرا ثم وموسم الفجر والفتن طول ذى الحجة على كراهية ويحب له اذا دخل مكة

الفصل وتعليم الأظفار ولخذ الشارب والدعاء عند باب المسجد **القول في**
 مقدمة وكيفية والحكامه **أما المقدّمه** فتشترط تقديم الطهارة وتوابعها
 النجاسة عن الثوب والبدن والحيث في الرجل ويسحب مضغ الأذن قبل دخوله
 مكة ودخولها من أعلاها حافيا على سلكية وقار منفلا من بير معيون أو تقم و
 لو تعذر اختل بعد الدخول والدخول من باب بني ثعلبة والدعاء عند **أما**
الكيفية فواجبها النية والبداية بالبحر والختام به والطواف على اليسار وإدخال
 الحجر في الطواف وإن يطوف سبعا وإن يكون بين المقام والبيت ويصلي ركعتين بعد
 الطواف في المقام وإن منه بطعام صلى على جانيبه ويصلي المأفلة حيث شاء من الجهات
 ولو نسيها صلى ركعتين فيهما وفيه ولو شق صلتهما حيث ذكر ولو مات قضى عنه الويل
 والقرآن من كل في الفريضة على الأظهر ومكره في المأفلة ولو زاد سهوا أو كحل
 أسبوعين وصلى ركعتي الواجب منهما قبل السعي وركعتي الزيادة بعده ولا يعيد
 من طواف ثوب نجس ولا يعيد لو لم يعلم ولو طهر في أثناء الطواف انزاله وإتم ويصلي ركعتين
 في كل وقت ما لم يتفق وقت فريضة حاضرة ولو نقص من طوافه وقد تجاوز النصف
 أنه ولو رجع إلى أهله استأنب ولو كان دون ذلك استأنف ولكن أمن قطع الطواف
 لحادث أو حاجة ولو قطعه لصلح فريضة حاضرة صلى ثم أتم طوافه ولو كان دون
 الأربعة وكذا لو طهر ولو دخل في السعي ذكر أنه لم يطف استأنف الطواف ثم استأنف
 السعي ولو ذكر أنه طاف ولم يتم قطع السعي وأتم الطواف ثم يتم السعي ومنه ويها

ومثل ويلها الوقت عند الحجر المدحاة وتقبله وان لم يقدر اشار بيده
 وان كانت مقطوعة فموضع القطع ولو لم يكن له يد اشار به وان قصد في مشيه و
 يدكر الله سبحانه في طوافه ويلتزم المسحاة وهو جواز الباب من وراء الكعبة
 وليس بيديه ونحوه على حائطه ويلصق بطنه به ويدكر ونحوه ولو جاز للمسحاة
 رجيم والترم وكذا استلم الاركان والكهاترك الحجر واليمانى ويتطوع بثلاثه و
 ستين طوافان لم يتمكن جعل العدة اشتراطا ويقرر في كعتى الطواف في الاولى بالحمد
 والحمد والحمد والمجد في الثانية ويكره الكلام فيه في غير المدحاة والقراءة **الحكم**
فتمائة الاول الطواف ركن فتركة عامدا بطرحه ولو كان ناسيا الى به ولو
 نذر العود استتاب فيه وفي رواية ان كان على وجه جهالة اعادة وحليلة يندته
الثانية من شئ في عدة بعد الاضمار فلا اعادة ولو كان في انشاء وكان بين
 السبقة وما زاد قطع ولا اعادة ولو كان في النقص اعادة في الفرضية وفي حل الاقل
 في النافلة ولو تجاوز الحجر في الثامن وذكر قبل الركن قطع ولم يعد الثالث اذا ذكر انه
 لم يظهر اعادة طواف الفرضية وصلواته ولا يبيد طواف النافلة ويبيد صلوة استتبابا
 ولو نسي طواف الزيادة حتى رجيم للاهله وواقم **فخلى اعادة الطواف واتى**
 به وصم التقدير يستحب فيه وفي الكفاية تردد واشبه بها لا يجب الامم الذكر ولو نسي طواف
 النساء استتاب ولو مات قضاء الولى الرأى مع مرطان فالافضل له تعجيل السعي و
 لا يجوز تأخير الركن الا بعد الخامس لا يجوز التمتع بتدعيم حواف سجدة

على الوقوف وقضاء المأسك إلا لم يأت تخلف الحيض ومريض أوهم وفي جواز تقديم
طواف النساء مع الضرورة وإتيان أشهرهما الجواز ويجوز لفافته والمقدّم قد يم
الطواف اختياراً ولا يجوز تقديم طواف النساء المصنوع ولا غيره ويجوز مع الضرورة
والخوف من الحيض ولا يتقدم على السعي ولو قدمه عليه ما صيلم بعد السادس
على لا يجوز الطواف وعليه برهنة والكراهية أشبه ما لم يكن السعي حجراً ما السابغ كل
الحرم يلزمه طواف النساء جلاً كان أو لم يكن أو صبياً أو خيلاً إلا في العمرة المصنوع بها
الشافعي من نذر أن يطوف على السعي قبل ما يجب عليه طوافان وروى ذلك في أمره
نذرت وقيل لا يتقدم إلا لا يتقدم بصورة النذر القول في السعي والنظر في مقدّم
وكيفية طوافه **أما المقدّم** فمذريات عشرة الطهارة واستلام الحجر والشرب
من زمزم والإغتسال من الدلو للقاء الحجر والخروج السعي من باب الصفا واستقبال
ركن الحجر والبكير سبعا والتفليس سبعا والدعاء **وأما الكيفية** فهي الواجب والثمة
فالأول سبعا أربعة آية والبداء بالصفا والختم بالمروة والسعي سبعا بعد ذهابه
شوطاً وعودة آخر **والمندوبات** أربعة المني من طرفه ولا سراح ما بين المندوبات
إلى نراق العطارين ولونى الهرو لترجم القهقري وقد أرت والدعاء وإن سعى طاشيا
ويجوز الجلوس في خلافة الراحة **أما الأحكام** فاربعة **الأول** ^{السعي} يمكن بطل الحج تكم
عند ولا يبطل بتركه سواء عود لم يذكره فان نذر استلب فيه **الثاني** ^{السعي} يبطل المندوبات
عند ولا يبطل بالزيادة سهواً ومن يقنع عند الاستواط وشك فيما بداته فأن كان

فان كان في المهر وعلم الصفا اعادة ولو كان على المرأة لم يعد وبالعكس لو كان مسعيه
 نرجوا ولم يحصل العدوا اعادة ولو يتقن الفحصان الى به **الثالث** لو قطع مسعيه
 لصلوة او الحاجة او لذاري ركعتي الطواف او غير ذلك اتم ولو كان شوطا المهر
 لو ضمن اتمام مسعيه فحل و اتم اهله او قلم اطفاءه ثم ذكر انه فنى شوطا اتم وفي
 بعض المرويات يلزمه دم بقر **القول في حكمه** بعد العود ويجب المبيت بمكة ليلة
 الحادي عشر والثاني عشر ولو بات بغيرها كان عليه شتان الا ان يبيت بمكة متشاغلا
 بالعبادة ولو كان ممن يجب عليه المبيت الليالي الثلاث لمزمه تلك شيئا وحد المبيت ان
 يهاجلا حتى يجاوز نصف الليل وقيل لا يدخل مكة حتى تطلع الفجر ويجب رمي الجمار في
 الايام التي قيم بها كل حجة بسم حصات مرتبا يبدأ بعابلا ولي ثم الوسطى ثم حجرة
 العقبة ولو نكس اعدا على الوسطى وحجرة العقبة ويحصل الترتيب برمي اربع حصيات
 وقت الرمي عاين طلوع الشمس الى غروبها ولو نسي رمي يوم قضاء من اخذ مرتبا
وليستحب ان يكون ملا مسجده غدوة واليومه بعد الزوال ولا يجوز الرمي ليلا
 الا لعذر كالخائف والراعي والعبيد ويرمي عن الحذر وركعا المريض ولو نسي رمي حجة
 وجعل موضعها رمي على حجة حصة **وليستحب** الوقوف عند كل حجة
 ويرمي بها عن يسارها مستقبل القبلة ويقف عند هاد اعيان اجمرة العقبة في
 يرميها عن يمينها ولا يقف عند ها ولو نسي الرمي حتى دخل مكة تهرجم وتدركه ولو نسي
 فلا مخرج في القابل استحب القضاء ولو استتاب جاز **وليستحب** الاقامة

بقى أيام التشريق ويجوز الغفر في الأول وهو الثاني عشر من ذي الحجة لمن أتى الصلوة
 والنساء وانما في الثاني وهو الثالث عشر ان يتقنع عليه الاقامته الى الغفر الا
 وكذا الغربت النفس ليلة الثالث عشر ومن شفر في الاول لا ينفر الا بعد الزوال وفي
 الاخير يجوز قبله ولا يستحب للامام ان يخطب ويعلمهم ذلك واليكبر حتى يستقي
 ويتوجع ومن يقنع ما سكته الحجة في العود الى مكة والا فضل العود لود البيت
 ودخول الكعبة خصوصا للضرورة وهم عوده لا يستحب الصلوة في زيارتها للكعبة و
 الرحمة الحرم اعرو الطواف بالبيت واستلام الامكان والمستجير والشرب من
 زهرم والحرج من باب الخاطين والدعاء والسجود مستقبل القبلة والدعاء عند
 باب السجدة والصدقة بقر يشتر به بدرهم ومن المستحب التخصيب والنزول
 بالمهر من على طريق المدينة وصلوة ركعتين به والعزم على العود ومن المكروهات
 المجاورة بمكة والحج على الاثر بالجلالة ومنع دور مكة من السكف وان يرفع يدا عن فوق
 الكعبة والطواف بالمجاورة بمكة افضل من الصلوة والقيام بالعكس والمواحق
 اربعة الاول من احدث والنجاء الى الحرم لم يقيم عليه حد نجاسة ولا تقديرو
 خفيق عليه في المطعم والمشرع ليخرج ولو احدث في الحرم بما يقضيه نجاسة الثاني
 لو ترك الحاج زيارة النبي صلى الله عليه واله الجبر والحق ذلك وان كان مذكرا لا نجاسة
الثالث للمدينة حرم وحده من عائر الى غير ذلك من فضة فحرة ولا باس بصيلة
 الا ما صيد بين المهرتين الرابع يستحب الغسل لدخولها ولزيارة النبي صلى

في المسجد

صلى الله عليه وآله استحياءاً موكداً في يارثة فطمة عليه السلام من الروضة
 وكلايئة عليهم السلام بالبقيع والصلوة بين القبر والنسب وهو الموضع وإن يضاف
 بها الأربعمائة ويومان بعد الحاجة وإن يصلى ليلة الأربعمائة ليلة وليلة الخميس
 عند أسطوانة القنلى مقام الرسول صلعم والصلوة في المسجد كلها وإيتان فيكون
 الشهادا عضو صابرة حمزة **المقصد الثاني** في العمرة المفردة و
 هي ولجبة في العمر مرة واحدة على كل مكلف بالشرايط المعينة في الحج وقد يجب
 بالندى وشبه الاستيجار والاقتصاد والقوات ويدخل مكة عدل من يتكرر الخطأ
 والحشاش والمريض واضعاً لها ثلثة النية والأحرام والطواف وكساء والسعي و
 طواف النساء وكساء والتقصير أو الحلق وتصح في جميع أيام السنة وأفضلها رجب
 ومن أحرم بها في أشهر الحج ودخل مكة جازان ينوي بها التمتع ويلزمه الدم ويعمم الإتيان
 إذا كان بين العرتين شهر وقيل عشرة أيام وقيل لا يكون حجاً واحداً ولم يقدر علم الهدى
 بينهما سداً والمتعم بها تجزئ عن المفردة وتكون من ليس من حاضري المسجد الحرام
 ولا تصح إلا في أشهر الحج ويتعين فيها التقصير ولو حلق قلبه لزمه شاة وليس فيها طواف
 النساء ولو دخل مكة مقصداً لذكره لم يلزمه كونه مرتبطاً بالحج ولو خرج وعاد في شهره
 فلا حرج وكذا لو خرج بالحج وخرج بحيث إذا أزلت الوقوف عدل لأعزفت ولو خرج لا
 كذلك وعاد في غير الشهر جدد والحج واجباً ويتمتع بالأخيرة دون الأولى **المقصد**
الثالث في اللغو وهي ثلثة الأول في الإحصار وأعيد المصداق ومن منه

العدد وإذا تلبس بالاحرام فصد عن هديه واحل من كل شيء احرام منه ويتحقق
 الصد مع عدم التحنن من الوصول الى مكة والمؤمنين بحيث لا طريق غير موضع الصد
 او كان لكن لا نفقة ولا يسقط الحج الواجب بالصد ويسقط المذنب وفي وجوب
 الهدى على الصد ود قولان اشبهما الوجوب فلا يصح التحلل الا بالهدى ونية التحلل
 وهو يسقط الهدى لو شرط حل حيث حبسه فيه قولان اشبهما انه لا يسقط وقايد
 الاشتراط جواز التحلل من غير تبرع وفي استبراء هدى السياق عن هذا التحلل قول
 اشبهما انه يخفى والبحث في المعتمد اذا صد عن مكة كالبحت في الطابع والمحصر
 هو الذي نفيه المرفق فهو يفت هديه لو لم يكن ساق ولو ساق اقتص على هذا السياق
 ولا يحل حتى يبلغ الهدى محله وهو متى اتى كان حلتا ومكة المكان معتمدا في نقصه و
 يحل الا من المساء حتى يتم في القابض المكان ولجبا ويطا حذو النساء المكان ندبا ولو زاد
 ان هديه لم يذبح لم يطل تحله ويذبح في القابل وهو يحل عما يحل عنه الحرم الوجه لا ولو
 اصغر فبعت هديه ثم ذبحه لغيره من التحنن باصحابه فان ادرك احد المؤمنين معتمدا
 فان ذبحه لغيره وبقضى الحج المكان ولجبا ولا ندبا وللمعتمدين حرمه عند زوال المعتم
 وقيل في شعر المأخوذ وقيل لو حصر القاصم حج القابل وقيل انه هو على الافضل الا ان يكون
 القاصم متعبا بوجه وادى استحباب بعت هدى والمواصلة لا شعارة وتقليد له وله
 استحباب ما يجتنبه الحرم وقت المواصلة وحتى يبلغ محله لا يلي ولكن يكفر لوانى بما يكفر به الحرم
 استحبابا للثأ في الصيد وهو الجوزان المحلل المتمم بلا صلاة ولا يحرم صيد الحيا

الجحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه ولا الدجاج ولا الكفارة في قتل البسام وروى في الآ
 كش اذ لم يرد له وفيها ضعف ولا كفارة في قتل الزنبر خطا وفي قتل هذه اصدمة
 بشي من طعام ويجوز شجر القمارى والدباس واخر اجناس مكة لا ذوا انما يحرم على
 المحرم صيد البئر وينقسم قسمين الاول ما لكفارة بدل على المحرم وهو
 خمسة الاول المقامة وفي قتلها بدنة فان لم يجد فبض غن البدنة على البئر واطعم
 ستين مسكينا كل مسكين بدين ولا يفر مسارا عن ستين ولا ما راكعتا وان لم يجد
 صام عن كل دين يومان فان عجز صام ثمانية عشر يوما **الثاني** في قتل الوحش بقره اهلية
 فان لم يجد اطعم ثلثين مسكينا كل مسكين مدين ولو كانت قيمة البقرة اقل اقم على قيمتها
 فان لم يجد صام عن كل مسكين يومان فان عجز صام تسعة ايام وكذا الحكم في سائر الوحش على
 الا شهر **الثالث** الطبع فيه شاة فان لم يجد فبض غن الشاة على البئر واطعم
 عشرة مساكين كل مسكين يومان فان عجز صام ثلثة ايام ولا بد له في الاقسام الثلاثة
 على التحنير وقيل على التريق وهو الاظهر وفي النكاح لا ريب شاة وقيل البدل
 فيها كالطبي **الرابع** في ببيض السام اذ تحرك الفرج كل بيضة بكرة وان لم
 يتحرك ارسل فحولة الا بل في اناثا بعدد البيض فانيتم كان هذا البيت فان عجز
 فبض كل بيضة شاة فان عجز فطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام **الخامس**
 في ببيض القطاة والقبج اذ تحرك الفرج صبغ الفم وفي رواية البيضة مخاض من
 الفم وان لم تحرك ارسل فحولة الفم في اناث بعدد البيض فانيتم كان هذا البيت

ولا كفارة في قتل البسماء
 ولا كفارة في قتل البسماء
 ولا كفارة في قتل البسماء
 ولا كفارة في قتل البسماء
 ولا كفارة في قتل البسماء

الله ولو عجز كان فيه ما في بضي الفاعل الثاني ما لا يد للفدية هو خمسة الأول
الحمام وهو كل طائر صوته ويب الماء وقيل كل مطوق ويلزم الحرم في الخلق في قتل
الواحدة شاة وفي نحرها جل وفي بضيها درهم وعلى الحرم فيها درهم وفي نحرها نصف
درهم وفي بضيها ربع درهم ولو كان محرما في الحرم اجتمع عليه الامران وليتوى فيه
الا على حمام الحرم غير ان حمام الحرم يقتري بقيمة علف الحمامة وفي العقاة حمل قد
نظم ورحى التجر وكذا في الدراجه وشبهها وفي رواية دم وفي العصب سجد وكذا في الغنم
واليربوع وفي العصفى مد من طعام وكذا في القبرة والصعوة وفي الخرافة كت من طعام
وكذا في القملة يلقبها عن حيدة وكذا اقل في قتل الصاة ولو كان الحرم كثيرا فدم شاة
ولو لم يكن القهر منه فلا ثم ولا كفارة **واسباب الضمان المباشرة** واما
واما تسبب اما المباشرة لا فن قتل صيد ضمنه ولو اكله او شابهه لزمه فداء
استر وكذا لو اكله اذ يحج في الحبل ولو ذبح المحل ولو اصابه ولم يوقر فيه فلا فدية ولو
جر حيا وكسر رجليه او يده لا ذر ولا موباة ثم الفداء ولو جهل حاله ففداءه كامل قتل وكذا
لو لم يعلم حاله اشرفه له لا وقت في كسر يد الغزال نصف قيمة وفي يديه كمال القيمة وكذا
في رجليه وقرنيه نصف قيمة وفي كل واحد ربع وفي المستد نصف ولو اشترى جماعة
وقتل ثم الكواحد منهم فداء ولو ضرب طيرا على الارض فقتله لزمه ثلث قيم و
قال الشيخ في النهاية دم وقيتان ولو شرب لبن طيبة لزمه دم وقيمة اللبن واما
الذئبة فاذا احرمها معه صيده نزل عنه ملكه ووجب امره ساله ولو تلف قبل الارسلان ضمنه

عنه ولو كان الصيد تاباً عنه لم يخرج عن ملكه ولو أسكدهم في الخل وذبحه مثله
 لهم كلاً منهما فداو ولو كان أحدهما محلاً عنه اللحم والصيد والحرم في الخل فلا
 يحرم على المطل أو التسيب فإذا اخلط على لحم وذراخ وبيض فمن ياكل اخلط
 الحماة بشاة والقروح بحل البعثة بدنههم ولو اخلط قبل احرامه فمن الحماة بدنههم
 والقروح بنصف درهمه والبعثة بدينار وشطر الشيم من الاخلط للحلاك وقيل
 اذا اخلط لحم ولم يبدن من كل طير شاة ولو اخلط من الجميع شاة ولو رمى انسان
 فاصاب احدهما ضمن كل واحد منهما قداء ولو اوقد جماعة ناراً فحترق فيها
 جماعة او شيئاً من مهم قداء ولو قصد واحد ذلك لم يضمن قداء ولو دل على صيد
 واخرى عليه فقتل عنه ومن احكام الصيد مسايل يلزم التحريم في الخل
 والمحل في الحرم بحيثان على الحرم في الحرم فلم يلزم بدنه الا في ضمن الصيد
 بقوله بعد ادسهوا وجعلوا اذا لم ينظروا دائماً ضمن ولو ترك رعداً فحقى فغاله في
 الثانية وايان اشهرها انه لا يضمن الثانية لو اشترى محل يفيض فقام الحرم فأكله
 الحرم ضمن كل بقة بشاة ومن المحل عن كل بقة درهمان الرابعة لا يملك
 الحرم صيداً معه ويملك ما ليس معه الخامسة لو اضطر المحل لصيد وميته و
 فيه وايان اشهرها ان ياكل الصيد ويذبحه ويقبل ان لم يكن لم يكن القداء اكل الميتة
 السادسة اذا كان الصيد مملوكاً قصد به دحام الحرم يشترى بقيمة حلف
 الحماة السابعة يلزم الحرم في الحرم بذبحه او بغيره يعني ان حاجته ولو كان معقراً

فمحل اكله الحماة ولو لم يكن مملوكاً

نبتة الثامنة من اصاب صيد افداء لا شاة فان لم يجد اطعم عشرة لا
مساكين فان عجز صام ثلثة ايام في الحج ويلحق بهذا الباب مسائل
الاولى صيد الحرم وهو يريد في بيده من قتل فيه صيداً ضمنه ولو كان محلاً
وهو يحرم وهو يوم الحرم الاشهر الكراهية ولو اصابه قد دخل الحرم ومات لم يضمن
على اشهر الر وايتين وكبرة الصيد بين البريد والحرم ويستحب الصدقة بشيء
لكرهته او فقار عينه والصيد المر بوط في الحل يحرم اخراجه لودخل الحرم ويضمن
الحل الورى الصيد من الحرم فقتل في الحل ولكن الورى ما من الحل وقتله في الحرم
ولو كان الصيد على غصن في الحل واصله في الحرم ضمنه القاتل ومن دخل في الحرم
صيد اوجب عليه ارساله ولو تلف في بيده ضمن وكذا الواخرجه فلق قبل الارسال
ولو كان طائراً مقصوداً حفظه حتى يكمل ريشه ثم ارسله وفي تحريم حمام الحرم في
الحل تردوا شبه الكراهية ومن نفق ريشته من حمام الحرم فعليه صدقة يسلمها ابتداء
اليد التي نفق بها وما يذبح من الصيد في الحرم ميتة ولا باس بما يذبح للحل في
الحل وهل عليك الحل صيد في الحرم الاشبه انه لا عليك ويجب ارساله ما يكون معه
الثالث في باقي محظورات وهي تسعة الاسماع بالنساء فمن جامع اهله قبل
الموقفين قبل او دبراً حامداً عالماً بالتقريم انهم حجه ولزمه يدنة والحج من قابل
فرضا كان حجه وهل الثانية عقوبة قبل نعم والاولى فرضه وقيل الاولى فاسدة
والثانية فرضه والاول هو المروي ولو اكرهها وهي محرمة حمل عنها الكفارة و

ولا يحرم عليها في القابل ولو طأ وحته لزمها يلزمه ولم يحل عنها كاهنة وعليها الاضيق
 اذا وضلا موضع الخطية حتى قضيا الماسك ومضاه ان لا يغلو الا مع ثالث ولو
 كان ذلك بعد الوقوف بالمسح لم يلزمه الحج من قابل وجبة يديته ولو استغنى بيده
 لزمته اليد من حسب وفي رواية والحج من قابل ولو جامع امته الحرمه يادته محلا
 لزمه يديه او بقرة او شاة ولو كان معصرا فاشاة او صيام ثلثة ايام ولو جامع قبل
 طواف الزياره لزمه يديه فان حج بقره او شاة ولو طاف من طواف النساء غمته
 اشواط ثم واقم اهلها لم يلزمه الكفارة واقم طوافه وقيل يكفي في البناء بجائزته
 النصف ولو عقد الحرم لم يحرم على امرأه ودخل على كل واحد منها كاهنة ولكل الوكان
 العائد محلا حتى رواية سماعه ومن جامع في احرام العرة قبل السعي فليده يديه وقصه
 العرة ولو اتمى بنظره الى غير اهله فبذنه ان كان موسرا او بقرة ان كان متوسطا وشاة
 ان كان معصرا ولو نظر الى امرأته لم يلزمه شيء الا ان ينظر اليها بشهوة فيفديه
 فليده يديه ومسها بشهوة فاشاة اسنى او لم ين ولو قبلها بشهوة كان عليه جزاء وكذا
 لو اتمى عن ملاحيته ولو كان سقيم على مجامع او استماع الى كلام امرأته من غير نظر
 لم يلزمه شيء والطيب يلزمه باستعماله شاة صبيحة او اطلاقه بخور او في الطعام ولا يابى
 يخلو في الكعبة وان مارجه الزعفران والقلم وفي كل ظرف من طعام وفي يده ورجليه
 شاة اذا كان في مجلس ولو كان كل واحد منها في مجلسين قد مان ولو اشاة مفتيا
 فادعى طهره على المفتي شاة والمخيط يلزمه به دم ولو اضطر جاز ولو لبس عدو في

مكان واحد وحلق الشرفية شاة او اطعام ستة مساكين لكل مسكين قد ان او عشرة لكل مسكين
من اوصيام ثلاثة ايام متتالية او مضطرا او في تنق الا بطين شاة وفي لحد هما اطعام ثلثة مسكين
ولو من لحية او راسه فقط من شعره تصدق بكت من طعام ولو كان بسبب الوضوء والصلوة
فلا كفارة والتكليف فيه سائر اشاة وكذا في تقطية الرأس ولو بالطين او الارعاس وحواليه
والجدد الا كفارة فيادون الثلث صادقا في الثلث شاة وفي المرة كذا شاة وفي الميتين بقرة
وفي الثلث بدو قتل في الذبح الطيب شاة وكذا في قتلهم انهم سائر ثلث الاولى
في قلم الفجرة من الحرم الا انهم قد اصابوا استثنى سواها كان اصلها في الحرم او غير حرم او قتلها بقرعة
وقيل في الصغيرة شاة في البقرة بقرعة الثانية لو تكرار الوطى تكررت الكفارة ولو تكرار المجلس
التكرار المجلس لم يتكرر وكذا لو تكرار القليب ويكرر معهم اختلاف المجلس الثالثة اذا اكل
الحرم او ليس عليه من هذه شاة ويسقط الكفارة عن الناس والمجاهل الا في الصيد
كتاب الجهاد وتفرق في امور ثلثة **الاول** فيمن يجب عليه وهو فرض على من
تسه البلوغ والعقل والحرية والذكورة وان لا يكون هما ولا مقعد ولا اعمى ولا مريضا
عنه واعليه مع وجوبه كالامام العادل او من ضيق ذلك ودعا به اليه ولا يخرج مع الجاهل
ان يدعهم المسلمين من تحت حذو حقيقة الاسلام او يكون بين قوم ويقاتلهم عد ويقصد الله
عن نفسه في الحالين لا معونة الجاهل ومن عجز بنفسه وقد راعى الاستتابة وجبت عليه القيام
بما يحتاج اليه المائيب ولو استتاب مع القدرة جاز ايضا والمراعاة امره صا حفظ الشجر وهي
مستحبة ولو كان الامام مفقودا فلا تقصص جهاب خطا واعلاما لاهل البلاد ولو جرح

ولا يخرج جانرا ان يرا بطرفه هناك ولو نزل الى الرابطة وجبتهم وموجود لا طام وقد لا
 كذا لو نزل ان يهرق شيئا الى الرابطة وان لم يذروا طاهر او لم يجب بالشقة ولا يجوز هرب
 ذلك في قعرها من وجوه البر على الاشياء وكذا ان نزل من غير شيئا الى الرابطة يجب عليه طام
 وان وجد لا وجب له الرابطة او وجبت **الثاني** يجب للجواهر ويجب قتل من خرج
 على طام طلال اذا دعا اليه جوار من فيه والتمس عنه كبيرة ويستطع قتلهم من فيه فاعلم ما
 لم يستغن الا طام على العينين والتمس في حرم يوم كالفرا في حرب المسلمين ويجب مصابرتهم
 حتى يضيروا او يقتلوا من كان له فيه اجرة على حرمهم حتى يمتنع من جرحهم وقتل اسيرهم ومن
 لا مثله اقصر على قتلهم فلا بد من طمحيهم ولا يشبه من جرحهم ولا يقتل اسيرهم ولا
 يشترط ذمتهم ولا نساءهم ولا يرضى امرؤهم التوليت في العسكر وهو يرضى ما حواه
 العسكر مما يفتقره ولا ان افهمها الجوار وقسم كما قسم اموال الحرب **الثاني** اعمل
 الكتاب والبحث فبين رخص الخيوة وكيفية وشروط الذمة وهي رخص عن اليهود و
 النصارى ومن المشقة كتاب وهم الجوس ويقاتلهم ولا كفا على اهل الحرب حتى ينفقوا
 بشروط الذمة هناك يقررون على معتقدهم ولا يؤخذ الجزية من البعيان والمجانين
 والنساء والبله والهم على الاظهر من يلزم منهم امر بسلام او التمس لهم الرابطة كان المستم
 صار حريصا ولا امكن ان لا يقدر الجزية فانه انسيب بالسفاهة وكان على عليه السلام ياخذ
 من النبي غانية واربعةين درهمين من المتوسط اربعة وعشرين درهما ومن الفقهاء اثنا
 عشر درهما لاقتضاها المصلحة لا ترطبا لانه ما يجوز وضع الجزية على الروس الى الارض

وفي جرائر الجحيم قولان اشبهها الحراز واولاهما اصل الحديث قبل الحراز سقطت الجزية ولو كان وجود
 الادعاء قولان اشبهها السقوط ويؤخذ من تركه لومات بعد الحراز مما احاطه الشرايط
 فحسب قول الجزية سواء لا يجوز للمسلمين كالزنا عتسا: عجم او المرسلة لا موافق وان لا يتحقق
 بالحرم ان كثر شرب الخمر والزنا وطعام الحرام وان لا يجد تركه كنية ولا يضر بوانا قساوان
 يخرج عن عليهم احكام الاسلام ويلحق بذلك البحث في الكنائس والمساجد و
 المساكن فلا يجوز استيفاء الجيع والكنائس في بلاد الاسلام وتزال الاستحدث ولا يابس
 بما كان عادوا يقدرونه وما وجد في ارض العلم ويجوز رمها ولا يطرأ في بنيانه
 فوق المسلم ويقر ما ابناء من مسلم على حاله ولو اقدم لم يعزبه ولا يجوز لاحد هم دخول
 مسجد الحرام ولا يخرجه ولو اذن له المسلم مستلطان الاولي يجوز اخذ الجزية من اتمان
 الخمرات كالحرم الثانية يستحق الجزية من قام مقام المهاجرين في الذب عن الاسلام
 من المسلمين الثالث من ليس لهم كتاب ويبدأ عتقا من عليه الا مع اختصاص لا
 بالخطر ولا يدينون لا بعد الدعوة الى الاسلام فان اعتقوا سلب جهادهم ويخص بدعا
 الامام او من يامر به وتسقط الدعوة حين قبولها وعرفها فان اقتضت المصلحة للمهاجرة
 بجانها لكن لا يتولى الا الامام او من ياذن له ويقيم الواحد من المسلمين للواحد من الكفار
 وعيوضه عامه على الجماعة ولو كان اذ وفهم ومن دخل شبهة الايمان فهو آمن حريمه والى
 دافعه ولو استدم فقتل لا يذم فغن انهم اذ مودعوا حاربوا عادته الى مائة فظروا الى
 الشبهة ولا يجوز اقراره لو كان العدو على الضعف او اقل الا للمعركة او متحيزا الى فئة ولو ظف

حليب على الظن العطب على الاظهر ولو كان الكثر جاز ويجوز الحيازة بغير ما يري به الحق
 كعدم الحصون وهي المناجيق ولا يضمن ما يملك من المسلمين بغيرهم ويكره بالتأخر انما
 ويجوز بالتأخر السلم وقيل بغيره ولو تم سوا الصيان او المجاين او التساع ولم يتكلم الحق الا بصلهم
 جاز ولو تم سوا الا سار من المسلمين ولا دية وفي القمار لا قتل ولا قتل نسأولهم
 ولو ما من الا سم الا منظر او يخرج من القتل باهل الحرب والعدو والعدل منهم ويقاوت في
 اشهر الحزم من لا يرى القمار منه وكيف ممن يرى حرمته ويكره القتل قبل الزوال والقيث
 وان قارب الداية والحيازة بين الضعين يغير اذن الا لام النظر الثالث في التواجم
 وهي اربعة الا الاولى في قسمة الشيء يجب ان يجرى حاشية الا لام ادلا كالجبايل ثم ما يحتاج
 اليها الضيقة كاجرة الحافظ والراعي وبعائر فتم لمن لا يقتله كالتساع والكتار ثم يخرج
 الحسن ويقسم الباقي بين القاطلة ومن حضر القتل وان لم يقاوت حتى الطفل ولو ولد بعد الحيازة
 قبل الضيقة وكذا من يلقى بهم من المد والراجل سهم والقمار من سحمان وقيل للقمار من ثلثة
 ولو كان معه اقراسهم اقراسين دون طراد وكذا يقيم لوقا تلو في السفن وان استغنوا
 عن الخبز ولا يسهم بغير الخبز ويكون الباقي في الضيقة كالرسل والاعتبار يكونه فامر ساعد
 الحيازة لا بد من المهركة والجيش في تارك سرية ولا يشاكلها عسكر البلد وصالح النبي صلى
 الله عليه واله الا احزاب على ترك المهاجرة بان يساعد واذا استغفرهم ولا نصيب لهم
 في الضيقة ولو غنم المشركون لنزول المسلمين ودراهم ثم امر بتجوهم فلم تدر في الضيقة
 ولو عرفت بعد الضيقة فقول ان اشبههم بها على المالك ويرجم اثم على الا حام بقتلها

مع القربى ولا غنى الحقيقة **الثالث** في الاستارى والامانات منهم ولا غنى الحقيقة
 ولا يقتلون ولو اشتبهوا بالظالم اعتبروا بالاثبات والذكر بالاعتق يقتلون حتما
 ان اخذوا والحرب قديمة عالم يسلموا والا امام محيى بين ضروب اعاقهم وقطع ايديهم
 وارجلهم من خلافه تركهم حتى يفرقوا من اخذوا بعدا عتصا ثم مات يقتلوا وكان الامام
 محيى ابن الحسن والقتل ولا استرقاق ولا يقطع من الحكم لياسلوا ولا يقتلوا لاسيرهم
 من المشي ولا يبيع المذموم ولا يبيع على القتل ولا يجزى من الحرب ويجب دفن المسلم
 ولو اشتبهوا في يديهم من كان كيشا كماله النجس المصطفى والعلم وقت لا يبدى حكم
 الظفر حكم ابره من اسلموا واسلموا احد من الحرب يحكمه لو اسلم حربى في حارب الحرب حتى دمه
 ومانه ما يقتل دون العتات ولا ارضين وليقتل به ولو اسلموا اسلموا ولو اسلم عبد في
 حارب الحرب قبل مواعيد غنسه وفي اشترطه وجه تروى والمروى ان يشترط **الثالث**
 في الحكم الارضين كل ارض فقت حرة وكانت حيا وحق للمسلمين كافة والمقاتلون
 في الحرب لا يباع ولا ترق ولا تذهب ولا تنفق على الخصم والنظر فيها الى الامام يعرف
 حاصلها في المصالح وما كان موافقا للقيم فهو للامام ولا يصرف فيه الا باذنه وكل
 ارض فقت حرة على ان الارض لا هلم والجزية فيها حق لا يبايعها ولهم التصرف فيها
 ولو باعها الملك هم وانقل ما عليها من الجزية الى ذمة الباي ولو اسلم سقط ما على
 ارضه ايضا لان الجزية ولو شرطت الارض للمسلمين كانت كالمفتوحة حرة والجزية
 على رقبهم وكل ارض اسلم اهلها طوعا خفا لاصول ليس عليهم سوى الذكوة ^{في} حاصلها

بما يجب فيه الزكوة وكل أرض تترك أهلها حمارها فظلام تسيلها إلى من يمر بها وعليه
 طعها لأربابها وكل أرض موات سبق إليها سلقها فحماها فقولوا حق بها وإن كان لها ما
 فيها طسقا والوايم الأما بالمرء والفقير عن المنكر وما واجبها على الأعيان في
 أشد القولين والأما بالواجب واجب وبالمدرب مندوب والفقير عن المنكر واجب
 لا يجب أحد مما لم يسكنه وطا من ربة العلم بأن ما لم يرد به معرفته وما ينبغي عنه منكر وإن
 يجوز ما يؤول للكل وإن لا يظهر من القاعلا ما رآه الاقلاء وإن لا معه مفسدة ^{يكون} ويكره
 بالغلب ثم باللسان فمر بالميد ولا يتفر إلى الاقوال إذا التزم الخلف ولو رآه بالآلة
 الكراهية أقصر عليه ولو كان يتوهم من اعتراض ولو لم يشر انتقال إلى اللسان ولو لم يشر
 إلى اليد كالضرب جازا ما لو اتفر إلى الجرح أو القتل لم يجز إلا بإذن الإمام وكذلك لو
 لا يفتد ها إلا إمام أو من نصبه وقيل يقيم الرجل الحد على نفسه وولده ومملوكه و
 كذا قيل يقيم أهله والحد ود في ريان العجوة إذا مشوا ويجب على الناس مساعدتهم
 ولو اضطر الجائر أناسا إلى إقامة الحد جازا ما لم يكن قتلا محرما ولا نقشة فيه ولو أكره
 الحائز على القضاء احتشد في مقصد الأحكام على الوجه الشرعية بما استطاع فإن
 اضطر على النقطة علم يكن قتلا كتاب التجارات وفيه فصول الفصل
 الأول فيما يكتسب به والحرم منه أنواع الأول الأعيان الخمسة كالخمر
 والابنية والفتاع والميتة والدم والاروات والابوال محلا ولا يملك لحمه وقيل
 بالمنع من الإبوال كلها الإبوال الأبل والحائزير والكلاب الأكلب الصيد

وفي كلب الماشية والحايطة والزرع قولان والماليات النجسة عدا الذي من لها يذبح
 الاستصباح يستحب السباع لا تحب اظلة ولا يباع ولا يتصدق بما يذاب من
 شحم الميتة والياتها **الفاصل الثاني** المحرمات كالعود والطبر والزرع وهي كل العبادة
 المبسوطة كالصنم والصليب واللات القمار كالنرد والنظر الخ **الثالث** ما يقصد
 به المساعدة على الحرم كبيع السلاح لاعداء الدين في حال الحرب وقيل مطلقا وبما
 المساكين والمجملات للمحرمات وبيع العنب ليعمل خمر والخشب ليعوضه غا ويكره بيعه
 ممن يؤوله الواجب ولا يتفق به كالسوخ مبرومة كانت لدب والقراد او بحرية
 كالجرى والسلاخ وكذا الضفادع والطاق ولا باس ببيع الطير والهررة والفهد
 وفي قتيبة السباع قولان اشبهها بالوان الحامس **الاحمال المحرمة** كعمل
 الصور المجسمة والقناع والقفية لوزن الغراميس اذا لم تشق بالباطل ولا يملك عليها
 الوصال والنوح بالباطل اما بالحق فيجائز وحجاء المؤمنين وحفظ كتب الضلوة و
 لصحتها لغير المقصود وتعلم السحر والكهانة والقيامة والشفاعة والتشبيد والقمار والغش بما
 يخفى وتلبس الماشية ولا باس بكسها مع عدم تزئين الرجل بما يحرم عليه وزخرفة
 المساجد والمصاحف والمعنونة على الظالم **والجيرة الزانية السادسة** الاجرة على
 القدر الواجب من خصيل الاموات وتكفيلهم وحملهم ودفعهم والرشا في الحكم والاجرة
 على الصلح بالناس والقضاء ولا باس بالزرق من بيت المال وكذا على الاذان و
 لا باس بالاجرة على عقد النكاح والمكروية احوال انصائه الى الحرم غالبا كالصرا

كالصرف وبيع الكنان والطعام والخرق والصباغة والتخنة وبيع ما يمكن من
 السلاح لاهل الكفر كالحديد والبرص واما صنعة كل حياكة والحجامة اذا شرط
 وضراب الفحل ولا يابس بالثامنة وخمسة الجوارى واما الطرق الشبهة المي
 لكسب الصبيان ومن لا يجنب المحارم ومن المكروه الاجرة على تعليم القرآن
 ونسخه وكسب القابلة مع الشرط ولا يابس به لو تجرد ولا يابس ببيعة تعليم
 الحكم ولا اواب وقد يكره كل كتاب باشياء آخر ياتي في اماكنها ان شاء الله تعالى
 مسائل است الاولى لا يشتري في الاجراس الا ما يعرف معه الا بانه
 الثانية لا يابس ببيع عظام الفيل واتخاذ الامشاط منها الثالثة يجوز ان
 ان يشتري من السلطان الجير ما يخذل باسم المقاسمة واسم الزكاة من
 شربة وجوب ونعم وان لم يكن مستحق له الرابعة لو دفع المية لا ليصرفه في
 المحاييم وكان منهم فلا يخذل منه الا بانه على الاصح ولو اعطى عماله جازر
 اذا كانوا بالصفة ولو عين لم يتجاوز الحاشية جواز ان الظالم محرمة ان علت
 بعينها ولا نهى حلال السادسة الولاية عن العادل جازمة وبرهانه
 عن الجائر محرمة الا مع الموت نعم لو يتيقن التخلص من المأثم والعقن من
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر استحب لو اكره الا مع ذلك ايجاب دفعها
 للضرر وينفذ امره ولو كان محرما الا في قتل المسلم الفصل التاسع في
 في البيع وادائه اما البيع فهو الايجاب والقبول اللذان يشترط فيهما العين للمكروه

من مالك الى غيرك بعض مقدرا معلوم وله بشر وطنا لا حيل بشرط في المتعاقدين
 كحال العقل والاختيار وان يكون البائع مالكا او وليا كالأب ولجدا للأب الحاكم و
 امنية والرعي او كيدا ولرباع الفضولي فعولا ان اشبهها وقوة على الاجارة
 ولرباع كالايجلة مالك كالحمل وفضلات الانسان والخنافس والديدان لم
 يشعقد ولو جمع بين ما يملك في عقد واحد كعبد وعبد غيرهم في عبد
 ووقت الاخر على الاجارة واما لرباع المبد والمأثرة والخضريرهم فيما
 يملك وبطل في الاخر ويقوم ان ثم يقوم احد ويسقط من الثمن ما قبل الفاسد
 الثاني الكيل والوزن والعد وقلوبهم ما يكال او يوزن او يعد لا كذلك بطل
 ولو تقرر الوزن او العد واعتبر كيلا ولخذ من الباقي بحسبه ولا يكفي مشاهدة
 الصبر ولا الكيل المجهول ويجوز ابتداء جزء متاع بالنسيئة من معلوم وان اختلف
 اجزائه الثالث لا يباع العين الحاضرة الا مع المشاهدة او الوصف و
 لو كان المادعها او يبيعها ملايد من اختيارها اذا لم تقصد به ولو بيع ولها
 يختير فعولا ان اشبهها الجواز وله الخيار لخرجه معينا ويتعين الارش بعد الاجل
 فيه ولو ادى اختياره او فساد كالجور الباطل جاز شراعه ويثبت الارش
 لو خرج معيبا لا مرد ويرجم بالثمن ان لم يكن مكسورا قيمة وكذا يجوز بيع المسك في
 فارة وان لم يثبت ولا يجوز بيع السمك في الاجام لجهالة وان ضم اليه القصب
 على الاصح وكذا اللبن في الضرع ولو قسم اليه ما يخلب منه وكذا الصواف الغنم

في العلم بها في بطونها وكذا واحد منها منفردا كما يلزم الفعل ولكن انما فيه بالاصح
 الرايع تقدير الثمن وحينه فلو اشتراكم يحكم احد هما فليبيع باطل ويضمن
 المشتري لو تلف البعير مع بقية ونقصانه وكذا في كل ابتعا فاسد ويبر عليه ما زاد
 لبقية كيعلم الصنعة والصنيع على الاشياء اذا اطلق المقدر انصرف الى نقد البلد ولو
 حين نقد الزم ولو اختلف في قدر الثمن فالقول قول البايع مع بحسب المكان المبيع فاما
 وقول المشتري مع بحسب المكان فالقول قول المشتري والمتمم ما هو معا ولا يتردد
 الخامس القدرة على تسليمه فلو باع الابن منفردا لم يبيع ويعلم ولو ضم اليه
 شيئا واما الاداب فالمستحب التفقه فيه والتسوية بين المتبايعين والاكراه
 لمن استقل والشهادتان والكبير عند الابتعا وان ياخذ ناقصا يعطى راجعا
 والمكره ان مدح البايع ودم المشتري والخلف والبيع في موضع يسترقبه الغيب
 والرجح على المومن الا مهم الضرورة وعلى من يبدك بالاحسان والنوم ما بين طلوع
 القمر الى طلوع الشمس ودخول السوق او لا ومبايعه الا دين وذوي العاهات
 والاكراد والمعرض للكيل او الوزن اذا لم يحسن ولا استخطا بعد الصفقة و
 الزيادة وقت النداء ودخول في يوم اخيه وان يتوكل الحاضر لليادي وقيل
 يحرم وتلقى الركبان بعد الاربعه فرائض فادون ويثبت التجار ان ثبت الغيب
 والزيادة في السلعة مواطاة للبايع وهو المتجسس والاحتكار وهو حين الاقتراء
 وقيل يحرم وانما يكون في الحقة والشعير والتمر والتمرير والسمن وقيل في اللحم و

ان يتحقق الكراهية اذا سبق له ان يادى السحق ولم يوجد بايم وقيل اذا استبقا
في الرخص اربعين يوما وفي الغلا وثلاثة ايام من يحجر العقد على البيع وهو بيع عليه ^{كل}
الفصل الثالث في الخيار والنظر في اقسامه واحكامه واقسامه ستة
الاول خيار المجلس وهو ثابت المتبايعين في كل بيع لم يشترط فيه سقوط
الم فترقا الثاني خيار الحيوان وهو ثلثة ايام فترقا خاصة على الاصح و
ليقط لو شرط سقوطه او اسقطه المشتري بعد العقد او تصرف فيه المشتري سواء
كان تصرفا لازما كالبيع او غير لازم كالوصية والمجبة قبل القبض **الثالث**
خيار الشرط وهو لازم بحسب ما يشترط ولا بد ان يكون مدته مضبوطة ولو
كانت محقة لم يجز كهدوم القرية واحراك الثمرات ويجوز اشتراط مدته بحد
فيه البايع الثمن ويرتجح للمبيع فلو انقضت وله ايمر لازم البيع ولو تلف في المدّة تلف
من المشتري وكان الحصول له نفع كان له الرافع خيار العين وممثلة وقت
العقد بغير ايتعين فيه غالبا وجهالة المعنوق ثبت له الخيار في العقب ولا مضافا
للمخامس من يام ولم يقبض الثمن ولا قبض المبيع ولا اشترط انما خيف بالبيع
لازم ثلثة ايام ومم انقضاء ما خيفت الخيار للبايع فان تلف قال الفيد يتلف
في الثلثة من المشتري ويبدى هامن البايع في الحالين لان المقدير انه لم يقبض
المبيع ولو اشترى ما يفسد من يومه ففي رواية يلزم البيع الى الليل فان لم يات
بالثمن فلا بيع له **السادس** خيار المروية وهو ثبت في بيع الاعيان ^{المروية}

من غير مشاهدته ولا يحسم حتى يدل كماله الجنس والوصف فيكون
 لغيره ولا مكان المشتري الود وكذا الود يراى اليانم واشترى بالوصف كان الخيار
 للبايع لو كان بخلاف الصفة وسياق خيار العيب انما الله تعالى وا
الاحكام فسايل الاولى في خيار المجلس يختص البيع دون غيره **الثانية**
 الثمرت ليست خيار الشرط **الثالثة** الخيار يورث مشروطا كان او لا **رابعة**
 بالاصل **الرابعة** المبيع يملك بالعقد وقيل به بانقضاء الخيار وان كان الخيار
 للمشتري بخلافه الثمرت وان لم يوجب المبيع على نفسه **الخامسة** اذا تلف المبيع
 بغير قبضة فهو من ماله بائنه وكذا ابد قبضه وقيل انقضاء خيار المشتري مالم يقرط
 ولو تلف بعد ذلك كان من المشتري **السادسة** لو اشترى بغير قبضة لم يراى
 بعضها ووصف له سائر ما كان له الخيار فيها اجماع اذا لم يكن على الوصف **الفصل**
الرابع في لواحق البيع وهي خمسة **الاول** في الفقد والنية من ابيع
 مطلقا فانتم حاله لو شرط تعجيله ولو شرط التأجيل مع تعيين المدة صح ولو لم
 يتعين بطل وكذا لو عين اجل او محتملا وكذا وم الغزاة وكذا الوفاى يكن انعدا وبكذا
 نية في رواية له اقل التمين نية ولو كان نية الى اجلين بطل ويصح ان يتبايع
 بائنه نية قبل الاجلين بزيادة او نقصان بخلاف الثمن او غير محلا وموجلا اذا لم
 اذا لم يشترط ذلك ولو جوف بائعه من المشتري بغير حبس الثمن او بحبسه من غير
 زيادة ولا نقصان صح ولو زاد عن الثمن او نقص فبيعه بائنه اشبهها الجوازا

ولا يجب دفع الثمن قبل حلوله وإن طلب ولو تبرع بالدفع لم يجب القبض ولو
حل دفعه فموجب القبض ولو امتنع البائع فذلك من غير تعريض من الباذل تلف
من البائع وكذا في طرفه البائع لو باع سلماً ومن ابتاع باجلاً وباعه حاجته فليجزي
المشتري بالأجل ولو لم يجز كان المشتري اللود ولا ممان بالثمن حالاً وفي رواية
المشتري من لأجل مثله **مسئله الأولى** إذا باع من أجله فليجزي الربح
السلعة ولو ضمه إلى أصل اللال فقولان أصحهما الأول هي الثانية من اشترى أمتعة
صنفه لم يجز بيعه بعضها أو سواها أو سبط الثمن عليها أو باع خيارها
ولو أخبر بذلك جاز لكن يخرج عن وضع المراجعة ولو قوم على الدلال متاعاً ولم
يراجعه البيع وجعل الزائد أو شاركه فيه أو جعل لنفسه منه قسطاً والدلال الزائد
لم يجز بيع ذلك من أجله ويجوز لو أخبر بالصورة كما قلناه في الأول ويكون للدلال
الأجرة والفائدة للتاجر سواء كان التاجر دالاً أو الدلال استبدلاً ومن ^{حجاب} **الأ**
من فرق **الثاني** فيما يدخل في المبيع من باع أرضاً لم يدخل غلها ولا شجرها إلا
إن يشترط وفي الرواية إذا ابتاع الأرض بحد ودها وما اطلق عليه بأهله جميع
ما فيها ولو ابتاع داراً دخل الأعلى والأسفل إلا أن تشهد العادة للدلالة على الإثارة
ولو باع نخلاً فهو بآفة ثمرة البائع إلا أن يشترط وكذلك الباع شجرة مثمرة أو دابة
حاملة على الأظفار ولو لم توبر الثمرة لم يظلم للمشتري الثالث في القبض اطلاق
العقد يقتضي تسليم المبيع والثمن والقبض هو الحيلة فيما لا ينقل كالعقارات وكذا

وكذا انما يتصور وقيل في القماش هو كذا مسلك باليد وفي الحديث هو قهله ويحيى بن
البيس مفر غاطو كان فيه مقام قبل الباييم انما لم يلا باس من بيع عالم يفيض ويكره
فيما كان اوله من وتلك كراهية في الطعام وقيل يحرم وفيه رواية لا يبيع حتى
يقضه الا ان قوله ولو قبض المكيل فدهى مقصوده ان حصر الاحتيازة لقوله وقيل
مع عينة وان لم يحضره لقوله مع عينة وكذا القول في المكيل والمعدود وقيل في
المراجم في المشرط ويصنع منها كان سائدا اخلا تحت القدر كقصار
الذبح لا يبيع اشتراط غير المشرط ولا يبيع ^{النسوة} ان يبيع من باس با اشتراط
بقية ومم اطلاق الايمان عليهم الباييم افعالا الى ادراكه وكذا المشرط عالم قسطنط
الانزاله ويصنع اشتراط الحق والتدبير والكفاية ولو اشتراط ان لا يبيع الا يطى
الا فليست الشرط دون البيع ولو اشتراط في الاية ان لا يبيع ولا يوجب قهله
الجواز ولو باع امرضا من بائنا معينة فنقصت فلم تشتري الخمار من النصف والامضاء
بالتن وفي رواية ان ينقص او يبيع بمحضها من الثمن وفي الرواية ان كان الباييم
ارضا يوجب ذلك الارض لو لم الباييم ان يوفيه منها ويحجز ان يبيع بمخلفين صفقة
وان يحجز من مملوك يبيع الخمار من في العيرب وضابطهما ما كان زائدا على النقص
الاصلية او انقصا واطلاق العقد يقتضي السلامة فلو ظهر عيب سابق فحجز المشتري
من المرد والارض ولا خيرة في ايام ويسقط المرد بالمراعاة من العيب ولو اجملا
وبالحكم به قبل العقد وبالرضاء بعدة ويجوز ان عيب خدلا ويلاحظ انه في البيع

حد ثاكر كريب اليه ايت وقصره المأجور ولو كان قبل العلم بالعيب واما الارش فيصنف
 بالثقة الاولى ومن الاخرين ويجوز بيع العيب وان لم يدرك عيبه فذكره مفسلا
 افضل ولو اتباع شيئين فصاعداً لصحقت ظهر العيب في البعض

فليس له رد العيب منفردا وله

رد الجسيم او الارش ولو اشترى ثمان شيئا صنفه طوما لله به بالعيب او الثمن من وليس
 لاخذ الاثر او بالرد على الاظهر والوطى عنهم رد الاثر الاسم يجب الحل ويدر معها
 نصف عتريتها وهذا مسائل الاولى القرية تدليس يفتى باحيا
 الرد ويدر معها مثليتها او قيمته من المقدار وقصر صاع من ثمانية الثوبية
 ليست عيبا نعم في شرط البكار تحبث سبق الثوبية كان له الرد ولو لم يفتى المقدار
 فلا رد لان ذلك قد ذهب بالزوجة الثانية لا يرد العيب بالابقا للحلوت
 عند المشتري ويرد بالسابق الى الرابعة لا اشترى امانة لا تحضر في مئة اشهر فصاعد
 او مثلهما يتجنس فله الرد لان ذلك لا يكون الا لعارض الحامس لا يرد البئر
 والتميت بما يوجد فيه من القفل المصاد نعم لو خرج عن السادة جازا ردة اذ لم يعلم
 السادس عشر لو تباين عاني البصري من العيب ولا يفتى بقوله قوله منكره
 مع عينة السابقة لو ادعى المشتري تقدم العيب ولا يفتى بقوله قوله اليا مع
 مع عينة طلم يكن هناك قرينة سال تشهد لاحدهما الثانية فيقوم بالمبيع صحيحا
 ومعيبا ويرجع المشتري على البائع بنسبة ذلك من الثمن ولو اختلف اهل

انما الحجة راجعة الى العينة التي هي السامعة لثبوت العيب بعد القدر
 قبل القبض كان المشتري الذي في الامر شرا ولا يثبتها الثبوت وكذا الوقف
 المشتري بعضا وحدث في الباقي كان الحكم بامتناعها بقبض **الفصل الخامس**
 في الوباء وتجريمه معلوم من الشرع حتى ان المدعي من اعظم من يسبب في
 وفيت في كل ميل او موزون من الجنية ما يثبت له اسم خاص كالحقبة بالخط
 والاذن بالاذن ويشتط في بيع المتكئين الشاوي في القدر بلويعم بزيادة
 حرم فقد اوفيت ويصم فقد احتسبوا بين كمين ويكره فية ويجب الحادة الربا
 ممن الخلف بالحقير ثم كان في جهل صاحبه وعرف الربا بصدق غشبه وان حرته وجل
 الربا باصالح عليه وان نزع به بالخلل او جعل المال والقدر بصدق نجسة ووجه
 التحريم كفاؤا لا انتفاعا واذا اختلف اجناس العوض جانرا المتفاضل فقد اوفيت
 قولان اشبهها الكراهية والخطوة والشعر طيب واحد في الربا وكذا ما يكون منها
 كالسويق والدقيق والخبز وشهرة الفحل وما يميل منها جنس واحد في الربا ولكن
 شهرة المكرم وما يكون منه واللحم تابعة للحيوان في الاختلاف وما يستخرج من اللبن
 جنس واحد وكذا الادهان قيم ما يستخرج منه ولا كيل ولا وزن في مجلس بر بوى
 كالشرب بالثمن والعبد بالعبد وفي الفضة خلاف والاشبه الكراهية وفي ثبوت
 الربا في المعود تردوا شبهة لا متقاء ولو يعم شيء كيلا او وزنا في طلب وفي اخرها
 فكل على حكمه وقيل يليب تحريم المتفاضل وفي بيع الرطب بالتمر روايان اشبههما

المشتم وهل تستوى العلة في خير كالتزيب بالنسب والبسر بالزيب الاستهلاكية لا يثبت
 للمرابين الوالد والولد ولا بين الزوج والزوجة ولا بين المالك والمملوك ولا بين
 المسلم والمسلم وفيها يثبت بينه وبين الذي فيه مائة واثان أشهر مما يثبت ويبيع
 الثوب بالفضل ولو بقا ضلوا ويكره بيع الحيوان بالعلم ولو غابا فلا وقد يخلص من الربا
 بأن يجعل مع الناقص مقادير من خير حبيته مثل درهم ومد من تمر عشرين أو مئتين
 أحد هو أسئلة لصاحب ويستري الأخرى بذلك الثمن ومن هذا الباب
 الكلام في الصرط وهو بيع الأثمان بالأثمان ويستري فيه العاقبة في المجلس ويطلب
 لو اقترى فاقبله على الاستهرو ولو قبض البعض منهم فيما قبض ولو فارق المجلس مصطفيين
 لم يطل ولو وكل أحدهما في القبض فاقترى فاقبله يطل ولو اشترى منه درهم اشترى
 بهما ما يفرق قبض القبض لم يبيع الثاني ولو كان له عليه ما يفرق فمراة ان يحولها إلى الدرهم
 وساعة أو قلعه وان لم يقبض لأن الفدين من واحد ولا يجوز التفاضل في القبض
 الواحد منهما ويجوز في المختلف ويستوى في اعتبار الثاقل الصغير والكبير والمصوغ
 وإذا كان في أحدهما ثمع بحبيته إلا ان يعلم مقدار ما فيه فمراة الثمن من قدر
 الجوهر بما يقابل الثمن ولا يباع تراب الذهب بالذهب ولا تراب الفضة بالفضة
 ويبيع بغيره ولو جعل جارية ببيع بها وبيع جوهرا الرصاص والنحاس بالذهب
 أو الفضة والكنز فيه يسير من ذلك ويجوز إخراج الدرهم المغشوشة إذا كانت
 معلومة الصفة ولو لم يكن كذلك لم يجز إلا بعد بيانها بمسائل الأولى إذا

اذا قدم زيادة عمالها ثم صم ويكون الزايد اعادة وكان الزايد فيه زيادة ولا يكون
 الا غلطا او تعدا ولو كانت الزيادة مما يتعاقب به الموازين لم يجب اعادة الشئ^{لله}
 يجوز ان يبذل له درهمان بدله درهم ويشترط صياغة خاتم ولا يتعدى الحكم ويجوز ان
 يفرضه الدرهم . ويشترط ان يتقد هابا رضى اخرى الثالثة
 الا وانى المصنوعة من الذهب والفضة ان امكن تجليصها لم يتم باحد هما وان شكا
 وكان الغالب احد هما بيعت بالاقبل وان تساوى بيعت بهما الرابعة المراكب
 والسيوف الخلات ان علم مقدار الحيلة بيعت بالجنس مع زيادة تقابل المراكب
 او الفصل فقد اولى بيعت نسية فقد من الثمن ما قابل الحيلة وان جعلت بيعت بغير الجنس
 وقيل ان اراد بيعها بالجنس ضم اليها شيئا اخر الحاشية لا يجوز بيع شئ بشئ
 غير درهم لانه مجهول السادسة ما يجتمع من تراب الصائغ ببيع بالذهب و
 الفضة او بجنس غيرهما ويقصد به لا ان يابى لا يميزون **الفصل السادس**
 في بيع الاثمار لا يتم بيع ثمرة الفحل قبل ظهورها ولا بعد ظهورها لم يبدع صلا^{حها}
 وهوان يحرق ويصغر على الاستهراق لم يضمن اليها شئ او بيعت ان زيد من سنة او
 بشرط القطع جاز ويجوز بيعها مع اصولها وان لم يبدع صلاحتها ولكن الا يجوز
 بيع ثمرة الشجرة حتى تظهر ويبدع صلاحتها وهوان يتفقد الحب واذا ادركت
 بعض ثمرة البستان جاز بيع ثمرة اجمع ولو ادركت ثمرة بستان ففي جواز بيع بستان
 اخر لم يدرك منضم اليه ثمرة او الجواز اشبه ويصح بيع ثمرة الشجرة ولو كان ذاكما

منعها الى اصوله او منفردا او كذا يجوز بيع القرمح بآيما وحصيد او يجوز بيع القرمح
بعض اعتقادها القطة ولقطات وكذا ما يتجر كالرطبة جرة وجرات وكذا ما يتجر ط
الحجارة والتموت خرطة وخرطات ولرباع الاصول من النخل بعد التاجير في الثمرة للبايع
وكذا الشجرة بعد اعتقاد الثمرة طلم يشترطها المشتري وعليه ببقيتها الى اوان يلو عنها
ويجوز ان يستثنى البائع ثمرة شجرات بعينها ارجسته مشاعة او ارضا طالا معلومة ولو
خاصت الثمرة سقطت من الشيا وبجبايه ولا يجوز بيع ثمرة النخل بقرمحا وهي
المرابطة وهل يجوز بقرم من خيرها فيه قولان اظهر المصنف وكذا لا يجوز بيع المسبل
يجب منه وهي الحاقلة وفي بيعه يجب من غير قولان اظهرهما القريم ويجوز بيع القرمح
بقرمها وهي القطة التي تكون في دار الشرا فيشترى بها صاحب المنزل بقرمها ثم ويجوز
بيع القرمح قسيلا وعلى المشتري قطعه وان اهتم بقلبها ثم ان القرمح لو شتره كان له
ان يطالبه بالجرة ارضه ويجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمرة بن زيادة عن الثمن قبل
قبضها على كراهية ولو كان بين اثنين بخل فقبل احد ما بجمته صاحبه من الثمرة
وزن معلوم وهم واذ اشترى الانسان ثمرة النخل جاز ان يأكل طلم يضر صاحبه اذ لم يقصد
ولا يجوز ان يأخذ منه شيئا وفجاء ذلك في غير النخل من القرمح والحضرت د د
الفصل السابع في بيع الحيوان اذ تلف الحيوان في ملك الخيار فهو من مال
البائع ولو كان بعد القبض اذ لم يكن بسببه ولا عن تقريط منه ولا يتم العيب لثابت
من الرد بالخيار واذ ابيع الحامل فالولد للبائع على الاظهر طلم يشترطه المشتري

المستبري ويجوز ابتياع بعض الحيوان مشاعا ولو بعام واستثنى الرأس والجلد
 ففي رواية السكوني يكون شريكاً بنية فيمت ثنيان ولو اشترى بجماعة في شراء
 الحيوان واشترط واحد هم الرأس والجلد بآله كان له بنية فانه لا ما شرطه
 ولو قال اشترى حيواناً بشرط كذا وهم وعلى كل واحد نصف الثمن ولو قاله الرقيم لنا و
 لأخواتنا عليك لم يلزم الشرط وفي رواية إذا اشترى في حاضريته وشرط ان يشترى
 الرقيم دون الخسارية جاز ويجوز النظر الى وجه المملوكة وبجاسمتها إذا لم يشترها
 ويستحب لمن اشترى راساً ان يغير اسمه ويظهر شيئاً يفرق بينه وبين غيره
 درهم ويكره ان يبريه ثمنه في الميزان ويلحق بهذا الباب مسائل
 الاولى المملوك يملك فاضل البضعية وقيل لا يملك شيئاً الثابتة من اشترا
 عبد الله مال كان ماله للبايتم لامم الشرط الثالثة يجب على البايتم استبراء
 الاقبيل ببيعها بحقيقة كانت ممن يحض ويحتمس واربعة عشر يوماً ان لم تحض و
 كانت في سن من يحض وكذا يجب الاستبراء على المشتري اذا لم يستبرأ بها
 البائم ويسقط الا بنية عن الصغيرة واليايسة والمستبرئة وامة المرأة وقيل به
 قول الجدل اذا اجبر بالاستبراء ولا توطى الحامل قبل او حتى يمتحن حملها اربعة
 اشهر ولو وطئها قبل ولو لم يعرف كره له بيع ولدها ويستحب ان يعزل له من
 ميراثه طارئة اربعة بكره التفرقة بين الاطفال وامهاتهم حتى يستقروا
 وحده مبيع سنين وقيل ان يستثنى عن الرضاع ومنهم من حرم الحامسة

اذا وطى المشتري الامه ثم بان اسقطها فما اشترى منها الى المسحق وله عشرها نصف
 العشر كانت مبيئا والعشر كانت بكملا وقيل يلزمه مهرها لولا وعليه قيمة الولد
 يوم سقط حيا ويرجم بالثمن وقيمة الولد على البايع وفي رجوعه بالعقر قولان ^{شبهها}
 الرجوع السادس سعة يجوز ابتاع ما يسيبه الظلم وان كان للامام بعضه او كله
 ولو اشترى امه سرقت من ارض الصلح مردها على البايع واستعاد ثمنها فان
 مات ولا عقب له سعت الامه في قيمتها على رواية مسكين من السمان وقيل
 يحفظها كاللقطة وقيل تدفع الى الحاكم ولا يكلف السعي لكان حسنا السابعة اذا
 الى عامون فلا يشتري به نسمة ويعتقها ويخرج عنه ببقية المال فاشترى ابا
 وخلق مولاة ومولى لآب وورثة الاخر بعد العتق والخم فكل يقول اشترى من
 مالى ففريضة ابن ابيهم مضت الحجة ويرد العتق على مواله رقا ثم اى الفريقين
 اقام البينة كان له رقا وفي المستند ضعف وفي الفتوى اضطراب ويناسب الاصل
 الحكم بامضاء مافعله لما دون ما لم يقيم بنية تنافيه الثامنة اذا اشترى عبدا
 فادفع البايع اليه عبيد من اختياره احد هما باق ولحقه قبل من يتبع نصف الثمن ثم ان
 وجد لا تخير ولا كان الاخر بينهما نصيبين وفي الرواية ضعف ويناسب الاصل
 ان يضمن له البايع ويطلب بما ابتاعه ولو ابتاع عبدا من عبيد من لم يبيع وحكى
 الشيخ ^{المعلا} في الخبر ان التامعة اذا وطى احد الشريكين الامه سقط عنه من الحد
 ما قبل نفسه وحد بالبايعي مع انتفاع الشبهة ثم ان حملت قومت عليه حصص الشركاء

المشتراك وقيل يقوم بمجرد الوطى وينقصد الولد حر أو على الواطى فيتم حصصه ^{المشتركة}
 منه عند الولادة **العاشرة** السلوكان للزاد وما كان لها في التجارة إذا ابتاع كل
 منهما صاحبه حكم السابق ولو اشتبه سمحت الطريق وحكم للأقرب فإن تعطل
 العقد ان دون رواية يقر عينها **الفصل الثامن** في السلقة هو ابتاع
 مضمون إلى أجل معلوم بما أحضر وفي حكمه والمطر في شرطه وأحكامه ولو أحقر
 الأول بشرط ^{الكل} **وهي خمسة** ^{ولكن الجنس والوصف فلا يعم} فيما لا يضبطه
 الوصف كاللحم والخنزير والجلود ويجوز في الأصقة والحيوان والمحبوب وكل ما يمكن ضبطه
الثاني من أس المال قبل التفرق ولو قبض بعض الثمن ثم افترق مضمون في المقبوض و
 لو كان الثمن ديناً على البايع مضمون على الأ شبه لكنه يكره **الثالث** تقدير المبيع بالكيل
 أو الوزن ولا يكفي العدد ولو كان مما يمد ولا يعم في القصب أطناً ولا في الخطب
 ثم ما خلا في المائع وقرباً وكذا اشترط التقدير في الثمن وقيل يكفي المشاهدة **الرابع**
 تعيين الأجل بما يبره فم احتمال الزيادة والنقصان **الخامس** أن يكون وجوده غالباً
 وقت حلوله ولو كان معدوماً وقت العقد **الثاني في الحكم وهي مسائل**
الأولى لا يجوز بيع السلم قبل حلوله ويجوز بعده وإن لم يضمنه على كراهية في الطعام
 على من هو عليه وعلى غيره وكذا يجوز بيع بعضه وتولية بعضه وكذا بيع الدين فان باع
 بما هو ماضٍ مضمون وكذا إن باعه مضمون حالاً ولو شرط تأجيل الثمن قبل تحريمه لأنه دين بدين
 وقيل يكره وهو لا شبهة ما عدا البيع وما في ذمة تزايد بدين للمشتري في ذمة غيره ولم يجز

لا تباع حين يدين الثاقبة اذا قدم دون الصفة ورهن المسلم هم ولودهم بالصفة
 وجب القبول وكما لم يقدم فوق الصفة ولا كذا المدة **الثالثة** اذا قدر عند
 الجلول او انقضى ضابط كان مخير بين التمسك والبصر **الرابعة** اذا قدم اليه من غير
 الخبير رهن الزعيم ولم يسلمه او احتجب بغيره ولم لا يقبل **الخامسة** عقد السلف
 قابل لا شرط ما هو معلوم فلا يحد بالشرط بغير او يحد على محل او صفة ولو اختلف
 في شرط او شرط اصوات فحيات بيننا فليعزم ولا يشبه المنع للجماعة ولو اشترى ثيابا من
 غزاة امرأة معينة او حلة من قلع بعينه **الفصل الثالث** في الرقعة وهي
فستان الاول في دين الملوك وليس له ذلك الا مع الاذن فلو يادر لزم في دينه
 ويتيم به اذا اعتق ولا يلزم المولى ولو اذن له المولى لزمه دون الملوك ان استقبلوا
 او باعدوا لواقعته فدايمان احد بهما يسعى في الدين والاخرى لا يقطع عن ذمته
 المولى وهي الاشهر ولغات المولى كان الدين في تركته ولو كان لغيره ما كان له غير
 الملوك كاحد هم ولو كان ما ذونا في التجارة فاستدان لم يلزمه المولى ولا يسعى اليه
 في دينه ويؤديه **الثاني** **القسم الثاني** في ذمته اجر عظيم
 يشاء من معونة المحتاج تطوعا ويجب الاقتصار على العوض ولو شرط ما لم يقدم ولو نزل
 الصفة هم نعم لو تبرع المقترض بالزيادة في العين او الصفة لم يخرج من ذمته
 والقضون ما والجوب كالخطبة والشعر كذا ووزنا والخير وزنا وهذا هو ذلك الشيء
 المقترض بالقبض ولا يلزم اشتراط الاجوفية ولا يباح للمدين الحال ما كان او غيرها

لغيره ولو طاب من أخيه الدين بغيره منقطعة لزم المستدين قضاءه بغيره عند وفائه
 موصيا به ولو لم يهرس اجتهاد في طلبه ومع اليأس يتوعد بغيره حتمه ولا يلزم المصالح
 بالدين حتى يتبين ولو باهم الذي لا يحل له المسلم وقيل يشترط ان يقبض المسلم من حقه
 ولو سلم الذي قبله بغيره قبل يوكلا غيره وهو ضعيف ولو كان لاثنين ذبح فقتل
 فاحصل لهما ما تولى عنهما ولو بيع الدين باقل منه لم يلزم الغريم ان يدين ثم الغريم
 بما وقع طر في دعائه اجرة الحيا ولو كان المأم على اليأس وكان الاجرة باسمه
 واجرة العاقد ومنه ان الثمن على المشتري وكذلك اجرة مشتري الكاسحة ولو جرم الوا
 لم يستحق الاجرة واذا جرم الواحد من الايتام واليتم فاجرة كل واحد على الايتام ولا
 يحق لهم فيها الواحد ولا يضمن الدلا او يكتف في بيعه عالم في شرط ولا اختلاف في التعريط
 ولا يفي فاقول قول الدلال مع يمينه حكمة الاختلاف في القصة كغيب الرهن
 وانما كانت اربعة الاول في الرهن وهو حقيقة الدين للرهن ولا بد فيه
 من الايجاب والقبول وحل بشرط الاقباض لا ظهر نعم ومن شرط ان يكون
 حيا مملوكا يمكن قبضه ويعمم بغيره منفردا كان او مشاعا ولو رهن ما يملكه وقف على اجازة
 المالك ولو كان يملك بعضه مضمي في ملكه وهو لا يضمن من جهة الراهن ولو شرط جميعا عند
 الاجل لم يضمن ولا يدخل محل الدابة ولا ثمة الفحل والشيء في الرهن نعم لو جدد بعد الا
 دخل وفائدة الرهن للراهن فلو رهن رهنين بدينين ثم اتى من احداهما لم يبرأ من
 بهما ولا بد من خلوهم من الارض في الرهن سابقا كان او متجدا الثاني في الحق

ويشترط موت في الغيبة فلا كان او منقصة ولو من على ما لم يتم استند ان شرط قبضه
 عليه ما علم **الثالث** في الرهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف والمحل ان
 يبرهن لصحة المولى عليه وليس للرهن التصرف في الرهن بل جازة ولا سكنى ولا
 وعلى لانه تصرف بلا بطل وقبضه وانما بالجواز ويجوز له ولها اهما الرهن وقت على ايجاز
 الرهن وفي وقت التصرف على الرهن فتردد اشبه بالجواز **الرابع** في الرهن ويشترط
 فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز اشتراط الكالة في الرهن ولو شرط لم يغزل ولا يطل
 الكالة فيه بموت الموكل دون المراهنة ويجوز للرهن اقباع الرهن والرهن الحق من
 غيره وباستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرهن حيا او ميتا وفي الميت رواية ثم
 ولو قسم الرهن ضرب مع الرهن ما عدا الفضل والرهن امانة في يد الرهن ولا يسقط بغيره
 شئ من ماله ما لم يلق بقبضه او تصرفا وليس له التصرف فيه ولو تصرف فيه من غير اذن من
 العين والاجرة ولو كان الرهن حيا تم بموتهما وتصاصا وفي رواية الظاهر يركب والذرا
 يشرب وعلى الذي يركب ويشرب النفقة والرهن استيفاء دينه من الرهن ان خاف
 حرم الوارث ولو اعترف بالرهن وادعى الدين ولا ينفذ لقول قلة الوارث وله
 اختلاف ان ادعى عليه العلم ولو باع الرهن وقت على الاجازة ولو كان وكلاهما بعد
 الحلول حكم واذن الرهن في البيع قبل الحلول لم يمتون دينه حتى يحل ويحقق به
المبايع مسائل النزاع وهي اربعة **الاولى** بين الرهن قيمة الرهن
 يوم تكفه وقيل على القيمة من حين القبض الى حين التلف ولو اختلفا لقول قلة الرا^{هن}

المراهق وقيل قول المراهق وهو شبه الثانية لاختلافها على الرهن في لقول
 قول المراهق وقيل قول المراهق ظاهرياً عن زيادة عن قيمة الرهن الثالثة لقول
 القاضي هو رهن وقال المالك هو ودية في لقول قول المالك مع يمينه وفي رواية
 أخرى متروكة **الرابعة** ان اختلافه في الغريضة في لقول قول المراهق مع يمينه كتاب
الحجر المحجور وهو المختار من التصرف في مال وامساك الجهر ستة الصغر والمجنون و
 الرق والمرض والعكس والسفوف ولا ينزل حجر الصغير الا بوصفين **الاول** البلوغ
 وهو يعلم بايات الشعر المحقق على العانة او خرج المني الذي منه الولد من الموضع
 المعتاد ويشترط في هذا الذكر والامات او السن وهو بلوغ خمس عشرة سنة وفي
 رواية من ثلث عشرة الى اربع عشرة وفي أخرى بلوغ عشر وفي الاخرى بلوغ تسع
الثاني الرشيد وهو ان يكون مصلحاً لاله وفي اعتبار الحد المتردد وهم عدم التمسك
 باحد هما يستمر الحجر لو طعن في السن ويعلم الرشيد العصبى باختياره بما يلائمه من التصرفات
 ويثبت بشهادة رجلين في الرجال وبشهادة الرجال والنساء في النساء والسفيه هو الذي
 يصيرت احواله في غير الاغراض الصحيحة فليباع والحال هذه لم يعمد بيعه وكذا الوهيب
 او اقر بما لا يعيظ طلاقه وطهاره واقترانه بما لا يوجب كالا والمملوك ممنوع من التصرفات
 الا باذن المولى والمرضى ممنوع من التصرفات على الثلث وكذا في التبرعات المتبرعة
 على الخراف ولا ياب والجذ لا ياب ببيان على الصغير والمجنون فان فقدوا وصي فان فقد
 قاله **كتاب الضمان** وهو عقد شرع المتعهد بنفس او مال واقصاه

ثلاثة **الأول** ضمان المال ويشترط في الضامن التكليف وجواز التصرف ولا بد من
 رضى المضمون ولا عيب في رضاء المضمون عنه ولو علم ما تكلم به بطل الضمان على الأصح
 وهو ينقل المال من ذمة المضمون عنه إلى ذمة الضامن ويبرئ المضمون عنه ويشترط
 فيه الملاءمة أو علم المضمون بلاءه بأحصائه ولو بان أحصائه كان المضمون له محذورا للضمان
 الموجب جازية وفي العمل ولا أن أحصاه للجواز ويرجم الضامن على المضمون عنه أن ضمن
 لبسوا ولا يردى أكثر مما دقم ولو وهب المضمون له أو ابتاعه لم يبرجم على المضمون عنه
 بشئ ولو كان يادنه وإذا ابتاع الضامن بالضمان فلا يرجع ولو ضمن ما عليه ضم وإن علم
 كسبه على الأظهر وثبت عليه يقوم به الجنية لا ما ثبت في دفتره وحسب ولا ما يقربه
 المضمون عنه **القسم الثاني** في الحوالة وهي مشروعة لتحويل المال من ذمة
 إلى ذمة مشحولة بمثله ويشترط رضى المثلة وبرها أقيم بعض على رضى المحيل والمحال
 ولا يجب قبول الحوالة ولو كان حاسط في ضم لو قبل المزمع ولا يبرجم المحال على المحيل ولو أقيم
 المحال عليه ويشترط ملاءمة وقت الحوالة أو علم المحال بأحصائه ولو بان فقره يبرجم ويبرأ
 المحيل وإن لم يبرأ المحال وفي رواية أن لم يبرأ فله الرجوع **القسم الثالث** الكفالة
 وهي المستند بالنفس ويقتبر رضى الكافل والمكفول له دون المكفول عنه وفي أشهر أوط
 الأجل فلو أن قاتل مشروط لاجل فلا بد من كونه معلوماً وإذا دقم الكافل الغريم فقد بطل
 وإن امتنع الكافل وكان المكفول له حجب حتى يخرج الغريم أو ما عليه ولو قال إن لم يكن كان
 كذا كان كفيلاً أبداً أو لم يلزمه المال ولو قال على كذا اليمين لم يحقره كمن مات ما لا مال له

الملائكة يحضرون في الاجل ومن خلص من طاعتهم يدينهم في الزمان اعادة احواله ما عليه
 ولو كان قد اعادة احواله فم لا يدينه ويقتل الكفارة بموت المكفول **كتاب الصلح**
 وهو عقد مشروط لعظم المنازعة ويحتج مع الاقرار ولا ينكر الا ما حرم حلالا او حلالا
 حراما ويعلم مع علم المصطلحين بما وقعت المنازعة فيه ومن جادلتهما شيئا من عا
 فيه او عينا وهو لا يتم من علم فيه ويبطل بالتعاقيل ولو اصاب علم الشريك ان على ان الخصم
 على احد هما والربح له وللآخر راس ماله معه لو كان بيد اثنين درهمان فقال
 احد هما مالي وقال الآخر مالي يعني بدينك فلهي الحكم درهم ونصف وللآخر ما
 وكذا لو اودعه الانسان درهمين واخر درهمان متزجت لاعتق بدينك وتلف
 واحد فله صاحب الاثنين درهم ونصف وللآخر ما بقي ولو كان لواحد ثوبين فبشر
 درهم وللآخر ثوبين فبشرهما فان خسر احد هما صاحب نصفه والا بغيره
 بقية الثمن بينهما انما ساوا اذا ظهر استحقاق احد العومين بطل الصلح **كتاب**
الشركة وهي اجتماع حق مالكين فضاء في الشيء الواحد على سبيل الشراكة
 وتعلم مع امتزاج المالكين المتجانسين على وجه لا يمتاز احد هما من الآخر ولا ينقص
 بالايديان ولا يعلم ولو اشتركا كذلك كان كل واحد منهما بستره عمله ولا اصل لشركة
 الوجرة والمقاوضة واذا تساوى المالكان في القدر فالربح بينهما سواء ولو تفاوت
 فالربح كذلك وكذا الخسران بالنسبة ولو شرط احد هما في الربح زيادة قال لا شبهة
 ان الشبه لا يلزم ومن لا امتزاج ليس لاحد الشراكة العيون الا مع اذن الباقي

ويقصر من المصروف على ما يتأوله الاذن ولو كان الاذن مطلقا عنهم ولو شرط الاحتيا
 الزم وهي جائز من الطرفين وكذا الاذن في الصرف وليس لاحد المشر كاعلا متنا
 من القسمة عند المطالبة الا ان يقصص خيرا ولا يلزم احد الشر بكن اقامته براس
 المال ولا ضمان على احد المشر كاعلا ما يكن يقصد او قريبا ولا تقسم موحية وتبطل بالروت
 ويكره مشاركتهم في ارضاعه وابداعه **كتاب المضاربة** وهي ان يدفع
 الانسان الى غيره مالا ليعرفه بحصة متاعه من ربحه وكل منهما الرجوع سواء
 كان للمال تأصلا او مستعجلا ولا يلزم اشتراط الاجل ويقصر على ما عين له من الصرف
 ولو اطلق صرف في الاستعارة كيف شاء ويشترط كون الربح مشتركا ويثبت للمال
 ما شرط من الربح مالم يستقره وقيل لعامل الاجرة المثل ويتفق العامل في السفر من ^{صل} الا
 اكمال النقص ولا يشترى العامل الا بعين المال ولو اشترى في النقص وقع المشاع له والربح
 له ولو امره بالسفر الى جهة قصد غير ما ضمن فلو ربح كان الربح بينهما بمقتضى الشرط
 وكذا لو امره بالبيع شيئا فعدل الى غيره لا وبجوت كل واحد منهما بطل المضاربة ويشتر
 في حال المضاربة ان يكون عينا دائما يترادوا به ولا تقسم بالعرض ولو قسم عرضا
 ونشر للعامل حصة من ربحه كان الربح للمالك وللعامل الاجرة ولا يلحق مشاهدة راس
 مال المضاربة مالم يكن معلوم القدر وفيه قدر وفيه قول بالمجاز ولو اختلفا في تقدير
 راس المال فلقول قول العامل مع غلبة دليل العامل فحصة من الربح بظهوره وان
 لم ينص ولا خسران على العامل الا عن تعد او قريبا وقوله مقبول في النقص ولا يقبل

ولا يقبل الرد الابنية على الاشياء ولو اشترى العاقل ما ولا فقه فيه لم يحق نقيب العاقل
 من الرجم وليسوا احد في ياتقنه متى فقه لئلا كان المقصود به علم وكان للعاقل
 اجرة في ذلك الوقت ولو ضمن صاحب المال العاقل اضرار الرجم له ولا يقبل المقصود به
 جارية القراض ولو كان الخلاك اذن له وفيه رواية بالجواز من ركة ولا تقسم للمضاربة
 بالدين حق يقضي ولو كان مبدى مضاربة فقات فكان عينها الواحد بعينه او عرفت
 منفردة ولا تعاص فيها القراض ككتاب الخراج عهده والمساقاة اما الزكاة
 فهي معاملة على الارض من حجة من حصلها وتلزم المتعاقدين لكن لا تقايلوا مع ولا يتصور
 بالوقت وشروطها ثلثة ان يكون الثامن ائتمارا ساويا فاعدا وقه من لا وان يقدر لها مدة
 معلومة وان يكون الارض مما يمكن الاستقام بها فاعدا ان يزرع الارض بنفسه وبغيره
 ومع غيره الا ان يشترط عليه ان يزرعها بنفسه وان يزرع ما شاء ان يزرع له وتخرج الارض
 على صاحبها الا ان يشترطه على التزاع وكذا الزاد السلطان زيادة ولصاحب الارض
 ان يخرج من على التزاع والتزاع بالخيار في القبر ان قبل كل من مقترانه مشروطا بسلامة
 التزاع ويثبت اجرة المثلث في كل موضع يقبل فيه التزاع وتكره اجارة الارض للزراعة
 بالمخطة والشجر مما يخرج منها وان يزرع ما بالقرع ما استاجر حايه الا ان يحدث فيه احد
 او يزرع ما يغير الجنس الذي استاجر حايه واما المساقاة فهي معاملة على الاصول
 بحجة من غيرها وتلزم المتعاقدين كالاجارة وتقدم قبل ظهور القرض اجماعا وبعد ها
 اذا بقي للعاقل عرقية المستراد ولا يقبل بموت احد مما على الاشياء الا ان يشترط تعيين

العامل وتقم على كل أصل ثابت له ثمرة يتقدم بها مع بقائه ويشتر فيها المدة المعلومة
 التي يمكن حصول الثمرة فيها غالبا ويلزم العامل من العمل ما فيه مستراد الثمرة وعلى المالك
 بناء الجدران وعمل النوافذ وخرايم الأرض إلا أن يشترط على العامل ولا بد أن يكون الفاعل
 مشاعته فلو أخفى بها أحد هلم يعلم وتلك بالظن وإذا احتج بشرط المساقاة كما
 الفائدة للمالك وللعامل لأجرة ويكره أن يشترط المالك مع المحقة شيئا من وجوب أو
 خصته ويجب المراجعة بشرط ما لم يفتقر الثمرة **كتاب الوديعة والعارية**
 أو الوديعة فهي استئابة في الاحتفاظ وتقرر إلى القبول قولاً كان أو فعلاً ويشترط فيها الإختيا
 ويختص كل وديعة بجلبرت به العادة ولزمين للمالك حرراً أمقر عليه ولو نقلها إلى ادع
 أو لم يرفع من الأمان الخوف وهي جائزة من الطرفين وتقبل بموت كل واحد منهما ولو كانت
 حادثة وجب حفظها وسبقها ويرجع به على المدين **والوديعة** ما تملكه يضمنها المستودع
 إلا مع التفریط والدان ولو نصرت فيها بالسبب ضمن وكان الرقيم فله ولا يرد
 يسدها إلى الخزن وكذا لو تلفت فيه أو تبدل أو تغير طهره مثلاً إلى الحديد لا يبرأ إلا
 بالتسليم إلى المالك أو من يقوم مقامه ولا يضمنها الوقره عليها ظالم لكن إن أكلته الدقر
 وجب ولو لحقت أنها ليست حنك وخلف مورثاً راجب إحادتها إلى المالك مع المطالبة
 ولو كانت غصباً منه وتوصل في وصولها إلى المستحق ولو جهل عرّفها كالقسطه حوّل
 فإن وجد فله ولا يصدق بها من المالك أثناء ويضمن إن لم يرض ولو كانت مختلطة
 بمال المودع ردّها عليه إن لم يميز وإذا ادعى للمالك التفریط والقول قول المستودع

المستودع مع يمينه ولا اختلافا قال هل هو وديعة اودين قال لعل قول المالك معه
 يمينه ان لم يودع فاذا اقتد بالرد او نكحت العين واختلعا في الحقيقة قال لعل قول
 المالك
 مع يمينه وقول للمستودع وهو شبه ولا اختلافا في ذلك قال لعل قول المستودع مع يمينه ولو
 المالك
 المودع وكان الواشع حقه اليهم اولى من يمينه ولو دفعها الى بعضهم فمن
 المالك
 اما العارية فهي الاذن في الانتفاع بالمميز تبرعا وليست لانها لاحد المتعاقدين
 ويشترط في المميز كمال العقل وجواز التصرف والمستقيم للانتفاع بل جرت به العادة
 ولا يضمن المالك ولا نقصان لو اتفق بالانتفاع بل لا يضمن الا مع تفریط او عدوان
 او اشتراط الا ان يكون العين ذهابا او ضيفا لقمان يلزم وان لم يشترط ولو استعار
 من الغاصب مع العلم من كانا الركن جاهلا لكن يرجع على المميز بما يفوته وكل ما
 يعم الانتفاع به مع بقائه يعم اعادته ويقتصر المستقيم على ما يرضى له ولا اختلافا في
 التفریط قال لعل قول المستقيم مع يمينه ولا اختلافا في الرد قال لعل قول المميز
 يمينه ولا اختلافا في الحقيقة فهو لان شبهة ما قول الغاصب مع يمينه ولو استعاره من
 من غير اذن للمالك العين ويرجع المدين بقاله على الرهن كتاب الاجارة
 وهي عليك حقيقة معلومة بعرض معلوم وتلزم من الطرفين وتتضمن بالتقابل ولا
 يتطلبا لبيع ولا بالعق على الاشبه وهو يتطل بالموت على الشئحتان نعم وقال المر
 لا يتطل وهو شبهة وكل ما تضمن اعارة نعم لجارته وجارته المشاع جائزة والعين
 امانة لا يضمنها المستاجر ولا ما يفتقر منها الا مع تعد او تفریط وشي اعطاهما

خمسة الاول ان يكون المتعاقدان كالمين جائزى القوت الثاني

ان يكون الاجرة معلومة كيلا او وزنا او قيل تكفى المشاهدة ولو كان مما يكال او يوزن
وتكفى كواجره بنفس الحق بمجلة مع الاطلاق او اشتراط البعير ويصح باجلا او نحو ما
او الى اجل واحد ولو استاجر من بحله معا الى موضع وقت معين باجرة معينة فان
لم يفعل نقص من اجرة شيئا معينا صم لم يحيط بالاجرة الثالث ان يكون المنفعة
مملوكة للموجر او لمن يجر عنه والمستاجر ان يجره الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه
الرابع ان يكون المنفعة مقدرة وفيها كفاية القرب المين او بالبدلة المينة
كسكن الدار وعليك المنفعة بالحق واذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة والعين
في يد المستاجر استقرت الاجرة ولو لم ينقض واذا عين حصة الاتقاع لم يقدرها المستاجر
ويضمن مع التقدي ولو تمت العين قبل القبض او اتمم الموجر من التسليم مدة الاجارة
ولو مضى الظالم بعد القبض لم يطل وكان الدرك على الظالم ولو اذله الممسك تخير
المستاجر الفسخ وله ان اقام المالك باصلاحه ولا يقطع حال الاجارة لو كان الممسك
يفعل المستاجر الجاهل خمس ان يكون المنفعة مباحة فلو اجرة ليجل الخمر او ليعلمه
النساء لم تنقذ ولا يصح اجارة الاين ولا يضمن صاحب الحمام للنياب الا ان يورث
فيقرط ولو تنازعا في الايجار فالقول قول النكوم مع يمينه ولو اختلفا في مدة
العين فالقول قول المالك مع يمينه وكذا لو كان في قول الشئ المستاجر ولو اختلفا
في قول الاجرة فالقول قول المستاجر مع يمينه وكذا لو ادعى عليه القريط وثبت

وثبتت اجرة المثل في كل موضع من بطل فيه الاجارة ولو تعدى بالدية المسافة المشترقة
 ضمن ولو مضى الزايد اجرة المثل ولو تعلقا في قيمة الدية او ارض فسدوا في القوم
 قول العالم وفي رواية قول مالك وليقب ان يعاطم من يستعمله على الاجارة
 ويجب بايعة عند فسخه ولا يبرأ جبير الخاص بغير المساجر كتاب الوكالة
 وهي تستدعي عضواً **الاول** الوكالة هي امر تدعى بالايجاب والقبول المأذون
 على الاستئابة في النقص ولا حكم لوكالة المبرع ومن شرطها ان تقوم بغيره فلا تقوم
 معلقة على شيء ولا صفة ويجوز تشييدها وتخييرها وتخصيصها الى احد وليست لازمة لاحد
 ولا يبرأ من العلم بها وان اشهد الموكل بالانزال على الاوصياء وتصرفه قبل العلم ما مضى
 على الموكل وبطل الوكالة بالموت والجنون والافحام وتلف ما يتعلق به الوكالة وتوابع
 الوكيل بغير ما نكح الموكل الاذن بذلك للقدرة على القول قول الموكل مع عينه ثم
 يستعاد العين كانت موجودة ومثلها كانت مفقودة او قبضتها ان لم يكن لها مال
 وكذا الوقف واستعادها **الثاني** ما تقوم فيه الوكالة وهو كل فعل لا يتعلق به من الشارح
 فيه مباشرة معين كالبيع والخاص وقسم الوكالة في الطلاق والغائب والمحاضر على الاصح
 ويقتصر الوكيل على ما خصه الموكل ولو قسم الوكالة قسم الا ما يقتضيه الاقرار **الثالث**
 في الموكل ويشترط كونه مكلفاً جازياً النصف ولا يبرأ العبد الا باذن مولاه ولا الوكيل
 الا ان يوفد له والمأذون ان يبرأ عن السفهاء والماله وتكره لغير المراهات ان يقولوا
 المنازعة بنفوسهم **الرابع** الوكيل ويشترط فيه كمال العقل ويجوز ان تلي المرأة

عقد التكليف لنفسها واخبرها والمسلم يتوكل المسلم على المسلم والذي لا يفي على الذي
 وفي كماله على المسلم ثم هذا الذي يتوكل على الذي على المسلم والذي لا يفي على الذي على
 مسلم والوكلاء من لا يفي على كماله مع قدرته الخامسة في الاحكام وهي
مسائل الاولى ولو لم يبيع خلا بياح موحلا ولو لم يباذله لم يبيع ووقف على
 اجازته وكذا الوكيل يبيع موحلا في بيع باق على اجلا ولو باع قبله او للزعم الا ان
 يتعلق بالاجل غرض ولو لم يبيع في موضع فباع في غيره بذلك الثمن معهم ولا كذا لو
 لم يبيع من انسان فباع من غيره فان يقف على الاجازة ولو باع بزيادة الثانية
 اذا خلت في الكالة فالقول قول المنكر مع عينة ولو اختلف في القول او في الاصل
 او في القسط فالقول قول الوكيل وكذا اختلف في القلف واختلف في الربح فهو لان
 احد ما القول قول الموكل مع عينة **والثاني** القول قول الوكيل يمكن يجوز
 شبه **الثالثة** اذا ارجع مدعيها كالة فانكر الموكل فالقول قول المنكر مع عينة
 وعلى الوكيل مدعيها وفي نصف مدعيها لا يقيم حقا وعلى الزوج ان يطلها فان
 وكل كتاب **العقود والصدقات والحيات** اما الوقف فهو تجس
 الاصل واطلاق المنفعة ولفظه الصريح وقف وما عداه ينضم الى التبرع الى الله تعالى
 ويعتبر فيه القبض ولو كان على مصلحة كالتعاطير او موضع عبادة كالمساجد قبضه الثاني
 فيما لو كان على طرفة قبضه الولي كلاب والجد للاب او الوصي ولو وقف عليه الاب اقل
 مما لا يقبض بيده والنظر اما في الشروط والواجب والمشر وطا رتبة

الزينة اقسام **الاولى** في الوقت ونشر عليه التخيير والادغام والابتناء
 اخر اجبه عن نفسه فلو كان الواجب كان جسا او جليل ينق من غاليا ثم ويرجع بيد
 مروت الموقوف عليه الى زينة الوقت طلقا وقيل ينقل الى زينة الموقوف عليه والا فلا
 ولو نشر لمعودة عند الحاجة لكان اشبهه بالصلان **الثاني** في الموقوف ونشر
 ان يكون جسا ملوكا فيقيم جسام بقائها استقاعا على او يعيم اوقافها مشاحة كانت
 او مضمومة **الثالث** في الوقت ونشر عليه المبلغ وكما قال العقل وجواز التفرغ
 في وقت من يلمح من شرطه والمرد في جواز التفرغ والا فلا في التفرغ ويجوز ان يجبل الوقت
 المظهر بقية الاكثية فان اعلق فليطرا لارباب الموقت **الرابع** في الموقوف عليه
 ونشر وجوده وتعيينه وان يكون ممن عليه وان لا يكون عليه ^{الموقوف} غير ما لو وقف على من
 سيوجد له نعم ولو وقف على موجود وبعد لا على من يوجد ثم والوقت على البر بصرف
 او الفقراء او وجوه الغريب على اقسام وقف المسلم على المسلم والكافر ليس ولو وقف على ذوات
 الكافر ثم وفيه وجه آخر فلا يقف المسلم على الخبيث ولو كان رجا ووقف على الله ولو
 كان اجنيا ولو وقف المسلم على الفقراء انصرف على فقراء المسلمين ولو كان كافرا انصرف
 الى فقراء غيره والمسلمون من يصلح الى القبلة والمؤمنون الاثنا عشرية وهم الامامية
 وقيل يجنبوا الكليات ^{في} الشيعة الامامية والجارودية والزيدية من قال بامامة زيد
 والمفضية من قال بامامة الانظم والاصفيلية من قال بامامة اسمعيل بن جعفر والناووية
 من وقف على جعفر بن محمد والواقفية من وقف على موسى بن جعفر ^{عليه السلام} ولو وصفهم بصفة

والفقراء من قال بامامة جعفر بن محمد

ولم يبين مدته ولا عمل اختيار المالك في اخراج مطلقا ولو ربات للامتناع للمالك هذا
 كان المسكن مبرا من المورثته وبطلت السكنى وليكن الساكن معه من حيث العادة
 كالولد والزوج والحام وليس لمان يسكن غيره الا باذن المالك ولو باع المالك
 الاصل لم يبطل السكنى ان وقت ياحد او عمر ويخرج حبس الفرس والبغير في سبيل
 الله والاعلام والمجارية في خلد منه بيوت العيادة ويلزم ذلك ما دام العين باقية
واعا الصدقة فهي الطوع بخليل العين بغير عوض ولا حكم لمان المقتضى ان
 المالك ويلزم بعد القبض وان لم يعرض عنها ومفرضا عنهم على من هاشم الا صدقة
 امثالهم او عم الضرورة ولا يباس بالمد وبته والصدقة سر الاصل منها جها الا ان
 يتهم **واعا الحب** فهو بخليل العين بغير جهم اذن القرية ولا بد منها من الاجابة
 والقبول والقبض ويشترط اذن الواهب في القبض ولو وهب الاب او الجد الولد الصغير
 لم يملكه مقبوض بيد الولد وتهيبة المشاع جائز كالمقصور ولا يجمع في الهبة لاحد
 الوالدين بعد القبض وفي غيرهما من ذوي الرحم على المخلون ولو وهب احد الزوجين
 الاخر فهو الرجوع ترداد اشبه الكراهية ويرجع في هبة الاجنبي ما دامت العين باقية
 ما لم يعرض عنها وفي الرجوع من المهر قولان اشبهها الجواز **كتاب السبق** و
المرأية ومستندهما قوله عليه السلام ^{الاستي} الا في فضل اوخت او حافر ويد
 تحت الفضل السهام والحراب والسيف وتحت الحجة الابلا والفيل وتحت الحافر الخيل
 والبغال والحمر ولا يعصم في غيرهما ويفتقر انتقادها ^{الاجاب} وبقول وفي لحن ومما تردد

اشبه الزوم ويصير ان يكون السابق حينا او دينا ولو بدل على السابق غير المتسابقين جاز
 وكذا لو بدل احد هما او بدل من حيث المال ولا يشترط المحلل عندنا ويجوز جعل السابق
 للسابق منها او المحلل ان سبق ويفتقر المسابقة الى تقدير المسافة والحظر وتعيين ما
 يسابق عليه وتساوي ما به السباق في احتمال السابق وفي اشتراط التساوي في الموقف تردد
 ويتحقق السابق بتقديم المهادى ويفتقر المهادى الى شرط تقدير المارش وعدد الاصابة
 وصحتها وقدر المسافة والفرض والسابق وفي اشتراط المبادىء والمخاطبة وتردد ولا
 يشترط تعيين السهم ولا القوس ويجوز المناصلة على الاصابة وعلى الباعد ولو فصل احد هما
 الا انهم قالوا انهم الفصل بذلك لم يصح لانه منات للفرض من النضال كتاب الوصايا
 وهي تسمى في فصول **الاول** في الوصية والوصية عليك عين او منفعة او تسليط على
 تصرف بعد الوفاة وتقتصر الاحيجاب والقبول وتكفي الاشارة الى الله تعالى على العقد و
 ولا تكفي الكتابة فلم يقع القرينة على الامارة ولا يجب العمل بما يوجد بخط الميت وقيل ان
 عمل الوارثة بعضها في مهم العمل بجميعها وهو ضعيف ولا تقسم الوصية في معصية كمساعدة
 الظالم وكذا وصية المسلم للبيعة والكفيسة **الثاني** في الموصى ويعتبر فيه كمال العقل
 والحرية وفي وصية من يلم عشر في الميراث تردد والمرى الجواز ولو خرج نفسه بما فيه
 هلاكها ثم اوصى لم يقبل ولو اوصى ثم جرح قبلت والموصى الرجوع في الوصية متى شاء
الثالث في الموصى له ويشترط وجوده فلا تقسم للمعدوم ولا لمن ظن بقائه وقت ^{الوصية}
 فان ميتا وقسم الوصية للوارث كما تقسم للاجنبي والمحل يشترط وقوعه حيا ولذا مـ

والقوى ولو كان اجنبيا وفيه اقوال ولا نفهم القوي ولا المملوك غير الموصى ولو كان مملوكا
او اتم ولد نفهم لو اوصى للمكاتب قد تحرر بعهده مضت الوصية وقد رخصه من الحرية
وتفهم لعبد الموصى ومن يلقى ومكاتبه وام ولد له ويعتبر ما يوصى به للمملوك بعد
آخر وجه من الثلث فان كان بقدر قيمته واعتق وكان الموصى به للموثرته وان نراد
اعطى العبد المزايد وان نقص عن قيمته سمى العبد في النكاح وقيل ان كان قيمته ضعف
الوصية ابطال وفي المستند ضعف ولو اختلف عند موته وليس له عياله وعليه دين
فان كانت قيمته بقدر ما الدين مرتين حكم العتق والا يطل وفيه وجه آخر ضعيف ولو
اوصى لام ولد له حكم وهل يعق من الوصية او نصيب الولد فيه قولان فان اعتقت
من نصيب الولد كان لها الوصية وفي رواية اخرى يعق من الثلث ولها الوصية و
اطلاق الوصية يقتضي التسوية فلم ينص على التفضيل في الوصية لاختلاف واعاونه
بالتفضيل كالميراث والاشبه التسوية ولو اوصى لقرايته فهم المعروفون منه ويحكي
لمن يتقرب اليه باخراجه في الاسلام ولو اوصى لاهل بيته دخلوا لاولاد والاباء
والقول في الشبهة والميراث والسبيل والبر والفراخ كما ترى واذا مات الموصى له
قبل الموصى انتقل ما كان للموصى له الى ورثته فلم يرجع للموصى على الاقارب ولم يخلف وارثا
رجعت الى ورثة الموصى واذا مات الموصى له لم يترك له نصيب به ما شاء وتسمي
الوصية لذوي القرابة وارثا كان او غيرهم المراجع في الاوصياء يعتبر بهم التكليف
والاسلام وفي اعتبار العدالة تردد اشبه بها لا تعتبر اما لو اوصى الى عدل فمصر

بطلت وصيته ولا يرمى إلى الملوك إلا بأذن من لا يؤمهم إلى الصبي مستقالي كامل
 العقل لا منفردا ويتصرف الكامل حتى يبلغ الصبي ثم يشتركان وليس له نقض ما اقتضا
 الكامل قبل بلوغه ولا تقسم وصية المسلم إلى الكافر وتقسم من قبله وتقسم الوصية إلى
 المأثورة ولو أوصى المأثورة وأطلق أو شرط الإجماع نفيس لأحد هما إلا نفرد ولو
 تشاحا لم يحض إلا ما لا يد منه كونه اليتيم والمالك جبرها على الإجماع فإذا انتدرا
 جازا الاستبدال ولو اتفقتا القسمة لم يجز ولو جاز أحدهما فمالم يدا بالشرط
 لهما إلا نفردا تصرف كل واحد منهما وإن انفرد ويجوز أن يقتسم الموصي بقية الوصية
 والموصي إليه إذا وصيته ويعلم أن يلزم الرد ولو مات الموصي قبل بلوغه لزمت الوصية
 وإذا ظهر من الوصية خيانتا استبدل به والوصي أمين لا يفتن إلا من تفرط أو تعد
 ويجوز أن يستوفى دينه مما في يده وإن يقوم مال اليتيم على نفسه وإن يفتقره الكائن
 عليه ويجتنب ولاية الوصي بما عين له الموصي مما كان أو خصوصا أو يأخذ الوصي أجره
 المش ويؤخذ الكفاية هذا مع الحاجة وإن أذن لدفع الوصية المأثورة جاز ولو لم
 يؤذن فتولان أشبههما أنه لا يقيم ومن لا وصي له فإلزامه ولي تركته الخامس
 في الوصي به وفيه أطراف **الأول** في متعلق الوصية ويعتبر فيه الملك ولا تقسم بأكثر
 ولا بالآلات الموهوبة يرمى بالثبوت فما نقص ولو أوصى بزيادة عن الثلث ^{بغير الثلث} وبطل في الزائد
 فإن أجاز الوارثة بعد الوفاة مع من أجاز بعضهم فخصته فإن أجاز وأقبل
 الوفاة ففعلنا وهو قولان المروي اللزوم وملك الموصي به بعد الموت والحقيق ^{بغير الثلث}

هو القضي ويقسم الرعية بالمصارفة بالمال والملك الاصغر والاراضي بل يجب وغيره
 الواجب من الوصل والباقي من الثلث ولو حصل الجميع في الثلث بدأ بالواجب ولو
 اوصى بأشياء تقو حاقن رتب بدأ بالاول فالاول حتى يستوفي الثلث وبطل
 ما زاد وان اجمع اخذت من الثلث ووزع النقص على الجميع واذا اوصى بعتق من المالك
 دخل في ذلك المنفرد والمشارك **الثاني** في المجهدة من اوصى بجزء من ماله
 كان العشر وفي رواية السبع وفي اخر سبعم الثلث ولو اوصى بسهم كان ثلثا ولو اوصى
 كان سدسا ولو اوصى بجزء فثنى الوصي بجهادته في البر وقيل يرجع ميراثا ولو
 اوصى بسيف وهو في جن وطيلة دخل الجميع في الرعية على رواية يجزي عنها الشهادة
 وكذا اوصى بصندوق وفيه مال دخل المال في الرعية وكذا اوصى بسفينة وفيها
 طعام استناد الخمرى رواية ولا يجوز اخراج الولد من الارث ولو اوصى بالاب
 وغيره رواية اخرى مطهرة **الطرف الثالث** في احكام الرعية وفيه مسائل
الاولى اذا اوصى برعية ثم حجبها بمصادة لها عمل بالخير ولو لم تصادها عمل
 بالجميع فان حصر الثلث بدأ بالاول فالاول حتى يستوفي الثلث **الثانية** يشهدون
 بالمال بشهادة رجلين وشهادة اربع نسوة وشهادة الراحدة في الرجع وفي غيرها
 يشهدون بعين ترحد بالولاية فلا ثبت بشهادة رجلين **الثالثة** لو اشهد عديدين
 له على ان حمل الملوكة منه ثم ورثها خيرا لم ينفذ عتاقها ولا العمل بالنبوة مع وحكم
 له ويكره له تملكها **الرابعة** لا يقبل شهادة الرعي فيها هو وصي فيه ويقبل شهادته

لا وهي في ذلك الحيا مسطرة اذا وهي يعتق حبل لا وا علقته تحت الوفاة وليس
 له سواء اعتق ثلثة ولو اعتق ثلثة عند الوفاة ولما حال اعتق الباقي من ثلثة ولو اعتق
 ما اليك عند الوفاة او او هي يعتقهم لا حال سواء هم اعتق ثلثهم بالقرعة ولو لم يقيم اعق
 الاول فلا دل على سقوط الثلث وبطل ما زاد السواد مسطرة اذا وهي يعتق برقة اجزاء
 المذكور والاشقي والقصير في الخير ولو قال موته لزم فان لم يجز اعتق من لا يعرف
 بنصيب ولو طفا موته في صلته فاجازت بخلافها اجزات السابقة اذا وهي يعتق
 رابعة ثمن معين فان لم يجد ثمن الثلثة وان وجد باقل علقها ودفع اليه الفاضل ^{المتا}
 ثم فوات المراض كانت عشرة وطبعا لو فوات ثمن من الثلث والكانت متجزئة وكان فيها حجاب
 او عطيته بصفة فصولا في ثلثيهما انهما من الثلث اطلاقا قرأ ابراهيم الا جني في كان متهما
 على الرثة ففوت من الثلث ولو ففوت من الاصل والوارث مر الثلث على العقد يدين ومنهم
 من سوي بين القيمين المتساوية ابراهيم الجرام ودية النفس يعلق بها الدينون
 والوصايا كاسترا مراد الميت كتاب النكاح واقسامه ثلثة **الاول**
في الدائم وهو يستدعي فضلا **الاول** في صفة العقد واحكامه وادابها
 الصيغة فلايجاب والقبول ويشترط النطق بالحد لا الفاظ الثلثة تزوجك و
 المتك وعتقتك والقبول هو الهماء بالايجاب وهو يشترط وقوم تلك الاثا
 لمطابقا في الاصل ففوت من الاصل ولو اتى بلفظ الامر كقول الولي تزوجتها
 فانه تزوجك قبل يمين كما في فقتة سهل الساعدي ولو اتى بلفظ المستقبل كقول تزوجك

ان تزوجك فمذبحه ونسبها بان عن الصادق عليه السلام في الحق ان زوجك فاذن اقامته
 انعم فمضى اسمك ولو قال تزوجت بك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت معك لانه
 يتضمن اعادة السؤال ولا يشترط تقديم الايجاب ولا يخفى الترجمة مع العقد رة
 على النطق ويخفى مع العقد كالا عجم وكذا لاشارة للزوجين واما الحكم
 فمسائل الاولى لا حكم بفساد العصى ولا المجنون ولا السكران وفي رواية اذ
 تزوجت السكرى فنفها ثم افاقت فزويت او دخل بها فافاقت واثرت كان ما فيها الثا
 لا يشترط حضور شاهدين ولا ولي اذا كانت الزوجة بالقدرة شديدة على الا عظم
 الثالثة لو ادعى زوجية امرأته فدعت احقها زوجية فالحكم ببيتة الا ان يكون
 مع المرأة ما يرجع من دخول او تقدم تاريخه ولو عقد على امرأته فادعى اخرن جنتها لم يلق
 للزوج الا اسم البيتة الرابعة لو كان لرجل حدة فبات فزوج واحدة ولم يبعها
 ثم احتلفا في العقد وعليها ما لقول قبل الاب وعليها ان يعلم عليه التي فقد حاق العقد انكا
 الزوج رأت من العقد بل ولا واما الادب فثمان الاول ادب العقد
 ويستحب له ان يخبر من النساء اليك العفة الكريمة الاصل وان تعبد الله لا الجمال
 والحال فربما ختمها ويصلي ركعتين ويسأل الله تعالى ان يرازقه من النساء اعفهن واحفظهن
 فخرجوا واسمعن رزقا واعظمهن بركة ويستحب الاستهاد والاعلان والحفيظة امام
 العقد وايضا لا يكره والعرف والعرف وان يتزوج العقيم القسم الثا
 آداب الخلو يستحب صلوة ركعتين اذا اراد الدخول عليها والجماع وان يامرها

بمثل ذلك عند الاعتقال وان يجعل بينه وبينه على يافته او يكون على ظهره او يقول اللهم على
 كتابك ترجعها الى آخر الدعاء وان يكون المدخل ليلا ويسمى عند الجماع ويسأل الله
 تعالى ان يبرئها ولما ذكرنا ويكره الجماع ليلة الحنفوت ويوم الكسوف وعند الزوال
 وعند الغروب حتى يطلع الشفق وفي الحاق وبعد الفجر حتى تغرب الشمس وفي اول ليلة
 شهر الا شهر رمضان وفي ليلة النصف من كل شهر وفي السفر اذا لم يكن معه ماء للوضوء
 عند الرقعة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستديرها وفي السفينة
 وعاريا وعقيب الاحتلام قبل الغسل والوضوء والجماع وعند من ينظر اليه والنظر
 اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام عند المدخول فيه كراهية مسألك الاولى
 يجوز النظر الى وجه المرأة ثم ينكحها وكيفية وفي رواية الى مشعرها ومحاسنها
 وكذلك الى امة ثم ينكحها والى اهل الذمة لا تفن بمنزلة الاماء طم يكن
 لمنكح ويظهر الى حبيته وجنبه باطناً وظاهراً والى محارمه ما خلا العورة
 الثانية الوطئ في الدبر وفيه روايان اشهرها الجواز على كراهية الثالثة
 الرجل من الحرمة بغير اذنها قبل يحرم ويجب به دية النخعة عشرة دنانير وقيل
 كروية وهو شبهة ورفض في الاماء الرابعة لا يدخل المرأة حتى يمضي بها ثم
 سين ولو دخل قبل ذلك لم تحرم على الامم الخامسة لا يجوز للرجل ترك وطئ
 المرأة اكثر من اربعة اشهر السادسة يكون للمسافر ان يطرق اهله ليلا
 السابعة اذا دخل لبيبة لم يتلف نسوة فضاهاجرهم عليه وطبها ولم يخرج

لم يخرج من جماله ولولم ينفقا لهم تحريم على الامم **الفصل الثاني** في اولى
العقد لا ولاية في الحاكم غير الاب والجد للاب وان علا والوصى والمولى و
الحاكم ولاية الاب والجد ثمانية على الصغير ولو ذهبت بكاهن فبها فباع او غيره
ولا يشترط في ولاية الجد بقاء الاب وقيل يشترط وفي المستند ضعف ولا حيا
للصبي مع البلوغ وفي الصبي وكان اظهر انه كذلك ولو زوجه عليها لعقد السابق
فان اقرت بانبت عقد الجد وبقيت ولايتها على البالغ مع فساد عقله ^{كأنه} وان اقرت
ولا خيار له لو اذن والشيخ تزوج نفسها ولا ولاية عليها الاب ولا الصغير ولو
زوجه من غير اذنها وقف على بطلانها اياها البكر البالغة الرشيدة
فمنها بطلانها ولو كان ابوها خافق لها الافراد بالعقد دائما كان او متقطعا
وقيل العقد مشترك بينهما وبين الاب فلا ينفرد احد هما به وقيل ليس هالس
لالاب وليس لها معه امر ومن الاحكام من اذن لها في المتعة دون المدايم
ومنهم من عكس والاول اولى ولو عضلها الولى سقط اختيارها رضاها اجماعا
ولو تزوج الصغيرة غير الاب والجد وقف على رضاها عند البلوغ وكذا الصغير
والمولى ان تزوج المملوكة صغيرة وكبيرة بكر او ثيبا عاتلة ومجنونة ولا خيرة لها
وكذا العبد ولا تزوج الوصى الا من ينفق من العقل مع اعتبار المصلحة وكذلك
الحاكم يلحق بهذا الباب مسائل **الاولى** الوكيل في النكاح لا يزوجه
من نفسه ولو اذنت في ذلك والاشبه الجواز وقيل لا وهو رواية عامر الثانية

التام يفت على الاجازة في الحزب والعبد ويكتفى على الاجازة سكوت البكر ويعتبر
 في النسيب **الثالث** لانتم الامة الا باذن المولى ^{لو كان} او امرأته وفي رواية سيف
 يجوز نكاح الامهات من غير اذنها مقعة وهي منافية للاصل المراجعة اذ ازوج
 الابوان الصغيرين منهم وتوارثا ولا خيار لاحد مما عند البلوغ ولو تزوجها غير الابوين
 وقت على اجازتها ولو مات احد هما بطل العقد وسقط المهر والارث ولو بلغ
 احد هما ولباز ثم مات قبل من تركته نصيب الباقي فاذا بلغ احفظ انه لم يجز له الرضبة
 واعطى نصيبه **الخامسة** اذا تزوجها الاخوان برهقين فان يترجا اختارات
 ايها اشاعت وان كانا وكيلين وسبق احدهما فلعقد له ولو دخلت بالآخر لم يلق به
 الولد احد **الاول** بعد انقضاء العدة وانها المهر بالشبهة وان انقضا بطلا
 وقيل العقد عقد الكبر **السادسة** لا ولاية للام تكون زوجة الولد فجاز لهم ولو
 البكر بطل وقيل يلزم مهر المهر ويكفي حمل على حوى الوكالة عنه وسبق للمرأة ان تستاذن
 اباهما بكونا وثيقا وان توكل بها اذا لم يكن اب ولا جد وان تقول على الاكبر وان تختار
 خيرة من الانزواج **الفصل الثالث** في اسباب التحريم وهي ستة
الاول النسب ويحرم به سبع الام وان علمت البنت وان سقطت ولاخت وبنتها
 وان غفلت والعمدان امرت بقتل وكذلك الخالة وبنت الام وان غفلت **الثانية**
 الرضاع ويحرم منه ما يحرم من النسب وشروطه اربعة **الاول** ان
 يكون اللبن عن نكاح فلو دثر او كان عن ثديها لم ينشئ **الثاني** الكمية وهي ما انبت اللثم

الآخر مت المن جقة السبب الثالث المصاهرة والنظر في الوطى
 والنظر والحس اما الاول فمسيطة امرأة بالعقد او الملك حرمت عليه
 ام الموطوعة ولو ان علت وبناتها وان سفلن سواهن قبل الوطى او بعد لا حرم
 الموطوعة على اب الوطى وان علا على اولاده وان نزلوا ولو تجرد العقد عن
 الوطى حرمت امها عليه عينا على الامم وبناتها جميعا لا عينا ملوفا راق الام حلت
 البت ولا تحرم ملكة الابن على الاب بالملك وتحرم بالوطى وكذا مملوكة الاب
 ولا يجوز لاحد مما ان يطاع ملكة الآخر طالما لم يكن له عقد او تحليل نعم يجوز ان
 يقيم الاب ملكة ابنة الصغير على نفسه ثم يطأها ومن ثواب هذا
الفصل في تحريم اخت الزوجة جميعا لا عينا وكذا بنت اخت الزوجة ^{فانما كانت} ما ان
 احد لهما صوم ولا كذا لو ادخل العمة والحالة على بنت الاخ او الاخت ولو عند العمة ^{كان}
 والحالة فبادر بالعقد على بنت الاخ او الاخت كان العقد باطلا وقيل يتخير
 العمة والحالة بين الفسخ ولا مضاء او فسخ عقد صاوفي تحريم المصاهرة بوطى
 الشبهة ترددا شبهه ان لا يحرم واما الزنا فلا تحرم الزانية ولا الزوجة وان
 اصرت على الاشتهار وهل يشهره المصاهرة قبل نعم ان كان سابقا ولا يشترط
 والوجه ان لا يشهر ولو نفي بالعمة حرمت عليه بناتها وام الحس والنظر بما لا يجوز
 لعين الملك فنهى من يشهره الحرة على اب الملاصق ولما ظرو وولده ومنهم من
 خص التحريم بنظر اب والوجه انكراهية في ذلك ولا يتعدى التحريم الى

الى ام المومنة والمطهرة ولايتهما وليحق بهذا الفصل مسائل
 الاولى لو طلق اربعين فوطى واحدة حرمت عليه الاخرى ولو طوى اثنتي عشرة
 ولا تحرم الاولى واضطربت الروايات فمن بعضها تحرم الاولى حتى يخرج الثانية
 عن ملكه لا يعود في اخرى ان كان جاهلا لم تحرم وان كان عالما بمبايعه الثانية
 ليكره ان يقصد الحر على الامة وقيل يحرم لان عدم الطول ويختصى الفت الثالثة
 لا يجوز للعبد ان يتزوج الحر من حرمين او من اربع او من اربعة الرماح لا يجوز
 انكاح الامة على الحر الا باذنه او لا يكره ان كان العقد باطلا وقيل كان الحررة الميرة بين ابنتي
 وفتى في رواية لها ان تفسم عقد ففساها في رواية ضعف ولو دخل المرأة على الامة جاز
 الخيارات ان لم تعلم ولجميع بينهما في عقد ثم عقد الحررة دون الامة ^{للعقد} الخاصة لا يحل
 على ذات البعل فلا تحرم من نفقه ولو لم ينفقه في نفقه حرمت وكذا في النفقة السادسة السادسة
 من تزوج امرأة في عهد جاهل بالعد ففسد ولو دخل حرمت ولحق به الولد ولها
 المهر بوطى المشبهة وتم المدة فلول وتسايف اخرى للثاني وقيل بتحريم واحدة
 ولو كان طائفا حرمت بالعقد ولو تزوج محرما عالما حرمت عليه وان لم يدخل بها ولو كان
 جاهلا ففسد ولم تحرم ولو دخل السابعة من لا طيلازم فاقرب حرمت عليه لم الفل
 واحدة وبقيته السبب الواجب استيقاع العدد اذا استكمل الحر اربعيا لفظ حرمت
 ويحرم عليه من الاماء ما زاد على اثنين واذا استكمل العبد الحرتين او امرأتين الا باطرافهم عليه
 ولكل منهما ان يضيف المذك بالعد المنقطع وملك اليمن وانما اطلق واحد

من الأبرام حرم عليه ما زاد غبطة حتى يخرج من العدة أو تكون المطلقة بائنة وكذا الو
 طلاق امرأته وإراد النكاح اختها ولو تزوجها في عقد واحد بطل وقيل يتخير لهما شاء
 والرواية به مقطوعة ولو كان معه ثلث متزوج من اثنين في عقد فان سبق باحديهما
 دون اللاحقة وان قرن بينهما بطل فيها وقيل يتخير لهما شاء وفي رواية جميل لو تزوج
 خمسة في عقد يتخير اربعة او يغلب باثنين واذا استكملت طلقات ثلث حرمت تنكح وجايعها
 ولو كانت تحت عید واذا استكملت الامة طلقتين حرمت حتى تنكح وجايعها ولو كانت تحت
 حرم والمطلقة تسع اعددة تحرم على المطلق ابدا **السبب الخامس لللعان** ويثبت
 به التحريم المريد وكذا الوقت الزوج امرأته الصعاء او الحر ساعا يلزم **السبب**
السادس من الكفر ولا يجوز للمسلم ان يتكفر الكفاية اجماعا وفي الكفاية ولا يظن
 انه لا يجوز غبطة ويجوز معتق بالملك في اليهودية والنصرانية وفي المجوسية قولان اشتهرهما
 الجوزان ولو اريد احد الزوجين قبل المدخل وقم القسم في الحال ولو كان بعد المدخل وقف
 على انقضاء العدة الا ان يكون الزوج مولودا على الفطرة فانه لا يقبل حودة وقتن تزوجه
 حدة الوفاة واذا سلم تزوج الكفاية فهو على نكحه سواء كان قبل المدخل او بعده ولو
 اسلمت تزوجت كحده القسم في الحال ان كان قبل المدخل وقف على انقضاء العدة ان كان
 بعده وقيل ان كان بشرط الذمة كان نكحه باقيا ولا يمكن من المدخل عليها الحيل ولا
 من الخلو بهانها ولو غير الكفاية يثبت على انقضاء العدة باسلام ايها الاقرب ولو سلم
 الذم وعند الأبرام فادون لم يتخير ولو كان عند الكفر من الأبرام يتخير اربعة او يحار

عامر بن عبد الله عليه السلام ان ابا القاسم بن محمد بن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 في العدة وهو الحق بها وان خرجت من العدة فلا سبيل له عليها وفي الرواية ضعف حساس كل
 صبيح الا والى الثاني في الاسلوس شرط في صحة العقد وهو بشرط المساواة لايمان
 الاظهر لا لكنه يسقط ويتأكد في المنة نعم لا يحسم كالم الناصب ولا الناصبية المعلن
 العدة وانه لا هو البيت ولا يشترط تمكن الزوج من النفقة ولا تغيير الزوجية ولو تجدد الزوج
 عن الاثبات ويجوز كالم المهر بالمعد والمباشرة غير المباشرة والعربية الجعبي وبالعكس
 واذا خُطب المومن القادر على النفقة وجب اجابته وكان اخضع نسيان من هذا الولي
 كان عاصيا ويكره ان تزوج المومنة الفاسقة ويتأكد في شارب الخمر وان تزوج المومنة
 المخالفة ولا باس بالمستضعف والمستضعف من لا يعرف بعباد الثانية اذا انتسب اليه
 قبيلة ويان من غير هاتين روايتي الجلبى فتنم الكاس الثانية اذا تزوج امرأة ثم علم
 انها كانت نرنت فليس له القسم ولا الرجوع على الولي بالمهر وفي رواية لها الضد ان
 بما استحل من فرجها ويرجم به على الولي ولتشاء تركها الرابعة لا يجوز التعريض بالخطبة
 لذات العدة والرجعية ويجوز في غيرهما يحرم التعريض في المأثني الخامسة اذا خُطب
 فاجابت كره لغيره خطبتها ولا تحرم السادسة كالم الشغار باطلا وهو ان تزوج
 امرأتان بجلتين على ان مهر كل واحدة كالم الاخرى السابعة يكره العدة على القابلة
 المهرية وبقيها وان تزوج امينة بنت نهوجة اذا ولد لها بعد مفارقتها لها ولا باس بمن ولد لها
 قبل ذلك وان تزوج بلية كانت خرة لا مهر مع غيرها امية ويكره الزانية في ان تنوب القسم

الثاني في النكاح المقتطع والنظر في اركانها واحكامه و
اركانه اربعة الاول الصيغوهي يعتقد باحد الالفاظ
 الثلاثة خلعة وتلا علم الهدى يعتقد في الاصل بلفظ الا بلعة والتفصيل
الثاني في المزدوجة ويشترط كونها مسلمة او كتابية ولا تصح بالمشرك
 والنامسية ويجب اختيار المومنة العفيفة ولا يسألها عن جاهلها
 مع النعمة وليس شرط ان تكون بالترانية وليس شرط ان يستمتع ببكر
 ليس لها اب فان دخل فلا يفضها وليس صهر ما ولا حصر في عدد دهن
 ويحرم من يجتمع امه على حرة الا باذنها وان يدخل على المرأة
 بنت اخيه او اختها ما لم تأخذ **الثالث** المهر وذكره شرط
 ويكفي فيه للشاهدة ويتقدر بالتراضي ولو بكت من به ولو لم
 يدخل وذهبها المدة فلها النصف ويرجع بالنصف لو كان
 دفع المهر واذا دخل اعتقر المهر ولو اخلت بشيء من المدة
 قامها ولو بانى فساد العقد فلا مهر ان لم يدخل ولو دخل فلها
 ما اخذت ويمنع ما بقي والوجه انها تستوفيه مع جهالتها
 ويستعاد منها مع علمها ولو قيل بمهر المثل مع الدخول وجهها
 كان حسنا **الرابع** الاجل وهو شرط في العقد ويتقدر
 بتراضيهما كاليوم والليلة والسنة والشهر ولا يرد من يقينه

من نفيه ولا تقم بذكر المرأة والمرات مجردة عن نكاح
 معتد وفيه رواية بالجواز فيها ضعف وأما الأحكام
 فمسائل الأول الاحتلال بذكر المهر مع
 ذكر الأجل يبطل العقد وذكر المهر دون الأجل يقبله دأئنا
 الثانية لأحكام الشرط قبل العقد وتلزم لو ذكرت
 فيه الثالثة يجوز اشتراط أيتها الميلا أو نهارا أو
 أن لا يطأها في الفرج ولو برأيت به بعد العقد جاز و
 الغزل من دون أذنها وليحق به الولد وإن غزل لكن لو فاء
 لم يحتم إلى اللعان الرابعة لا يقع بالمتعة طلاق إجماعا
 ولا إيمان على الأظهر ويقع الظهار على تردد الخامسة
 لا يشتر بالمتعة ميراث وقال المرقفي يشترط لم يشترط
 السقوط نعم لو شرط الميراث لزم السادسة إذا
 انقضى أجلها فالعدة خفيستان على الأشهر والكائنات ممن يخص
 ولم تحض فحشه وأربعون يوما ولومات عنفا حتى العدة
 روايتان أشبههما أربعة أشهر وعشرة أيام
 السابعة لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء
 الاحتلال ولو أرادها وجها ملبقه واستأنف القسم

الثالث في نكاح الاماعة والنظر اما في العقد واما في الملك

اما العقد فليس العبد ولا الاماعة ان يعقد الانفسهما نكاحا مالم ياذن المولى ولو
 يادرا احدهما فحق وقوفه على الاجازة قولان ووقوفه على الاجازة اشبه وان اذ
 المولى ثبت في ذمته مولى العبد المهر والمنفعة وثبت لمولى الامة المهر ولو لم ياذن
 فالولد لهما وان اذن احدهما كان الولد للاخر وولد المملوكين رق لمولاهما ولو كانا
 يثنى فالولد بينهما بالسوية مالم يشترطه احدهما وان كان احد الابوين حرهما فولد حر
 الا ان يشترط المولى رقية على ترمده ولو تزوج الحرة من غير اذن مالكها فان وطأها
 قبل الاجازة عتقا فحر وان فالولد رق للمولى وعليه الحد والمهر وسيقف الحد لو كان
 جاهلا ون المهر والبيعة الولد وعليه قيمته يوم سقط حيا وكذا لو ادعت الحرية فترجها
 على ذلك وفي رواية يلزمه بالوطى عشرة الفقة كانت بكر او نصف الصبر كانت ثيبا
 ولو اولد لها فحكم بالبيعة ولو عجز سعى في قيمته ولو ابى عن التسعة قيل يفديهم الامام
 وفي المستند ضعف ولو لم يدخل بها فلا مهر ولو تزوجت الحرة عيدا مع العلم فلا
 مهر لها وولدها رقيق ومع الجهل يكون الولد حرا ولا يلزمها قيمته ويلزم العبد مهرها
 ان لم يكن مازدا وما يقيم به اذا تمهر ولو تسامع للملكان فلا مهر والولد رق لمولى الامة
 وكذا الزنا في بها المهر ولو اشترى الحر نصيب احد الشريكين من ماله وجبته بطل العقد
 ولو امضى الشريك العقد لم يحل وبالقيلس رواية فيها ضعف وكذا لو كان بعضهما
 حرا ولو لها مولاها مولاها على الزمان ففي جواز العقد عليها منقحة في تزواجها ترمده

ثم ردوا شيئا لم يتم ويستحب لمن تزوج عبدة أمة أن يعطيها شيئا ولو مات المولى
 كان لورثته الخيار في الإجازة أو الفسخ ولا خيار للأمة ثم الطول في ثلثة العتق
 والبيع والطلاق أم العتق فإذا عتقت أمة تخيرت في فسخ نکاحها ولو كان الزوج
 سزا على الظاهر ولا خيرة للعبد أو علق ولا الزوجة ولو كانت حرة وكنا تخير الأمة
 لو كانا مالك فاعتقا واعتقت ويجوز أن يتزوجها ويحل العتق صدق أو لقيته
 تقديم الزوج في العقد وقيل يشترط تقديم العتق وأم الولد يرد وإن كان ولدها بأية
 ولو مات جاز بيعها وتعلق بموت المولى من نصيب ولدها ولو عجز المصيب سعت في
 المختلف ولا يلزم الولد السعي على الأشيء وبيع مع وجود الولد في غنى رقبته إذا
 لم يكن غيره ها ولو اشترى الأمة نسبة فاعتقها وتزوجها وجعل صفتها مهرها فحل
 ثم مات ولم يترك ما يقوم بثمنها فالأشياء أن العتق لا يبطل ولا يرد الولد وقيل
 ببيع في ثمنها ويكون جله كالمسئلة رواية هشام بن سالم وأما البيع بعتد
 البطل تخير المشتري في الإجازة أو الفسخ تخيرا على الفور وكذا البيع العبد ونحوه
 أمة وكذا قيل لو كان تحت حرة لرواية فيها ضعف ولو كانا مالك فباعهما لا شتر
 فكل منهما الخيار وكذا الوبايع أحد هاهم ثبت العقد مالم يرض كل واحد منهما
 ويملك المولى المهر بالعقد فإن دخل الزوج استقر المهر ولا يسقط الوبايع أو لو
 باع قبل الدخول سقط فإن لجاز للمشتري كان له المهر لأن الإجازة كالعقد
 وأما الطلاق فإذا كانت نروجة العبد حرة أو أمة لم يرد مولاه فالطلاق

بيد ولا ليس لمولاه اجبارا ولو كانت امة لملا كان النكاح الى المهر ولا يشترط
 لفظ الطلاق **النظر الثاني في الملك وهو نوعان الاول**
 ملك الموقوفة ولا حصر في النكاح به واذا تزوج امة حرمت عليه وطيا ولما ونظر الشبهة
 ما دام في العقد وليس للمولى امتزاعها ولو باعها تحتير المشتري دونها ولا يحل
 لاحد الشريكين وطى المشتري كونه يجرى ابيعاع ذوات الانه وابع من اهل الحرب ايتانهم
 وبانهم ولو ملك الامة في عقد فاحل له وطيا بالعقد وان لم يشتر بها ولا يحل لغيره
 حتى تعتق كالحرية ويمكك الاب موطوعة ابنة وان حرم عليه وطيا وكذا الابن
النوع الثاني ملك المنققة وصيغة ان يقول احللت لك وطيا او جعلتك
 في حلي من وطيا ولم يلقدهما الشيم والشم الاخرين طفيف الا باحة ومنع لفظ
 العارية وهو باحة او عقد قاله المحدث وهو عقد منققة وفي تحليل امة
 لمملوكه تردد ومساواتها لاجنبى ابنة ولو ملك بعض الامة فاحلته نفسها لم يحرم
 وتحليل الشريك ترد ووجه الممنع وليست بيم ما قبله اللفظ فلو احل التليل اتفق
 عليه وكذا اللبس لكن لو احل الوطى حل له ما دونه ولو احل الحد مة لم يقر من الوطى وكذا
 لا تبقيم الخدمة بتجليل الوطى وولد المحللة حر فان شرط الحرية في العقد فلا ميبيل
 على الاب وان لم يشترط ففي الزامه قيمة الولد وايضا ان اشبهها بالانكاح لا تلزم ولا باس
 ان يطال الامة وفي البتة غيرا وان ينام بين امين ويكره في الحر اتر وكذا الكبر وطى
 الفاحشة ومن ولدت من الزنا ويلحق بالنكاح النظر في امور خمسة

ختمة الاول في العيوب والمبطلات في أحكامها وأقسامها عيوب الرجل اربعة
 الجنون والخصاء والعن والجرب وعيوب المرأة سبعة الجنون والجذام والبهرص و
 القرن ولا نقض والمعي ولا تقاعد وفي المرقن ثم حد اشبه بقوة عيبا لانه يمنع الوطى ولا
 تردد بالعور ولا بالزنا ولو حدث فيه ولا العرج على الاشبه **واما الاحكام**
فمسائل الاول لا ينضم النكاح بالعيب المتجدد بعد الدخول وفي المتجدد
 بعد العقد ثم رد عد العن وقيل تقسم المرأة بجنون الرجل المستقر في الاوقات
 الصلوة وان تجدد **الثانية** الخيارات فيه على الفهر وكذا في النكاح **الثالثة**
 الفسقم فيمليس طلاقا فلا يطرد معه نصف المهر **الرابعة** لا يفتقر الفسقم بالعيوب
 الى الحكم ويقع في العن قرب الاجل **الخامسة** اذا قسم الزوج قبل الدخول
 فلا مهر ولو قسم بعده فلها المسمى ويرجع به الزوج على المذلل وان افسخت الزوجه
 قبل الدخول فلا مهر الا في ^{العتق} ولو كان بعد فلها المسمى واذا افسخت في الخصاء ثبت لها
 المهر مع الخلوة ويعذر **السادسة** لو ادعت عتنة فانكروا لقول قوله مع
 عينية وهم بثبوت ثبوت لها الخيارات ولو كان متجدا اذا عجز عن وطئها قبل او دبرها
 وعن وطئ غيره ها لو ادعى الوطى فانكروا لقول قوله مع عينية **السابعة** ان جهزت
 مع العن فلا بحث وان رفعت امرها الى الحاكم اجلها سنة من حين الترافع فان
 عجز عنها وعن غيرها فلها الفسقم ونصف المهر قيمة لو تزوج على انفا حر لا
 فبات امة فله الفسقم ولا مهر لو لم يدخل ولو دخل فلها المهر على الاشبه ويرجع

به على المدلس ويقبل موثقنا العشرة ونصف العشر لو لم يكن مدلسا وكذا انفسهم
 هي لو بان ثمة وجها ملوكا ولا مهر قبل المدخل ولها المهر ببدء ولو اشترط كونهما بنت
 ماهرة فبانت بنت امه فله النصف ولا مهر وثبت لو دخل ولو تزوج بنت الماهرة
 دخلت عليه بنت الامه وها ولها المهر مع الوطى بالشبهة ويرجع به على من
 ساقها اليه ولتزوج ولو تزوج اثنان فدخلت امرأة كل واحد منهما على الآخر
 كان لكل موطوعة مهر المثل على الوطى للشبهة وعليها العدة وتعاد على من وجها
 وعليه مهرها الاصل ولو تزوجها بكونها ثيبا فلا رد وفي رواية ينقض
 مهرها **النظر الثاني** في المهر وفيه اطراف **الاول** كل ما يملكه المسلم
 يكون مهر عينا كان او دينا او منقصة كعقلم الصنعة والسورة ويستوى فيه
 الزوج والا جعبي ولو جعلت المهر استيجارة مدة فمحلان اشبهت الجاز ولا نقد
 للمهر في القلة ولا في الكثرة على الاشبه بل يقدر بالسراقة ولا بد من تعينه بالوصف
 او الاشارة ويكفي المشاهدة من كليمه ووزنه ولو تزوجها على خادم ولم يعين
 فلها وسط وكذا الرقلا على ادان البيت ولو قال على السنة كان خصما سنة درهم
 ولو مسمى فامهرها ولا يميز شيئا سقط مسمى له ولو عقد الذميان على خم او خنزير
 حرم ولو اسلم او اسلم احد صاحبه قبل القبض فلها القيمة عينا كان او مضمونا
 ولا يجوز عقد المسلم على الخمر ولو عقد حرم ولها مهر البنت ^{المثل} وقيل يبطل العقد
الطرف الثاني التوقيف ولا يشترط في الصحة ذكر المهر فلو اقبل او شرط

أو شرط إلا مهره فالحق صحيح ولو طلق طلاق المنة قبل الدخول وبعد ولها
 مهر المثل ويعتبر في مهر المثل حالها في الشرف وفي المنة حالها كالفني فيتم بالثوب
 المرقع أو عشرة دنانير فزيد والخير بالحق والدمهم والمتوسط بينهما ولو جمل
 الحكم لأحدهما في نقد من المهرهم وبحكم الزوج بانشاء وان قل وان حكمت المرأة
 لم يقبض مهر المستد لو مات الحكم قبل الدخول فلم يدرى لها المنة **الطرف**
الثالث في الأحكام وهي عشرة الأول تلك المرأة المهر بالعقد ينصف
 بالطلاق وليستقر بالدخول وهو الوطى قبل أو دبر أو لا يسقط بالطلاق منه لم
 يقبض ولا يستقر بمجرد الخلوة علم الاستسار الثاني قبل أو لم يسم لهما مهر أو قدم لها
 شيئاً قبل الدخول كان ذلك مهر ما لم يلق غير **الثالث** إذا طلق قبل الدخول
 رجع بالنصف النكاح انقبضت وطالت بالنصف إن لم يكن انقبض ولا استعيد الزوج
 ما يجتهد من النكاح بين العقد والطلاق متصلاً كان كالصبي أو منفصلاً كالولد و
 لو كان النكاح من مجرد الوقت العقد رجع بنصفه كالحمل ولو كان المهر فليعلم منقته وعلم
 فعلها رجع بنصف اجرتها ولو أبرأته من الصداق رجع بنصف الواجب لو أمهرها
 من مبرأة ثم طلق صارت بينهما نصفين وقيل يبطل المدبر ويجعلها مهر أو هو شبه
 الخامس لو أعطاها عرض المهر مشأاً أو عيلاً أو شيئاً ثم طلق رجع بنصف
 المسمى دون العرض **السادس** إذا شرط في العقد ما يخالف المشروع فسد
 الشرط دون العقد والمهر كالشرط إن لا يتزوج أو لا يتسمي وكذا الوشرط يستلم

المهر فاجل فان ماخره تعلقا عقد الما الشرطت الا يقصدها المهر من المهر
باعتري ومنهم من خص جواز الشرط بالمعة المتساوية لشرط لا يخرجها من
ولو شرط لها مائة ان خرجت معه وخمسين ان لم تخرج فان اخرجها الى بلد المهر
لم يرد له منه المائة وان ارادها الى بلد الاسلام فله الشرط التام من لو اختلفا في اصل
المهر فاقول قول الزوج مع ميمته ولو كان بعد الدخول وكذا لو خلا بها فادعت المواقعة
التام مع بعض الاب مهر ولده الصغير ان لم يكن له مال وقت العقد ولو كان له مال
كان على الولد العاشق للمراة ان تتم حق يقبض مهرها وهو لها ذلك بعد الدخول
فيه فلو ان استبها التمس كذلك النظر الثالث في القسم والنشور والشقاق
اما القسم فخرية الواحدة ليلة ولاشتين يلمان وثلاثة ثلث والقاض من
الا به ان يقصده حيث شاء ولو كن اربا فكل واحد ليلة ولا يجوز الاخلال الا مع
العذر او الاذن والطلب المضاجعة لا المواقعة ويحقق الوجوب بالليل وفي رواية الكرخ
انها عليه ان يكون عند ما في ليلتها ويظل عند ما في صبيحتها وان اجمعت مع المرأة
بالعقد للمرة يلمان ولا لاة ليلة والكتابة كالامة ولا قسمه للوطوءة بالملك ويحقق
البكر عند الدخول بنت الى سبع والثيب بنتك ويستحب التسوية بين الزوجات في
الاتفاق والطلاق والجماع وان يكون في صبيحة كل ليلة عند صاحبها اما النشور
تقوا ارتفاع احد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له فمضى طهر من المرأة اما العصيان
وعظما فان لم يتم جرحا في المصميم وصورة ان يوليها طهره في الفراق فان لم يتم فمضى بها

نظر بها مقتصر على ما يؤول معه طاعتها ما لم يكن مبرحاً ولو كان المشتري متعلقاً بالبطنية
 بمقتضى ما ولو تراك بعض ما يجب عليه أو كلها استماله لجاز له القبول أما الشقاق
 فهو ان يكره كل منهما صاحبه فاذن خلق الاستمرار بعينه كل منهما حكماساً اهله والواقعة
 الزوجان بينهما الحاكم ويحتمل ان يكونا اجنبيين وامرئتهما حكيم لا توكل بينهما ان احق
 ولا يفرقان الا مع اذن الزوجين في الطلاق والمهر أو في الميراث ولو اختلف الحكمان لم يعض
 له الحاكم النظر الرابع في احكام الاولاد فلهذا الزوج الدائمة يلحق به مع المدخل و
 ستة اشهر من حين الوطى بهما ومعسلة الحواشي او اقرب وهي ستة اشهر من حين الوطى
 وقيل عشرة اشهر وهو حسن وقيل ستة وهو متروك فلو اختلفا او غاب عنها عشرة اشهر
 فولدت بعد لم يلحق به ولو انكر المدخل قال قولي قوله مع ميمته ولو اختلفت به ثم انكر
 الولد ثم ينق عنه الا باعوان ولو ائتمها بالفجر او شاهد زناها لم ينجس له نفيه ولحق به
 ولو نكاه لم ينق عنه الا باعوان وكذا لو اختلفا في مدة البلادة والزم في بامره وقيل
 الحاقه به وان تزوجا وكذا لو اجملا منه خيرة زناهما ولو طلق به وجف فحدثت وتزوجت
 است ولدت من ستة اشهر فهو لاوله ولو كان ستة اشهر فصاعداً فهو للاخير ولو لم تزوج
 فهو لاوله ما لم يتجاوز اقصى الحواشي وكذا الحكم في الامه لو باعها بعد الوطى وولد الموطوعه بها
 يلحق بالمولى ويلزمه الاثر ارساكن لو نكاه انتفى طاهر ولا يثبت بينهما العان ولو اختلفت
 به بعد النفي لم يلحق به وفي حكمه ولد الممتعة وكل من اقرب يولد ثم نكاه لم يقبل نفيه ولو طلق المولى
 واجنبي حكم به للمولى فان حصل منه اماره يغلب معه طلق انطلس منه لم ينجس له الحاقه ولا

بل نسبته ان يومى له بشى ولا يورثه ميراث الاولاد ولو طلقها البائت والمشتري
 ما قبله للمشتري الا ان يقصر الزمان ع - سنة اشهر ولو طلقها المشتري كون فولدت و
 ثلث احوه اقرع بينهم ولحق بم - يخرج اسمه ويغرم حصص الباقين من قيمته وقيمة امه
 ولا يجوز نفق الولد لمكان العز وكلام القصة بالزنا والمطوعة بالشبهة يلحق ولدها
 بالوطى ولو تزوج امرأة فظنه خلوها فبانت له ^{الاول} ت على بعد الاصل ادمى الثاني
 وكان الاولاد للوطى مع الشرائط ويلحق بذلك احكام الولادة ^{استنفا}
 استنفاه النساء بالمراهة وجوب الامم عد من ولا باس بالزوجه وان وجدن وسحب
 غسل المولود والاذن في اذنه اليمنى والا فمئة في اليسرى وتحنيكه بقرية الحسين عليه
 السلام وبعائه الفرات ومم حرمه بما عذب ولم يوجد الاماء علم خلطه بالصل
 او القم وقيمته بالسماء المستحقة وان يكنه ويكره ان يملكه محمد يابى القاسم وان
 يسمى حكما او حكما او خالدا او حارثا او فلكا او فزرا او سقيب حتى تاسع يوم السابع
 مقدما على الحقيقة والمصدق بوزن شعرة ذهبيا او فضة ويكره القنارح وسقيب
 ثقب اذنه ونقائه فيه ولو اترجاز ولو بلغ وجب عليه الاحتقان وخفض الجارية
 مستحب وان يلق عنه فيه ايضا ولا يجرى الصدقة بمثلها ولو عجزت وقم الملكة و
 يستحب فيها شرط الاخمية وان يخص القابلة بالورك والرجل ولو كانت ذمية
 اعطيت ثمن المربع ولو لم يكن قابله تصدقت به الام ولو لم يعن الولد استحب للولد
 اذا بلغ ولوطات الصبي في السابع قبل الزوال اسقطت ولوطات بعد الزوال لم ^{سقط}

لم يسقط الاستحياء وكيفية ان ياكل منها الرأى ان يكسر شيء من عظامها بل يقصد
 مقاصد الاعضاء ومن التواضع الرضاع والخصانة وافضل
 ما رضع لبن امه ولا يجبر الحرة على رضاع ولدها ويجبر الامة مولاهما والحرة الاجرة
 على الاب ان اختارت الرضاع وكذا الواضعة حادتها ولو كان الاب ميتا فمن
 حال الرضع بعدة الرضاع حلال ويجوز الاقتصار على احد وعشرين شهرا الا
 اقل والزيادة شهرين لا اكثر ولا يلزم الوالد اجرة ما زاد عن حولين و
 الام احق بالرضاع اذا تقوعت او قصت بما يطلب غيرها ولو طلبت زيادة عما تم
 غيرها فلا يلزم نزعها واسترضاع غيرها واما الخصانة فالام احق بالولد
 مدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة واذا افضل فالحرة احق بالبت التي تسيم
 وقيل في القسم والاب احق بالابن فلوتر وجب الام سقطت خصانتها ولو مات الاب فالام
 احق به من الرضى وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت الام الحرة احق به ولو تزوجت
 فان احق بالخصانة له النظر الى خمس النفقات واسبابها ثلثة الزوجية والقرابة
 وملك اما الزوجية فيرجب نفقتها شرطان العقد الدائم فلا نفقة لمنسقم بها
 والمكين الكامل فلا نفقة للناشرة ولو امتقت بعد زرعى لم تسقط كالمرض والحين
 وفعل الواجب اما المندوب فان منتهامته فتمت سقطت نفقتها وتحت
 الزوجية النفقة ولو كانت ذمية او امة وكذا انسحقه المطلقة الزوجية دون البائن
 والمتوفى عنها زوجها الا ان يكون حاملا فليبت نفقتها في الطلاق على الزوج حتى تضع

وفي الوفاة في ضيق المهر على أحد الرأيتين وثققة الزوجة مقدومة على ثققة المهر
ويضيقات وأما القرارية فالثقة على الابوين والاولاد والارثة وفيمن على
من الاياع والامهات ثم حواشي الزوم ولا تجب على غيرهم من الاقارب بل تستحب
ويتاكد في الوارث ويشترط في الزوج الفقير والغني عن الكسب ولا تقدر الثقة
بلا يجب بذل الكفاية من الطعام والكسوة والسكن وثققة الولد على الاب ومنه
او فقير وعلى اب الاب وان على متهاد مع عدم تجميد على الام واباها الاقرب لا فقير
ولا يقضي ثقة الاقارب لوفاة وأما المملوك ثقة واجبة على مولاه وكذا
الامة ومير جعفر في الثقة الى طاعة ماله امتلاك المولى ويجوز فخا رجة المملوك
على من يثق فافضل يكون له فان كفاه والا اتم المولى يجب الثقة على اليها ثم المملوك فان
استتم ملكها اجبر على بيعها او تخييرها ان كانت مقصورة بالذبح كتاب الطلاق
والنظر في اركانها وانما سهو ولو لجهة الركن الاول في المطلق ويعتبر فيه البلوغ
والعقل والاختيار والعقد فلا اعتبار بطلاق الصبي وفيمن يلزم عشرة رعاية بالخيار
فيها ضعف وطلاق منه الركن لم يقع الا ان يعلم قاسد العقد ولا يصح طلاق المجنون و
لا السكران ولا الكراهة ولا الغضب مع ارضاع العقد الركن الثاني في
في المصلحة ويشترط فيها الزوجية والدوام والطهارة من الحيض والنفا من اذا كانت
مدخولا بها وزوجها حاضر معها ولو كان غائبا علم وفي قد ر الغيبة اضطراب
محصله اتفاقهما من ظهر الى آخر ولو خرج في ظهر لم يقر بها فيه صح طلاقها من غير

بعد الطلاق الحقة وثبت برؤية الحرام **الثالث** وهو مقصود من تقاسم
 المشركين يومئذ لخطائهم والبيت الذي من العدة والدة على كل واحد **الثالث**
 في المستترية وهي التي لا تحيض وفي سنة من يتحصن وعد ثلاثة أشهر وهذا
 المستور والخفيض وقد باسبغها العالومات في الثالث حجة وتعرف الثانية أو
 الثالثة صيرت تسعة أشهر لاحتمال الطهر ثم اعتدت بثلاثة أشهر وفي رواية
 ثمانية أشهر ثم تعد بثلاثة أشهر واحد على الصغيرة ولا يائسة على الأشهر وفي
 حد الياس ما وياتي أن أشهرها خمسة سنين ولو رأت المظنة للحيض مرة ثم بلغت
 اليأس اكملت العدة فبغيره ولو كانت لا تحيض إلا خمسة أشهر أو ستة اعتدت
 بالأشهر المراسم في الحامر وعدتها في الطلاق والوضع ولو بعد الطلاق بلسنة ولم يكن
 ناقصا من خمسة حملا ولو طلقها فاعتدت للحمل ربعيها حتى يولد ولو وضعت ثلثاها
 به على تردد ولم تنكح حتى يقسم الآخر ولو طلقها رجعا ثم مات استأنفت عدة الوفاة
 ولو كانت بلائيا انتفرت على علم عدة الطلاق **الخامس** في عدة الرقات بعد
 الطهارة بأربعة أشهر وعشرا إذا كانت حائلا صغيرة كانت أو كبيرة ودخل بها أو لم يدخل
 وطبقت الأجلين كانت حائلا ولو لم يزل دهره ترك الزينة دون المطلقة ولا
 على الأمة **السادس** في المفقود لا خيار له رجعة إن نكح جبره أو كان له ولي يثق
 عليها ثم ارتفعت الأثران ورافت امرأته إلى الحاكم أجلا أو اربع سنين فإن وجدته ولا
 امرأته بعد الوقت ثم أباحتها الحاكم فإن بطل في العدة فهو طلاق بها وإن خرجت وتزوج

فلا يبطل له وان خرجت وامتن وجن فلو ان اظهرها انه لا يبطل له عليها السابع
وعدة الاماء والاستبراء وعدة الامة في الطلاق مع المدخول قران وهما اظهران على
الاستبراء ولو كانت مستبرا فحقة واربعون يوما تحت حيد كانت او تحت حر ولو اعتقت
ثم طلقها لم ياعددة للمرة ولما اوطقها رجعا ثم اعتقت في العدة اكملت عدة للمرة و
لو طلقها باثنا عشر عددة الامة وعدة الذمية للمرة في الطلاق وان كان على الاستبراء بعد
الامة من الوفاة يشهرين وخمسة ايام ولو كانت حائلا اعتدت مع ذلك بالخصم اياها
ام الولد فقد من وفات الزوج كالمرأة ولو طلقها الزوج رخصية ثم طلق وهي في العدة
استأنفت عدة المرأة ولو لم تكن ام ولد استأنفت عدة الامة للوفات ولو مات زوجها
الامة ثم اعتقت اتمت عدة المرأة لغيرها في الحرية ولو وطئ الولي اتمت ثم اعتقها اعتدت
سلاسة امرأه ولو كانت زوجة الحرامه فاباها فطهرت كما حاد له وطئها من غير استبراء
فتمتة لا يجوز ان يطلق رجعا الى بحر من الزوج من بنية الا ان تأتي بفكحة وهو على
بيل الحد وقيل امكنه ان تزوي اهل ولا يخرج هي فان اضبطت خرجت بعد انصاف
الليل وعادت قبل البهر ولا يلزم حلك في الميائن ولا المتوفى عنها بنت كل منهما حيث
ساعت وتعد المطلقة من حين الطلاق حلقا كان المطلق او غائبا اذا حرمت الوقت
وفي الوفاة من حين يبلغها الخبر كتاب الخلع والمباراة والكلام في العقد
والشرائط واللوحي وصيغة الخلع ان يقول خلتك او فلانة فخلعتك على كذا وكذا فخلعتك
علم الكس فم يقل الشيم لا حتى يتبع بالطلاق ولو تزوج كان طلاق عند الرقعي وضمتا

غير ترضي ولو اتفق في الحيض والحيض ترضي كالتأنيب ويشترط أن يتم وهو من يتحقق
 ظهراً لم يجز معاينه وليسقط اعتباراً في الصغيرة والبالغة والحامل المستترية
 فإن تأخرت الحيضة صيرت ثلثة أشهر ولا يقم طلاقاً قبله وفي أشهر الطبعين
 المطلقة تردد **الركن الثالث** في الصغيرة ويقصر على طلاق تحصيل الموضع
 الاتفاق ولا يقع بحليلة ولا بريبة وكذا لو ادعى ويقم ولو قبل طلاق فلا
 محال نعم ويشترط تجريد عن الشرط والصفة ولو بشر الطقة بأشدين أو ثلث حمت
 واحدة وبطل التفسير وبطل الطلاق ولو كان المطلق يعقد الثلث لزمه
الركن الرابع في الإشهاد ولا بد من شاهدين يسمعان ولا يشترط
 استدعائهما إلى السماع ويعتبر فيهما العدالة ونقص الأصحاب يكفي بالإسلام
 ولو طلق ولم يشهد ثم شهد كان الأول نفياً ولا يقرب فيه شهادة النساء المظن
الباقى في إقسامه وينقسم إلى بدعي وسنة فالبدعي طلاق الحائض الحائض
 مع الدخول وحضور الزوج أو غيبته دون البلدة المسترخية وفي ظن قد فر بها فيه
 وطلاق الثلاث المرسلة وكله لا يقم وطلاق السنة ثلاث بائن ورجعي وللعدة
 فالبائن ما لا يقم معه الرجعة وهو طلاق البالغة على الأظهر ومن لم يدخل بها والصغيرة
 والمحلمة والمباراة عالم ترجع في البدر والمطلقة ثلاثاً بئنها رجعتان والرجعي ما قسم
 معه الرجعة ولو لم يرجع وطلاق العدة ما يرجع فيه ويؤاخذ ثم طلاق في التامع
 شتماً ما يؤيد وما عداهما تحريم في كل ثالث حتى تنكح زوجاً غيره وهما مأموران

الاول لا ينعقد استيفاء المدة تخريماً الثانية الثانية يوم طلاق الحامل
 لثلاثة كما يعبر المدة على الاشياء **الثالثة** يعبر ان يطلق ثانية في الطهر الذي يطلق فيه
 وراجم فيه وان لم يطهر لكن لا يعبر المدة **الرابعة** لو طلق قائماً ثم حضه ودخل بها
 ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه ولا يشية ولو ادعى ما لم يقبل **الخامسة** اذا طلق
 العايب وارااد العقد على اشغ او على خاصة تريض تسعة اشهر احياء المظ
الثالث في النواحي وفيه مقاصد يكره الطلاق للمريض ويقع لو طلق ومرت ثروته
 في العقد الرجعية وقته هي لكانت الطلاق بائناً للمنساة فلم تنجح اولى بدور من مرضه
المقصد الثاني في المحل ويصير فيه البلوغ والوطى في القيد
 بالعقد الصحيح الدائم وهو يحد معلون الثلاث فيه روايان اشهر هما انه يحد
 ولو ادعت انها تزوجت ودخل بغيره لم ينعقد القبول اذا كانت ثبقة **المقصد**
الثالث في الرجعة تقوم نطقاً بغيره راجعت وفلا كالوطى والقبلة واللمس بالشفة
 ولو انكر الطلاق وكان بهجة فلا يجب في الرجعة الا الشهاديل يستحب درجته الاخر من
 بالاشارة وفي رواية بلخذ الصانع ولو ادعت انقضاء المدة في الزمان لم يكن مقبول
المقصد الرابع في المدة و **فصل الاول** لا عدة على
 من لم يدخل بها عد المتوفى عنها زوجها ونحو النكاح الوطى قبل او دبر ولا يجب
المحلوة الثاني في المستقيمة الحيض وهي تسعة اشهر اطلاقاً على الاشهر اذا
 كانت حرة وان كانت تحت عيد وتحتب الطهر الذي طهرت فيه ولو طهرت بعد

مرفوعاً عند الشيخ لوقال به تو عجزوا وادعوا ان يكون قديرة في الخلق لا قد مر
فيه بل يجوز ان يأخذ منكم انك اعموا وصل اليها منه ولا بد من تعيين القديرة وصفا
او اشارته واما شرطه فيصير في الخلق المبلوغ وكلا العقل والاختيار والعقد وفي
المخلقة مع المدخول الظاهر الذي لم يجامعها فيه اذا كان نرجها حاضر او كان مثلهما
تحقق وان يكون الكراهية من ملاحظة مريحا ولا يجب لوقالت لا يدخل عليك من
كثرة بل يستوجب ويصم خلم الحامل مع الدم ولو قيل انها تحقق ويعتبر في العقد خلك
خاصدين من لين ويتردد عن الشرط ولا بأس بشرطه فيقضي العقد كما في الشرط
الرجوع ان رجعت واما اللواحق فمسائل الاولى لو خلعها
الاخلاق ملزمة لم يصح ولم يملك القديرة الثانية لارجعة الخاتم فمهم ورجعت
في البذل رجع ان شاء وبشرط رجوعها في العدة ثم لا رجوع الثالثة لو اراد
مراجعتها ولم ترجع في البذل افقر الى عقد جديد في العدة او بعد حال الرجعة
لا توارث بين المتولين ولو مات احد هما في العدة لا يقطع العصمة بينهما
والمباراة وهو ان يقول بامتنك على كذا وهي تزمت على كراهية الزوجين
كل منهما صاحبه وبشرط اتباعها بالطلاق على قول لاكثر والشرائط المعبرة في
الخاتم والمخلقة مشروطة فهنا لا رجوع للزوج الا ان ترجع في البذل واذا اخرجت
من العدة فلا رجوع لهما ويجوز ان يناديها فبذل وصل اليها منه فادون ولا يحل
له ما زاد عنه كتاب الظهار وينعقد بقوله انت على كراهي ان انفقت

حروف الصلوة وكذا يقع لوشهها بظهور رَحْمَ نبيها ورضاها ولو قلنا كسرها هي اويد هل
 لم يقع وقيل يقع من وايتها في المصنف وليشترط ان يسعم نقطة وشاهد
 اعدروا في جمعة مع الشرائط وايتان اشهرهما الصفة ولا يقع في عين ولا اضرا
 ولا عصب ولا سكر ويعتبر في المظاهر البلوغ وكال العقل والاختيار والعقد وفي المظاهر
 ظهر الذي لم يجامعها اذا كان نرجها حاضرا ومثلها من تخفى وفي اشتراط الدخول تهرد
 والمروى الا شراط وفي وقوعه بالمصنف بها لان اشهرها الوقوع وكذا الموطوعة بالمال
 والمروى انها كالحرة وهما مسائل **الاولى** الكفارة تجب بالعود وهو ارادة
 الوطى والا قرب السكاستقرار لوجوبها **الثانية** لوطعها در اجرة العدة لم تحل حتى
 يكفر ولو خرجت فاستأنف الكاف منية وايتان اشهرها ان كاهارة **الثالثة** لوطعها
 من امر بم نفق واحد لزمه امر بم كفارات وفي رواية كفارة واحدة وكذا البحث لو كرر
 طهر الواحد **الرابعة** في الوطى قبل التكفير فلو وطى طاهر الزمة كفارتان ولو
 كرر لزمه بكل وطى كفارة **الخامسة** اذا اطلق الطاهر من تحت كفارة ولو طقه بشرط
 لم تحرم حتى يحصل الشرط وقال بعض الاصحاب ادبواقم وهو بعيد ويقرب اذا كان الوطى
 هو الشرط **السادسة** اذا عجز عن الكفارة قبل مجرم وطعها حتى يكفر وقيل تجزى
 بالا ستغفار وهو شبه **السابعة** مدة التريص ثلثة اشهر من حين المرافعة و
 عند انقضاءها يضيئ عليه حتى يفي اوطق كتاب **الايلاء** ولا يفقد الا
 باسم الله سبحانه فلو طقت بالطلاق والصلاق لم يسعم ولا يفقد الا في اضرا ولو طقت

حلف بصلح لم ينفذ كما لو حلف لاستقر بها بالصلح بصلح اللين ولا شيء
 يكون مطلقا الذي يدعى اربعة اشهر ويعتبر في المولى المبلوغ وكما انفق و
 الاختيار والعقد وفي المهر الزوجية والدخول وفي وقوعه بالجمعة بها ولا
 المردى انه لا يقع واذا رافقه انظر كما اربعة اشهر فان اصر على الامتناع
 ثم رافقه بعد المدة خيرة الحاكم بين الفينة والطلاق فان امتنع حبسه وضيق
 عليه في المطعم والمشرب حتى يكفر ويغفر ويطلق واذا طلق وقهر رجيا وعليها الفدية
 من يوم طلقها ولو ادعى الفينة فذكرت في القول قسم عينية وهو يشترط في
 ضرب الدنيا للرافقة قال الشافعي نعم والروايات مطلقة والتابع ذلك بذكر الكفار
 وفيه مقصد الاول في حصرها وتنقسم الى رقية ونجاسة وما يجتمع فيه الاثم
 وكفارة الجمع كالرقبة كفارة الظاهر وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فان لم يستطع فاعطام ستين مسكينا ومثلها كفارة قتل الخطاء وكفارة
 من افطر يوما من قضاء شهر رمضان بعد الذوال عامدا فاعطام عشرة مساكين
 فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام متتابعات والخمسة كفارة شهر رمضان وهي عتق
 رقبة او صيام شهرين متتابعين او اعطام ستين مسكينا ومثلها كفارة يوما من افطر
 من ذوال الحجة والعتق وكفارة خلف العهد على حد **ا** كما سرقه خلف الذر
 فيه **شبهها** انما صغيرة وما يجتمع فيه الاثم ان كفارة اليمين وهي عتق رقبة
 او اعطام عشرة مساكين او كسوتهم فان لم يجد صام ثلثة ايام متتابعات وكفارة

الجيم. كقولهم من هذا احدنا وهي حق مرتبة وصيام شهرين متتابعين واطعام
 ستين مسكينا **مسائل ثلث الاولى** في يوم جلف بالبراعة له كفارة
 ظهار ومن وطئ في الحيض حاملا الذي حيا في اوله ونصف في وسطه وربع في آخره
 ومن تزوج امرأة في عدلها فارتقا وكفر بنجسه اصواع من دقيق ومن نام صلبه
 النساء ^{منه} **ثانية** نصف الليل اصبح صائما ولا استحباب في الكل اشبه الثا^{لثة}
 في جزاء المرأة شعرها في المصاب كفارة شهر رمضان وقيل كفارة مرتبة وفي نكح
 في المصاب كفارة ثمين وكذا في خط ش وجهها وكذا في ش رجل ثوبه بموت والده
 او زوجته **الثالثة** في نكاح ثوب يوم فجر عنه تصدق باطعام مسكين من بين
 من طعامه ان فجر تصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله **المقصد الثاني**
 في خلا الكفارة وهي الحق والاطعام والكسوة والصيام **اما الحق** فيصين^ط
 الواحد في المرتبة فيحقق ذلك بلك المرتبة او الثمن مع امكان الايتاخ ولا بد من
 كونه مومنا او مسلمة وان تكون سليمة عن العيوب التي تعق بها وهي بخرى للاديس
 قارة النهاية لا في غيرها بالجنار وهاشبه وبخرى لا في طلم يعلم مودة وام الولد
اما الصيام فيصين مع الفجر عن العلق في المرتبة ولا باع ثياب الميدن ولا
 المسكن في الكفارة اذا كان قدما الكفاية ولا الخادم ويلزم الحر في كفارة قتل الخطاء و
 الظهار صوم شهرين متتابعين وللملوك صوم شهر فاذا صام الحر شهر او من اشاق
 شيئا ابرو ما اتم ولا انظر قبل ذلك اكل ولا اخذ من الخيض والنفاس ولا اكلوا ولا

والمرضى والمجنون وأما الإطعام فبين في المرتبة مع الحج من الصيام ويجب
 إطعام العدد لكل واحد من من الطعام وقيل عدان مع القدر ولا يجزئ إعطاء ما
 دون العدد ولا يجزئ شكره من المكافأة الواحدة مع الحنك ويجوز مع المقدار يعطى
 ما يقرب من ثوبه ويستحب أن يعطى المصطوف من الصلاة والصوم أو وسطا بينهما أو ما لا يفرق ولا يجزئ
 إطعام الصغار مقروين ويجزئ مضيق ولو أفرقوا احتسب الاثنان في واحد **مسألة** كل
الأولى كسوة الفقير ثوبان مع القدر أو في رواية يجزئ الثوب الواحد وهو
 أشبه وكفاه الأيلاء مثل كفاه العين **المشاهدة** من حج عتق قتل في الصيام ثم تمكن
 من العتق لم يلزمه العود وكان أفضل البائنة على من وجب عليه عتق شهرين **مسألة**
 فحج حرام ثمانية عشر يوما إن لم يقدر صدق عن كل يوم بعد من طعام فإن لم يستطع
 الله تعالى سبحانه **الرابعة** نية طي الكفر البلوغ وكما لا العقل والإيمان ونية القربة
 والذين كتاب اللعان والعنف في **أصح أربعة الأول** السب وهو
 أنما قد الزوجة بالزنا مع ادعاء المشاهدة وعدم البينة ولا يثبت لو قد
 في حق بائة ويثبت لو قد في حق **الثاني** الكفر من الكفر بالله لسته أشهر
 فصاعدا من وجهه موطوءة بالعدا الدائم طلبة تجاوز انقضوا الحرك وكذا لو كفر وكذا عيني
 فهاهنا لم يزد من ادعى أن تزوجت وولدت لأحد من ستة أشهر منذ دخل المأوى الثاني **الثالث**
 في الشك ويثبت في الملا عن البلوغ وكما لا العقل واللعان الكافر ولو أن استههما الجواز
 وكذا المحلون وفي الخلاصة البلوغ كما لا العقل والسلامة من الصمم والخرس ولو قد فيها

مع احد هما بما يوجب اللعان حرمت عليه وان يكون عقد هادئاً وفي اعتبار الدخول
 قولان المروي انه لا يقع قبله وقيل بالتبذير وبه بالهذف دون فني الولد وبقيت بين الحر
 والمملوك وفيه روايتان للمنع وقيل ثالث بالفرق ويصح لمان الخاص لكن لا يقع عليها الحد
حقوقهم الثالث الحقيقة وهو ان يشهد الرجل امرئاً بالله بانه لمن الصادقين فيما
 امرأها به ثم يقول ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة امرئاً بانه
 لمن الكاذبين فيأمرأها به ثم تقول ان لعنة الله عليها ان كان من الصادقين والواجب
 فيه المنطق بالشهادة وان يبدع الرجل بالمفظة على الترتيب المذكور وان يعينها
 بالذكر او الاستشارة وان يطلق باللفظ العربي ^{مع التمسك} ان يجلس الحالم مستديراً القلم
 وان يقف الرجل عن يمينه والمراعاة عن يساره وان يحضر من يجمع وعظ الرجل بعد
 الشهادة قبل اللعن وكذا المراعاة قبل ذكر الغضب **الرابع في الاحكام وهي**
اربعة الاول يتعلق بالهذف وجوب الحد على الترتيب وبلغائه سقوط
 ثبوت الرحم على المراعاة ان اعترفت او نكحت ومع عدمها سقوطه عنها وانقضاء الولد
 عن الرجل يتميمها عليه مويداً او لفظاً عن اللعان او اعترفت بالكذب حد القذف
الثاني لو اعترفت بالزنا في أثناء اللعان لم ينسأ به ولو اسرها وعليه الحد ولو كان بعد
 اللعان لم ينسأ به ولو ربه الولد ولم ير منه الاب ولا من يقرب به ورثته الام ومن يقرب
 بهادر سقوط شدة هتار واما ان اشهرهما المنفرد ولو اعترفت المراعاة بعد اللعان لم
 يثبت الحد الا ان تعذر ارباعاً على توريده **الثالث** لا يطعن في دعوى الجور منه فلو كان

فان اقامت بينة انه ارغى عليه المستر لا عتقا وباتت منه وعليه المهر كله وهو ربا
 علي بن جعفر من اخيه وفي النهاية ان لم يمت بنية لزمه نصف المهر ومهرت مائة سوط
 وفي ايجاب الجدة اشكل الراجع لراقد مقامات جبر اللعان فله الميراث وعليه الحد
 للموتة عقر وراية ابى بصير ان قام به من اهلها فلا عنه فلا ميراث له وقيل لا يقط
 الا ارثا لا استقراره بالموت وهو حسن كتاب العتق والنظر في الرق واسباب
 الازالة اطار الرق فيقتضيه باهل الحرب دون اهل الذمة ولو اخلوا بغير ائمتها
 جازر فملكهم ومن ارث على نفسه بالرقية فحقها في مقتضى ما به حكم بركة واذا بيع في
 الاسواق ثم ادعى الحرية لم يقبل منه كالبينة ولا يملك الرجل ولا المرأة احد الا بغيره
 ان سفلوا وكذا لا يملك الرجل ذمة بغير ائمة بغير ائمة ولا يملك احد الا بغيره
 والاخت ويتقارب بنت الاخ ويتقرب هو لا بغيره ولا يملك غيره من الرجال والنساء
 على الكراهية ويتأكد الكراهية بغيره وهو يفتق عليه الرضاع من يفتق بالنسب فيه
 روايتان اشهرهما انه يفتق بغيره يفتق على المرأة سوى العمودين واذا اطلق احد
 الزوجين صاحبه اهل العقد بدينها ويقتب لك اطار الازالة الرق فاسبابها
 اربعة الملاك وابها شهرة السرية والعوارض وقد سلف الملاك واطال الميراث
 فافتق والمكاتبية والتدبير
 واما العتق فنبارته امر بخيا القهر
 وفي حقيقة العتق شره ولا اعبا بان يتردد من الكليات وان قصد بها العتق ولا
 تأتي بربا لا التابة مع القدرة على العتق ولا يصح جعله عتقا ولا بد من براءة

في كتاب العتق

عن شرط موثوقهم او حقة ويجوز ان يشترط عدم العتق شيئا ولو شرط اعادة في العتق ان
ختلف فهو لان المراد بالشرط في العتق جواز العتق ولا اختيار والعقد
والقرينة وفي عتق الصبي او المملوك حشر او براءة بالموافاة حقة ولا يصح عتق السكوان وفي وجوب
عن الكافر تعدد واعتبر في العتق ان يكون مملوكا حال العتق مسلما ولا يصح لو كان كافرا و
يكفي لو كان كافرا ولو تذر عتق لحد من الزم ولو شرط المولى على العتق الخدمة نرا مانا
معيضا عنه ولو اتي ولو مات المولى فوجد بعد الموت ففعل العتق استحقاقه المولى لا
واذا اطلب المملوك البيع لم يجيب اباية ويكره التفريق بين الولد واقمه وقيل يجوز واذا
اتي على المملوك المومن بمسح من استحق حقة وكذا لو ضرب مملوكه فاهوحد و
ههنا مسائل الاولى لو تذر تسييرا ول مملوك يملكه فملك جماعة ثم في احد
وقيل يفرج بينهم وقيل انك لا يلزمه عتق الثانية لو تذر عتق اول ما تملكه فولدت
ثلاثة عتق الثالثة لو اعتق بعض ماله فعتق له حل اعتقت ماله لك فقال نعم
لم ينفق الا من سبق حقة الرابعة لو تذر عتق امه ان وطها فخرجت عن ملكه
انخلت اليه وان طهرت عليه بملك مسانف على خمسة لو تذر عتق كل عتق قد يم
في ملكه اعتق من كان في ملكه مدة ستة اشهر فاعدا السادسة مال الممتنع
لمولا وان لم يشترطه وقيل ان لم يعلم به فعوله وان علم ولم يشترطه فهو لعبد السابعة
اذا اعتق ثلث عبيد استقرهم الثلث بالقرعة واذا السراية فن اعتق شقبا
من عبيد عتق كله ولو كان له شريك قوم عليه نصيبه ان كان موسرا او سعى العبد في

فقلت يا قية ان كان الحق معسرا وقيل ان قصد الاضرار فله ان كان موسرا ويظن ان
 ان كان معسرا وان قصد القرية لم يلزمه فله وسعى العبد في حصته الشريك على حصته و
 اذا اعتق الخاطو تحت وطولوا واستغنى برأيه له واية السكوني وفيه مع ضعف المسند
 اشكل فمتناهد من القصد الى عتقه واما العوارض فاعلمى والمجذوم والمجنون
 وتكليم المولى بعبد وطعن الاصحاب الاتفاقي حصل احد هذه الاسباب فيه
 الحق وكذا اذا اسلم العبد في حال الحرب سابقا على المولا ولكن كان دارثا لا وارثا فغيره
 دفعت يقيه الى مولا وكما في التدبير والمكايمة والاستيلاء اما المتن
 فلفظه العبري ثم انت حرر بعد وفاتي ولا بد فيه من النية ولا حكم لعبارة الصبي المجنون
 ولا السكران والخارج الذي لا قصد له وفي اشترط القرية ترد ولو حملت المديون بعد
 التدبير فالولد مدبر كحسها ولو رجم المولى في تدبيرها لم يعظم رجوعه في تدبيرها ولا
 وفيه قول آخر ضعيف ولو ولد المولى من مملوكة كان ولده مديونا ولو مات الاب قبل
 المولى لم يطل تدبيره الا اذا كان عتقه بعد موت المولى من مملوكة ولو قصر الثلث سغوا فيما
 بقي منهم ولو تدبر المولى الى ولدها وفي رواية ان علم بجعلها قاضيا بغيرها بمنزلة لها
 ويعتبر في التدبير جواز التصرف والاختيار والقصد وفي قطعة من الكافر ترد وانبه
 الجواز والتدبير وصية يرجم فيه المولى متى شاء فلو رجم قولا لهم قطعا اطلاقا
 او وصية فقولان احد هما يطل التدبير وهو الانية والاخر لا يطل وبعض البيع في
 ختمته وكذا الهبة والمديون وقد يتخير بموت المولى من ثلثة والمدين مقدم على المدين

فان استغنى استغنى
 فان استغنى استغنى

من مولا لا يرسل تدبيرها
 من مولا لا يرسل تدبيرها

سواء كان سابقا على المنبر أو متاخرا عنه وفي رواية بالقصير متروكة ويظهر التدبير
بإيمان المدبر ولو ولد له في حال إياقة كان أولاده رفاقا ولو جعل خدعة عبد لا
الغيرة ثم قال هو حر بعد وفاته اتخذهم مع على الرواية ولو ائق لم يطل يد بيرة وصا
سنة أبا الوفاة فلا مبيع عليه والمكاتبية فتسدى بيان امر كافوا واحكاموا الإك
اسبعة العقد والملك والمكاتب والعوض والكتابة مستقيمة مع الدنيا
وامكان الاكتساب بوثاكد بسوا الملوك ويستحب مع القامه ولو كان عاجزا
وهي قيمان فان انقصر على العقد ففي مطلقه وان اشترط عود لا رفاقا مع العجز
مشروطة وفي الإطلاق يتخير بقدر ما أدى في المشروطة فيرد رفاقا مع العجز وحده
ان يؤخر القيمة عن محله وفي رواية ان يتجأ الى نجم وكذا العلم منه وقت العجز ويستحب
المولى العبر او عجز وكما يشترطه المولى على المكاتب لانهم من الميخلف المشرع ويعتبر في
الملك جواز العقر والاختيار والقصد وفي اعتبار الاسلام ترددا شبه انه
لا يعتبر في الملوك التكليف وفي كتابة الكافر ترددا ظاهر المنع ويعتبر في العوض
كونه دينامرجلا معلوم الهدى والوصف مما يصح ملكه للمولى ولا حد لا أكثر لكن بكثرة
ان يتجاوز قيمة ولو دفع ما عليه قبل الاجل فالمولى في قبضه بالخيار ولو عجز المطلق
عن الاداء فله الاثم من سهم الرقاب وجباو اما الاحكام فمسائل
الاولى اذا مات المشرط بطلت الكتابة وكان ماله وأولاده لمولاه وان مات
المطلوب قد تميز بغيره بغيره وكان ماله من ثمنه بغيره من ثمنه

الرقية ولورثة النسبة الحرة الكفاية الحار في الأصل ولا تحرمهم بقدر ما تحرم
 منه وألزموا ما بقي من مال الكتابة فإذا ادوا ولا تحرم إذا لم يكن لهم مال سواها
 بقي منهم وفي رواية يودون ما بقي من مال الكتابة وما فضل لهم والمطلق إذا وصى أو
 وصى له هم في نصيب الحرية وبطل في الزائد وكذا الوجب عليه حد قيم عليه من حد
 الأحرار بنسبة ما فيه من الحرية ومن حد العبيد بنسبة طفيه من الرقية ولو في
 المولى بمكاتبه المطلقة سقط عنه من الحد بقدر نصيبه منها وحده بما تحرم منها
 البتة ليس المكاتب النصف في مال مبيته ولا عتق ولا إقراض إلا إذا كان
 وليس المولى النصف في مال نصيب لا استيفاء ولا يحل له وطى الكتابة بالملك ولا بالعقد
 ولو وطنها طرفة الزمة مهرها ولا تزويج إلا إذا نزل وحده. الكتابة كان حكم
 ولده ما حكمها إذا لم يكونوا أحرار الثالثة يجب على المولى اعانة من الزكاة ولو لم يكن
 استحب بترها وأما الاستيلاء فهو يتحقق بطريق أصه منه في ملكه
 وهي مملوكة لكن لا يجوز بيعها ما دام ^{حيا} ولها إلا في ثمن رقبته إذا كان ديناً على المولى
 ولا وجه لقضائه خير ولومات المملوك إن بيعها وتحررت المولى من نصيب ولدها
 ولو لم يخلف الميت صواها عتق منها نصيب ولدها وسعت فيما بقي وفي رواية تقوم
 على ولدها المكان هو ميراث وفي رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر ع في وليد نصرانية
 أسلمت وولدت من مولاهما غلاماً مات فاعتقت وتزوجت نصرانياً ومغرت وولدت
 فتأدهم ولدها لا ينهزم من ميراثها ويجلس حتى تقنع وتقبل وفي النهاية ويقبل بها ما فعل

بالمرئاة والمرأية تشاذ في كتاب الأقرار وانظر في الأكر كان واللواحق
 الأكر كان أربعة الأول الأقرار وهو اختيار الإنسان بغير كراهة له
 ولا يتحقق لفظاً ويقوم مقامه الإشارة ولو قال لي عليك وكذا فقال نعم أو أجل فهو أقرار
 وكذا الرقيل ليس لي عليك كذا فقال بل ولو قال نعم فلا الشيم لا يكون أقرار وفيه تردد
 ولو قال أنا مفرط لم يرد به إلا أن يقول به ولو قال بعينه أو عينه فهو أقرار ولو قال عليك
 لي كذا فقال نعم أو انتقد لم يكن شيئاً وكذا الوقال أنت قد اذنت قد هاهنا الوقال الحطوب
 بها أو قصيدتها فقد أقر وأقبل مدحياً الثاني المقر ولا بد من كونه مكلفاً مختاراً
 جازياً المقر فلا يقبل أقرار الصغير ولا المجنون ولا العبد بملك لأحد ولا جناية ولا
 قصاصاً الثالث في المقر ويستظهره أهلية العقل ويقبل لو أقر الصبي ولو على
 الاحتياط وإن بعد وكذا الوأقر بعد ويكون للسولي الراعي في أمته ولو قال له على حال
 قبل تفسيره بما يملك وإن قل ولو قال شيئاً فلا بد من تفسيره بما يشي في الذمة ولو قال
 ألفت ودرهم ربحي في تفسير الألف الوقال مائة وعشرون درهماً لكل درهم
 وكذلك ما من الشيء ولو قال كذا درهم فلا أريد درهم قال الشيم لو كذا درهم
 لم يقبل تفسيره بأكثر من أحد عشر درهماً ولو قال كذا درهم لم يقبل بأقل من أحد
 وعشرين ولا اقرب الرجوع في تفسيره إلى المقر وأقبل أقل من درهم ولو أقر شيئاً
 من جملته نكر الغريم الإيجل لزمه محالاً وعلى الغريم البين واللواحق ثلاثة
 الأول في الاستثناء ومن شرطه الاتصال العادي ولا يشترط الحبس ولا انقضاء

في الميراث

ولا نقصان للمستحق من المستحق منه فلو قال له على عشرة أو الا ستة لزمه اربعة
ولو قال انقص منه لم يقبل ولو قال له على عشرة الا خمسة الاثنية لزمه ثمانية ولو
قال له على عشرة الاثنية الاثنية كان اقرارا بربعة ولو قال له ورهائنا محمد رهان
ولو قال له على عشرة الاثنية لم يقبل ولو قال له على عشرة قيمة الثوب ويرجع اليه فقسم القيمة
ما لم يشترق العشر **الثاني** في تعقيب الاقرار بما فيه لوقا له هذا الخلفونك
فهو الاول ويخرج القيمة للثاني ولو قل له على مال من غن خمر لزمه المال ولو قال
ان بقت بخيار واكره اياكم الخيار في البيع دون الخيار وكذا لو قال من غن
بيع لم يقبل **الثالث** الاقرار بالنصب ويشترط في الاقرار بالولد الصغير
ان كان النوة وجاله نسب الصغير وعدم المانع ولا يشترط التصديق لعدم
الاحلية ولو بلغ فأنكر لم يقبل ولا يد في الكبير من التصديق وكذا في غيره من الا
تصادقات واثباتها ولا يحدى المتصادقين ولو كان للمقر ومائة مشهورات
لم يقبل في النسب ولو تصادقا فاذا اقر الوارث بالآخر وكان أولى منه دفع اليه
ما هو له الا كان مشتركا كادفع اليه بنسبة نصيبه من الاصل ولو اقر بانه قسرا
لم يلتفت المشتكر بهما ولو اقر بالولي منه ثم بنى هو اولى من المقر له فان صدق الا
دفع الى الثاني وان الكذبة ضمن المقر ما كان نصيبه ولو اقر بمساواة مشتركة
ثم اقر بغير حق اولى منها فان صدق المساوى دفع اليه ما معها وان انكر خرتم
للثاني ما كان في يده ولو اقر بقيمة بزوجه دفع اليه ما في يده بنسبة نصيبه

ولو اقر باقره لم يقبل الا ان يكذب نفسه فيقرم له ان المو الاول وكذا الحكم في الزوجات
 اذا اقر بنجاسته ولو اقر اثنان من الورثة نعم النسب وما سم الوارث ولو لم يكونا
 مريضين لم يثبت النسب ودفع اليه ما في ايديها نفية نصيبه من التركة كما
الايمان والنظر في امور ثلثة الاول ما به ينفق ولا
 ينفق الا بالله وباسمائه الخاصة وما يعرف اطلاقه اليه كالثاني والبار
 دون ما لا يعرف اطلاقه اليه كالوجود ولا ينفق لوقا لا قسم او لحلف حتى يقول
 بالله ولوقا لعمر الله كان يمينا ولا كذا قال وحى الله ولا ينفق للحلف باطلا
 والصاق والظهار ولا بالهرم ولا بالكعبة ولا بالمعصية وينفق لوقا لحقت برب
 المعصية ولوقا لعمر الله وحى ونفاني او حلف بالبراعة من الله او رسوله
 الاثمة عليهم السلام لم يكن يمينا والاستثناء بالمشية في اليمين بمخضها
 الانتقاد اذا اتصل بما جرت العادة ولو تم اخفى عن ذلك من غير عذر تزلت
 اليمين ونسقط الاستثناء وفيه رواية يجوز الاستثناء الى اربعين يوما و
 هي متروكة **الثاني** في الحالف يعتبر فيه التكليف والاختيار والعقد
 ولو حلف من غير نية كانت لقوا ولو كان اللفظ صريحا ولا يمين للسكران ولا
 المكره ولا الضبان لا ان يكون لاحد منهم قصد الى اليمين ويعيم اليمين من الكفا
 وفي الخلاف لا قسم ولا ينفق بين الولد مع والديه الا باذنه ولو باذنه كان للوالد
 حها ان لم يكن في واجب امرت بهم وكذا التروية من زوجا والملوك هم صلا

مولا الثالث في متعلق اليمين ولا يمين في العلم ولا يمين بالنعوس
كفارة وشعقد لو حلف على فعل واجب او مندوب او على ترك محرم او على ترك واجب
حلف على مباح وكان الادلى مخالفة فدينه او دنياه طيات بما هو خير له ولا
ولا كفارة فاذا تساوى فعل ما تعلقت به اليمين وتركه وجب العمل بمقتضى اليمين
ولو حلف تركه الا يتزوج او لا يشترى لم يتصدق عينه وكذا لو حلف على لا يتزوج
بعد ذلك لو حلف الا يخرج ماله لا يتصدق لتركه لغيره والله تعالى أعلم ولا يلزم
احد مما ذكرنا لو حلف نحره على الا لا يتباعد من غيره مع كونه لا ماله الضرر وكذا
لو حلف لغيره من عبدين ان لا يفرق بينهما ولا انتم ولا كفارة ولو حلف على ما لم يكن مقيد
الغير انحلت اليمين ولو حلف على تخليص مومن او مومن اذيتهم بانتم لو كان كاذبا
واحسن التوريت تهري ومن هذا الوجه لا يكتب له لقيام وقض من عقابته
البراءات على تسليم النعم حلف ولا انتم ويؤمر ما يخرج من الكذب وكذا لو حلف
ان حاله احرار وقصد التخلص من الظالم لم ياتم ولم يحرر ذرا ويكره الحلف على
القليل وان كان صادقا **مسئله الاولى** في ابن عطية فيمن حلف
لا يشرب من لبن هزله ولا ياكل من لحمه الا بغيره او لبن اولادها
ولحمهم لا نفهم منها وفي الرواية ضعف وقال في النهاية ان شرط الحاجة لم يكن عليه شيء
والمفسر حسن الثبانية روى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في
رجل اعجب بجاهلية عمته فحلف لا انتم فحلف بالايمان ان لا يمسها ابدا فوفرت الجاهلية

ولا يمين في العلم ولا يمين بالنعوس ولا يمين في العلم ولا يمين بالنعوس ولا يمين في العلم ولا يمين بالنعوس

أعليه جناح ان يطأ فقال انما خلف على الحرام ولعل الله بوجه قورته اياها عالما علم من عقبة

كتاب النذور والعهود والنظر في امور اربعة

الاول النذور ويعتبر فيه التكليف والا سلام والعقد ويشترط في نذر المرأة

اذن الزوج وكذا ان ينفذ الملوذ ولو يادر احد مما كان للزوج والمالك فنه ما لم يكن

مضروبا **فصل واجب** او ترك محرم ولا يصح في مسك يرفع العقد ولا غضب كذا

الثاني الصنعة وهي تكون شكر او شكر ان رزقت ولد اقله على كذا او استقرا

كقوله ان يرى للمريض ظله على كذا او زجر اقول ان فعلت كذا من المحرمات وان لم فعلت

كذا من الطاعات على كذا او تبرع اقول الله على كذا او لا يرب في انعقاد مع الشر

وفي الاعتقاد الجبر قولان اشبهما الاعتقاد ويشترط المطلق بلفظ الجلال فلو قال على

كذا لم يلزم ولو اعتقد انه ان كان كذا اقله على كذا او لم يلفظ بالجلالة قولان اشبهما

انه لا ينفقد وان كان الايمان به افضل وصيغة العهود ان يقول اعاهدت الله بيقى

كان كذا فلفظ كذا لا ينفقد نطقا وفي انعقاد اعتقاد قولان اشبهما ان لا ينفقد

يشترط فيه العقد كالنذر **الثالث** في متعلق النذر وضابطه ما كان طاعة

لله مقدورا للنذور فلا ينفقد مع العجز ويسقط لو تجدد العجز والسبب اذا كان

طاعة وكان النذر شكرا لزم ولو كان زجرا لم يلزم وبالعكس لو كان السبب معصية

ولا ينفقد لو قال الله على نذري واقصر وينفقد لو قال اقربه ويبر الفعل القربة ولو

صوم يوم او صلوة ركعتين فلو نذر صوم حين كان متهما انتهى ولو قال زمانا

ثم ما كانا نعلم خسة اشهر ولا نعلم في الصدقة بما لا نعلم كان فحين ذروا ما لم يكونوا
 حتى كل واحد له فان لم يمتنع من رزق في حله ستة اشهر فصاعدا هذا اذا لم ينو شيئا غير
 ومن غفر في سبيل الله صرفه في البر ولو نذر الصدقة بما عيّن لزم فان شق قومه
 فشرهم شيئا فشيئا حتى يوفي الواجب في الواقع وهي مسائل الاولى
 لو نذر رزقا معيناً فالتحق له السفر فطر وقضاء وكذا الومض او حاضت المرأة او
 او نفست ولو شرط صوم سفر وحضر اصام وان اتفق في السفر ولو اتفق يوم عيد
 وفي القضاء ترحده ولو جرح صوم اصله لا يترسقط وفي رواية يقصد عنه عيد
 الثانية ما لم يبين بوقت يلزم المذمة مطلقاً وما قيد بوقت يلزم فيه ولو اخل
 لهمة الكفارة وما علقه بشط ولم يقرب به بزمان فهو لان احد ما يتيقن فعله عند
 الشوط والاخر لا يتيقن وهو شبه الثالثة من نذر الصدقة في مكان معين
 او الصوم او الصلوة او في وقت معين لزم ولو فعل ذلك في غير اعادة الواجبة
 لو نذر ان يبرج صريفة او قدم مسافراً فبان البرج والقدم قبل التذرع لم يلزم
 ولو كان بعده لزم الخامسة من نذر ان رزق ولد ايم به او حج عنه ثم
 مات حج به او عنه من اصل تركه السادسة من جعلوا ابتلا وجاريتهم يد يا
 لبيت الله بيم ذلك وصرف ثمنه في الدعوة الحاجب والزائر من السابعة روي
 اعصم بن علي بن ابراهيم موسى في رجل قال ان تزوجت قبل ان اجمع فعلاي
 حراً فبذل عيالكاس ففقر وانفلام وفيه اشكال الا ان يكون نذراً الثامنة روي

رفاعه عن اوصيد الله ^{في} حديد ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 عن تدمره ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 نذر ان لا يصح خا صا بدين الزمة الوفاء وان احتاج الى غنة وهو استناد الى ما
 من سلة ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 او دينا ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 يوكول من الصيد ما قتله السيف والرمح والسهم والمراعي اذا شققت ولو اصاب
 السهم صقوا حلوان كان فيه حد يد ولو خلا منها ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 وكذا ما قتله الكلب المعلم دون غيره من الجوارح ولا يوكول ما قتله العقود وغيره من
 جوارح الدواب ولا يوكول ما قتله العقاب وغيره من جوارح الطير الا ان يذبح ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 ذكاته ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 الكلب ان يكون معلما ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 ولا صبرة بالنذرة ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 الصيد صبيحا ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 الوجوب ولو ارسل ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 فلو غاب وجبته مستقرة ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 ويجوز الاصطفا ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من
 ذكي ^{الجزء} من ما لم يملكه مال فجم عن غيره ^{الجزء} من

الصيد الأولي لوقطعة الكلاب قبل ادراكه حرث الثانية

لورما يسهلهم فتروى من جبل او دقم في ما حفات لم يحل ويقتضي هنا اشتراط السبق
الطيرة الثالثة لوقطعة البعث ياشين فلم يقر كاسلا ولا تحرك احد منها فهو الحلال

اكان حياته مستقرة لكن بعد التذكية ولم يكن حلالا في رواية يوكل الاكبر دون الا
وهي شاذة ولو اخذت الجلالة منه قطعة فهو حية الرابعة اذا ادرك الصيد
وفي حيوة مستقرة ولا اله ليقين كيه لم يحل حتى ولو رايته يميل من ح الكلب حتى يقتله

الخامسة لو ارسل مسلم كلبه فقتل كلبه فقتل اميدا او مسلم لم يسم ولو ارسله فقتله

الصيد المجل السابعة لورما يسهلهم فتروى من جبل او دقم في ما حفات لم يحل ويقتضي هنا اشتراط السبق
فتل صيد المجل السابعة اذا كان الطير ملكا جله فهو لاصا يوه لان يعرف
ملكه فيرده اليه ولو كان مقصودا لم يخذ لان له ملكا ويكره ان يرمى الصيد

بما هو الكبر منه ولو اتفق قبل حرم ولا اشيا الكراهية وكذا يكره اخذ الفرائخ من اعشاشها
والصيد بكلب عليه مجوسى وصيد السمك يوم الجمعة قبل الصلوة وصيد الوحش و

الطير بالليل والذي يابى تستدعي بيان فصول الاول
الذي يابى ويشترط فيه الاسلام وركحه ولو كان انش في الكتابي روايتان اشهرها
المنع في رواية ثالثة اذا سمعت شعيته فكل ولا فضل ان يلية المؤمن نعم لا يحل ذبا
المعادى لا اله البت عليهم السلام الثاني الا لا يبيع الا بالحد يد مع القدر

ويجوز بضربة مما يهزى الا واما عند الضرورة ولو مرة او لينة او نجا حتى في
 القطر والمن مع الضرورة **الثالث** الكيفية وهي قطع الاعضاء الاربعة
 للمرى والودجان والحلقوم وفي رواية اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس وكفى
 في النخاع الطعن والفترة ويترط استقبال القبلة كان تاسيا حلا ويشترط ان لا يكون
 ماعداها فلو نخر المذبوح او ذبحه المصور لم يحل ولا حتى يتحرك بعد المذكية حركة
 الحي وادناه ان يتحرك الذنب او طرف العين وخرج الدم المعتدل وقيل يكفي
 الحركة وقيل يكفي احد هما وهما شبه وفي امانة الراس بالذبح قولان المروى انما
 تحرم ولو بقيت السكين فبايانه لم تحرم الذبيحة ويستحب في الغنم ربط يدي المذبوح
 واحدا ^{١٠٢} سان حذوفة او شرة حتى يحد وفي البقر علق يديه وربط جليبه
 واطلاق ذنبه وفي الابل ربط احفاه الى ابعيه وفي الطيور اساله وتكره الذبابة
 ليلاد ونحو الذبيحة وقلب السكين في الذبيحة وان يدهم حيوان وانما يفر اليه وات
 يذبح بيده ما رايه من النعم ويحرم مسلم الذبيحة قبل بدوها وقيل بكرة وهو
 امته ويلحق به **احكام الاول** ما يباح في اسواق المسلمين يجوز
 ابتاعه من غير تقصص **الثاني** ما يقدر به ذبحه او نحره من الحيوان كالمستقصي
 والمتردى في نهر يجوز حرقه بالسيف وخيره مما يخرج اذا خشي تلفه **الثالث**
 تركوه السمك اخراجه من الماء حيا ولا يفسد في الخرج الاسلام ولا الحقة ولو شيا
 او نصب عنه الماء فخره حيا حلق وقيل يكفي ادراكه بلان يضرب ولو صيد فاحيد في الماء

قال في شرح الاحكام ذاك الشبهة في اخراجه حيا حلق ولو

في الماء فبات لم يحل وان كان في الآلة وكذا الخمر زكوة اخذ وصيا ولا يشترط الاكل
 بالخذ ولا تسقية ولا يحل ما يموت قبل اخذه وكذا الوبر فله قبل اخذه ولا يحل ماله
 ما لم يستعمل بالطيران **الرابع** زكوة الخمين زكوة امة اذا تمت ختمته وقيل
 يشترط مع اشعاره ان لا يلج الروم وفيه يد ولو خرج حيا لم يحل الا بالتذكية
كتاب الاطعمة والاشربة والبطرية يتدعى اقسامها الاكل
 في جدران البحر ولا يوكله الا سمك له فلس ولو زال عنه كالقعة ويوكله برشيا ولا يرأس
 والظفر والطيراني والا بلامي ولا يوكله السلحفاة ولا الضفادع ولا المهرطان
 وفي الجري رايان اشهرهما التريم وفي الزمر والماسر ماهي والذهور رايان و
 الوجه الكراهية ولو وجد في جوف سمكة سمكة اخرى حلت المكان مما لو قد فتنه سمكة
 سمكة تضرب ففي حلال ان لم تنسج نلوسها ولا يوكله الطافي وهو الذي يموت في الماء
 وان كان شبكة او خيطه ولو اخذت الحية فيها باليت حل والاصناف احوط ولا يوكله جمل
 السمك حتى يطعم حلقا طاهرا يؤاؤله وبعض السمك المحرم مثله ولو اشبه اكل منه
 الحشن لا الامس **القسم الثاني** في البقاعم ويوكله من الانسية النعم
 ويكره الخيل والخير وكراهية البقر اشد ويحرم الخيل منها على الاحتم وهو ما كان
 عذرا كالانسان محضا ويحل مع الاستبراء ان يربط ويطعم الحلف ويكتبه اقبلا
 محصلا استبراء الناقة بارسعين والبقرة بعشرين والاشاة بعشرة ويوكله من الوشي
 البقر واللباش الجلية والحمر والغزلان والحيما يرد يحرم كله فانه ناب وضابطه

ما يقع من كالأسد والتعلب ويحرم الأرتيب والصب واليربوع والخشاش كالحق
والهقن والحيمة والخاض والمراهر وبنات وروان والقمل **الثالث في الطير**
والحرام منه ما كان سباعا كالنمرى والرنجة وفي الخراب هو ايتان والوجه الكراهية
وتما كذا لا يقع ويحرم من الطير ما كان صفيقه أكثر من دفيقه وما ليس له فاصلة
ولا حوصلة ولا مصيبة ويحرم الخشاش والطاوس وفي الخفاف تردد والكراهية
أشبه الهدد والهرود والصوام والمشتراق ولو كان أصل الحيلة جلالا حرام
سبقر عفا ليطهروا شبهة الحجة أيام والمداخلة بثلاثة أيام ويحرم الزباب والذباب
والبق وبعض كالأيوكل كالحمد ولو اشتبه اكل منها اخلف طرده وترد ما اتفق
مسئلتان الأولى إذا شرب الخمر مرة كرهه وإن اشتد به حره
الحمد ولم يسهل الثانية لو شرب خمر لم يحرم إلا فيسب ولا يوكل بخوفه ولو شرب
بوكلا لم يحرم وغسوا في حقه **الرابع في الجامد وهو خمسة الأول**
الحيات ولا تنفع بها لحم ويحل منها ما كان طاهرا في الخلية وهو عشرة الصوف
والشعر والوبر والریش والقرن والعظير والسن والظف والبيض إذا كسى القشر الأعلى
والأفحة وفي اللبن روايتان والأشبه المنع **الثاني** ما يحرم من الذبابة وهو خمسة
الغصيب ولايتان والظلال والفرفش والدم وفي الثلاثة والمرارة تردد أشبهه
للاستحيات وفي الفرج والعباءة والقناع وذوات الأسناجم والغدد وخمر الماء
والحدق خلاف ولا شبه الكراهية ويكره الكلي وإذا تعلب والعروق وإذا

ويكره العذرة والعزرة وأكلها

واذا شوى لطحال منقوباً فماتحة حرام ولا فوطلال **الثالث الاضيان**
 النفيسة كالعذرات وما ادين من مخي والجبن اذا عجن بالماء الفص وفيه روية
 بالجواز بعد خبزته لان النار قد طهرته **الرابع الطين حرام الاطين** قبر
 الحسين عليه السلام لا يستشفاء ولا يتجاوز قدر المحصة **الخامس**
 الصوم القاتل قليلها وكثيرها ما قبل كثيره فالحرم متعابله ذلك **القسم**
الخامس في الملايئط والمحرم منها خمسة الاول الخمر
 وكل مسكر والعصير اذا غلا **الثاني الدم** وكذا العلقة ولو في البضة وفي
 نجاستها تروى اشد نجاسة ولو وقع قليل دم فقدر وهو يغلى لم يحرم المرق
 ولا ما فيه اذا ذهب بالعليان ومن الاصحاب من منع من الملايئط واوجب غسل التواليل
 وهو حسن كما لو وقع خمر من النجاسة **الثالث كل ما تم لاقته نجاسة قد نجس**
 كالخمر والدم والنية والكافر المحرم وفي الذي رواه ايتان اشهرهما النجاسة وفي رواية
 اذا اضطر للمواكلة لم يفسد يده وهي متبركة ولو كان ما وقعت فيه النجاسة
 جامداً لم يكتف النجاسة وحل ما عداه ولو كان المائمه دهنًا جاز بنيه للاستباح
 به تحت السماء لا تحت الاظلة ولا يحل ما يقطع من اليات العثم ولا يستعمل جامداً
 منها وما يموت فيه صلالة نفس سائلة من الملايئط نجس دون ما لا نفس له **الرابع**
 البول كالا يوكل لحمه وهل يحرم بول ما يوكل لحمه قبل نفعه الا ببول الابل والتمثيل اشبه
الخامس البيان الحيوان المحرم كالثور والذئبة والحرة ويكره ما كان

لهم مكرها كالأن حلية وبعدها القسم السادس في اللواحق و
هي سبعة الأولى شعر الشعر ينحس سواء لم يمتحن أو ميت على
 الأظفار فإن اضطر استعمل بالأدسم فيه وغسل يده ويجوز الاستقاء به ويجوز المية
 ولا يصلي بها الماء الساخن إذا وجد لها فاشبهه التي في الماء فإن انقبض فهو ذكي
 وإن انبسط فهو ميتة ولو انقطع الذكي للمية اجسباؤه رواية الحلبي يباح من
 يستعمل المية الثالثة لا يأكل الإنسان من مال غيره إلا بإذنه وقد رخص مع
 عدم الأذن في الأكل من ميت من نفضه إلا إذا لم تعلم الكراهية وكذا ما يمر به
 الإنسان من ثمره والخول في ثمره الزرع والشجر ترد ولا يقصد ولا يحمل الراية
 من شرب ثمره أو شيفا نجسا فبصاقه ظاهر لم يكن متغيرا بالنجاسة الخامسة
 إذا باع دمي غمر ثم اسلمه فقبض منها السادس نسيه الخمر يحل يطهر خلا ولو كان
 مبللا لم ولا يحل والقي فيها خل استعملها وقيل والقي في الخمر من أناع فيه خمر لم يحل
 حتى يصير ذلك الخمر خلا وهو مترون المسابح لعمهم العيوب أب ولا الاشتراك
 فإن شتم سفاهة المجنة السكر ويكره الأسلاف في التصير وإن يسأ من على طبع من
 يستعمله والاستشفاء بجياه الجبال الحارة التي يشتم منها المجنة الكبريت كتاب
الغضب والنظر في أمم الأول الغضب هو الاستقلال
 بأجنات الميد على مال الغير عد وأنا ولا يضمن لو منع المالك من أمساك الدابة للرسل
 وكذا الوصية من القصور على سبيله ويعزم غضب العاقر كالمقول ويضمن بالاستقلال

بالاستقلال ولو سكن الدار قهرها مع صلحها فحق النعمان قولان ولو قلنا بالنعمان
 ضمن الضف ونضمن حمل الدابة لو غصبها وكذا الآلة ولو تعاقبت الأيدي على
 المعضوب فالنعمان على الكل ويقتضى المالك والحمل لا يضمن ولو كان صغيراً لكن
 لو أصابه تلف بسبب الغاصب ضمنه ولو كان لا يجيبه كالموت ولدغ الحية فتقولان
 ولو جنى صانعاً لم يضمن إجرته ولو انتقم به ضمن إجرته الانتقام ولا يضمن الخمر لو
 غصبه من مسلم ويضمنها لو غصبها من ذمى وكذا الخنزير ولو قلتم يا با على مال فسرته
 ضمن السارق دونه ولما زال القيد عرف من قسره أو عن عيده مجنون فأنى
 ولا يضمن لو أزاله عن حامل **الثاني** في الأحكام يجب إيراد المعصوب وأن يقسم
 كالخسبة في البعير والواحد في السفينة ولو غاب ضمن الأرش ولو تلف أو تعدد القود
 ضمن مثله إن كان متساوي الأجزاء وقيمة يوم الغصب إن كان مختلفاً وقيل على القيمة
 من حين الغصب المحضين التلف وفيه وجه آخر ومع الرخ لا يرد زيادة القيمة
 السوقية وقررة الزيادة لزيادة في العين أو الصفقة ولو كان المعصوب دابة فذهب
 مردها مع الأرش ويقاسى بهيمة الغاصب والشوك ولو كان عبداً وكان الغاصب
 هو الجاني نردته ودية الخيانة إن كانت مقدرة وفيه قول آخر ولو مرق الزيت بمقدار
 مرد العين وكذا لو كان باجود منه ولو كان با دون ضمن المثل ولو ترات فقيمة المعصوب
 فهو المالك ولو كانت الزيادة لأصناف العين كالصيص والآلة في الأبنية أخذ مرد ^{العين} ^{صل}
 ويضمن الأرش إن نقص **الثالث** في الواجب وهي ست **الاولى** فوائد

المضروب المالك مقصلة كانت كالولد او مقصلة كالصوت والسمن او مقصلة كالبحر
 السكنى وركوب الدابة ولا يضمن من الزيادة للمقصلة ما لم تزد به القيمة كما لو سمن
 المضروب وقيمة واحدة **الثانية** لا يملك المشتري ما يضيفه بالبيع الفاسدة
 ويضيفه وما يحدث من منافعة وما يزداد في قيمته لزيادة صفقة فيه **الثالثة**
 اذا اشتراء عالماً بالانصب فهو كالغاصب ولا يرجع بها يضمن ولو كان جاهلاً
 دفع العين الى المالك وان رجع بالثمن على البايع ثم وبجيم ما عزمه محال يحصل له في
 مقابلة عوض كقيمة الولد وفي الرجوع بما يضمن من الثمن كعوض القوة والجره ^{السكنى}
 تردد المراجعة اذا غضب خاف من رغبته في هزتها او خفا خطرها في كل المقصود
 منه **الحاشية** لو غضب امرؤ فترفعها في الزرع لصالحه وعليه اجرة الارض
 ولو ضلحها انزاله الغرس والزمام بطم الحفر والارش ان قصفت ولو بذل
 صاحب الارض قيمة الغرس من المحجب اجابته **السادسة** لو تلف المضروب
 واستحقاق القيمة فيقول قول القائل قيل القول قول المضروب منه كسب المشتقة
 المشتقة استحقاق حصته المشترك لا مثقالها بالبيع والمطرية فيسند على امور **الاول**
 ما ثبت فيه في الارضين والمساكن اجماعاً وهل ثبت فيما ينقل كالغائب والا متعة
 فيه قولان **والاشبه** لا يقتصر على موضع اجماع وثبت في الشجر والقطر والابنية تبعاً
 لما روي وفي غير ذلك الحيوان قولان المروى القائل ثبتت ومن هنا ساءل اشبهها
 في الصيد دون غيره ولا ثبت فيما لا يقسم كالعصائد والحمامات والمهقر والطيروق

والطريق المضيئ على الاشبه وفيتنر طائفة بالبيع فلا ثبت لوانتقل اليه او سلم
او صدق او صدقة او توارث ولو كان الوصف مشاعا مع طلق فباع صاحب المطلق
لم يثبت الموقوف عليه وقال الماتقي ثبت وهو الاشبه **القائفة** في التقييم وهو كل
شريك بحصة مشاعة صار على ^{الاشبه} الثمن الذي على مسلم ولا بالجواز ولا العجز عن الثمن ولا
فيها قيم وميزا لا بالشركة في الطريق والنهر اذا بيع احدهما او هاهما المستقص وثبت
بين الشريكين ولا ثبت لما تراه على اشبه الروايتين ولو ادعى غيبة الثمن اجل ثلثة
ايام فان لم يخبره بطلت ولو قال في طلب آخر اجل يقدر وصوله وثلثة عام يقصر
المشتري وثبت للعائيب والسفيه والمجنون والصبي ويأخذهم الرضى مع القبضة و
لو ترك الرضى لم يصلم الصبي واذا كان المجنون فله **الثالث** في كيفية الاخذ ويأخذ
بمثال الثمن الذي وقع عليه العقد ولو لم يكن الثمن مثليا كالرقيق والجوهر اخذه بقبضة
وقيل تسقط الشفعة استنادا الى ما ياتي فيها المحل والشفيع المطالبة في المحل ولو اخبر
لا لعذر بطلت شفعة فيه قولا آخر ولو كان لعذر لم يبطال وكذا لو تهمه زيادة عن
او جساما من الثمن بغير خبره ويأخذ التقييم من المشتري ودراكه عليه ولو تقدم للسكن
او عاب بغيره المشتري اخذ التقييم بالثمن او ترك ولو كان بغير المشتري اخذ بحصة
من الثمن ولو اشترى بغير مرجل قيل هو بالخيار بين الاخذ على جلا والماتقية واخذه
بالثمن في محله وقال الشيخ في الماتقية يأخذ المستقص ويكون الثمن مرجلا ويظهر كقيل
ان لم يكن مليا وهو اشبه ولو دفع التقييم الثمن قبل حلوله لم يلزم فبايع اخذه ولو ترك

الشفيع قبل البسم لم ينظر الى شاهد على البسم او يبارك المشتري او يهايم اذ اذن في البسم
 فيه ترعد والسقوط اشبه **ومن اللواحق مسئلتان الاولى**
 قال الشفيع الشفعة لا تورث وقال المفيد وعلم المدي تورث ولا شبه ولو عفى احد
 الوارث على نصيب اخذ الباقي ولم تسقط **الثانية** لو اخلف المشتري والشفيع
 في الثمن فاقول قول المشتري مع يمينه لانه يقر الشيء **مريد كتاب**
احياء اللوات واعلم ملك لا يرث باب لا يجوز التصرف فيه الا باذنه وكذا
 ما به صلاح العاقل كالطريق والشرب والمراح واللوات لا ينقسم به لمصلحة مما لا يجوز
 عليه ملك او ملك وباداهله فهو الامام فلا يجوز لحياء الا باذنه ومع اذنه ملك بالاحياء
 ولو كان الامام حيا لم ينسب اليه سابق الاحياء كان احق به ومع وجوده لم ير فميدك ويشترط
 في التملك بالاحياء ان لا يكون في يد مسلم ولا حر ولا عاهر ولا مشعر للعبادة كحرمة
 وموق لا مقطوع ولا محرر ^{الحد} ولو انجز لوليه لا طحا مشران ينصب عليهما رزا واما الاحياء
 للشرع فيه ويرجم في كنفية الى العادة **ويلحق بهذا الباب مسائل**
الاولى الطريق الميسر في المباح اذا انتاح اهل فخذ خمسة اذرع وفي رواية
 سبع اذرع **الثانية** حرهم من المعطين اربعون ذراعا والناظم ستون والعين
 الف ذراع وفي الصلبة خمسمائة **الثالثة** من يام غلوا واشتق واحد كان له
 المدخل اليها والمخرج ومدى جرائدها **الرابعة** اذا انتاح اهل الوادي في
 مائة حبة الاصل للفقير الى الكعب والمزارع المشتري ثم يسترحه الى الذي يليه

يليه الخامسة يجوز بالافان ان يحكى المرحى في ملكه خاصة وهو مطلقا
 السادس ستة لو كان رعى على نخل لعينه لم يجز له ان يبدل بالماء عدتها
 الا بمرضا صاحبها السابع عشرة من اشترى دارا فيها نخل ياداة من الطير في
 نخلها واية المكان ذلك فها اشترى فلا يمس وفي النهاية ان لم يغير لم يكن عليه
 شيء وان تغير رده ويرجع على البايع بالدرك والرواية ضعيفة وقصير النهاية
 في موضع المنع والوجه المطلقان وعلى تقدير الاستثناء فغنم ان شاء عالم يعلم
 الثامنة من له نصيب في نخل او نخل جاز له بيعه بما شاء الماسمعة عشرة
 اعلم ان بيع نخل عن عبد مسلم من رجل في دينه او لم يزل في دينه ويدين آباءه
 وقد علم انما ليست لهم ولا يفتن في صاحبها فلا يجب ان يبيع ما ليس له ويجوز
 ان يبيع مسكناه والرواية مرسله وطريقها الحسن طاعة وهو واقع وفي النهاية
 يبيع نخله فيها ولا يبيع اصلها ويمن ثمنها على ارض موات طائلة ايجازها غير
 المالك باذنه طائفي القصر والاصل المالك كتاب اللقطة واقسامه
 ثلثة الاول في القبط وهو كل صبي ضايع لا كافله ويشترط في اللقطة
 المكلف وفي اشتراط الاسلام تردد ولا يلقط المالك الا باذنه مولا واخذ
 اللقطة مستحب واللقطة في دار الاسلام حرم وفي دار الشرك راق واذا الموقوف
 احد اقطاعه ووارثه الا امام اذا لم يكن له وارث ويقبل اقراره على غيبه بالوقفة
 مع بلوغه ووارثه واذا وجد اللقطة ويرجع عليه اخذته الرجوع ولو تبرع

سئل ان كان له نخل في داره فباعها بدينه او لم يزل في دينه او لم يزل في دينه او لم يزل في دينه

لم يرجع القسم الثاني في الضوال وهي كل حيوان مملوك ضائع أو
 في مخرج الجوان طرية ومم تحقق التلف مستحب فالبيع لا يؤخذ ولو أخذ
 ضمة الأخذ وكذا لحكم الدابة والمقرة ويؤخذ لو تركه صاحبه من جريد
 في غير كلاء ولا ماء وعياله الأخذ والثالث أن وجدت في الغلابة أخذ
 الواجد لا يملك لا تنفع من صغير السباع ومنها وفي رواية ضعيفة يجبها
 عندة ثلثة أيام فإن جاع صاحبها أو انصدق بمشها ونفق الواجد
 على الضالة إن لم ينفق سلطان ينفق من بيت المال وهل يرجع على المالك
 الأضمة نعم لو كان للضالة كظهور العين قال في النهاية كان بازاء ما
 ما انفق والثالث من القسم الثالث وفيه ثلثة فصول
 الأول اللقطة كل مال ضائع أخذ ولا يد عليه فادون الدرهم ينفع
 به بغير تعريف وفي قدر الدرهم رايتان وإذا كان ازيد فإن وجد
 في الحرم كره أخذه وقيل يحرم ولا يملك أحده إلا مع نية التعريف ويعرف
 حلالا فإن جاع صاحبه أو انصدق عنه به أو استبقاه أمانة ولا يملك ولو
 صدق عنه به بعد الحول نكح المالك لم ينفق للقطعة على الأشهر وإن وجد
 في غير الحرم يعرف حلالا ثم للقطعة بالخيار بين المالك والصدقة وإبعاءها أمانة
 ولو صدق بها وكرة المالك ضمن الملقط ولو كانت مما لا يبقى كالطعام قوموا
 عند الرعيان ومنعها وانفق بها وإن شاء دفعها إلى الحاكم ولا ضمان وبكره

أحد الأديان والمحسنة والمعلمين والشاطط والعصا والقد والجبل والعقل
 واشباهه مسائل الأولى ما يوجد في خبرية أو قلاوة أو تحت الأرض
 فهو لا يجد ولو وجد في أرض لها مالك ولو لم يبق غيره المالك أو البائس
 فإن حرقه ولا كان للواجد ولكن أما يجد في جوف واية ولو وجد في جوف سكة
 قال الشيخ إن كان في القريب الثمانية ما وجد في صندوق أو داره فهو له ولو
 تشارك في القريب غيره كان كاللقة إذا المكة الثالثة لا يملك اللقطة
 يحول الحول وإن حرقه فقام لم يبق الطل وقيل يملك بمقتضى الحول الثاني
 الملقط الصبي والمجنون جاز ويقطع الولي القريب وفي الملوك ترددوا أشباه الجوار
 وكذا المكاتب وللدبر ودم الولد الثالث في الأحكام وهي ثلثة
 الأولى لا تدفع اللقطة إلا بالبيسة ولا يلقى الوصف وقيل يلقى في الأموال
 الباطنة كالذهب والفضة وهو حسن الثاني لا بأس بحول الإتيان فمن عينة
 لهم بالرد وإن لم يبين متى رد الصديق البصر دينار ومن خارج البيت أربعة
 حناير على رواية ضعيفة تؤيدها الشهرة والحق الشيطان البعير ويقاصد أهلها
 الجزية المتر الثالث لا يضمن الملقط في الحول لقطة ولا لقطا ولا ضالة كتاب
 البلوا سرقت والنظر في المقدمات والمقاصد والمراحم والمقدمات
 ثلثة الأولى في موجبات الإرث وهي نسب وسبب فالنسب ثلاث مراتب
 الإبنان والولد وإن نزل والإجداد وإن علوا والإخوة وأولادهم وإن تبرؤا

والاعمام والاخوان والشيعة تزوجية وكلاء والولاة تلك مراتب وكلاء الحق ثم وثق
 الثانية في مراتب الاثر وهي ثلثة الكفر والهلوك والوق اما الكفر فانه يمنع
 من طهر الوارث فلا يرث الكافر مسلما حيا كان الكافر او ذميا او مرثدا او يورث
 المسلم الكافر اصليا او مرثدا خيرا او المسلم لوارثه المسلم ان اقر به بالنسب او شاركه
 الكافر او كان اقرب حتى لو كان ضامن جريته مع ولد كافر والميراث للضامن ولو لم يكن
 وارثا لمسلم فيرثه فلا طم والكافر يرثه المسلم ان اتفق ولا يرثه الكافر الا اذ لم
 يكن وارثا لمسلم ولو كان وارثا لمسلم كان احب بالاهل والقرابة وان بعد وقرب الكافر
 واذا اسلم الكافر على ميراث مسلم قبل موته شاركه المكان مساويا في الغنيب وحيا
 الميراث المكان الى مساو كان الميراث مسلما او كافرا ولو كان الوارث للمسلم ^{حيا}
 لم ير له الميراث وان اسلم لانه لا يتيقن **مسألة الاولى**
 الزوج المسلم اثنى جميعاته تزوجية وروى قرايبها الكفار كزوجة كانت او مسلمة
 له المصنف بالزوجية والباقي بالبرودة والزوجة المسلمة الرابع مع الزوجة الكفارة
 والباقي للملام عليه السلام ولو اسلموا او احد منهم فلا التيميم من ذلكهم ما فضل
 من صومهم الزوجية وفيه تركة **الثانية** روى طحاوي ابن ابي عمير عن جعفر
 في نضراني مات عبد ابن اخ وابن بنت مسلمان واكلا وصغار لابن الاخ ثم للثلاثين
 وابن بنت الثلث وبنفقتان على الاولاد بالنسبة فان اسلم الصغار وقع المال الى
 الامام فان بلغوا على الاسلام وضعه الامام اليهم فان لم يتواضعوا الى ابن الاخ

ابن الاخ المتئين والى ابن الاخ التالث **الثالثة** اذا كان احدى ابوي
 الصغير مسلماً الحق به فلو بلغ اجبر على الاسلام ولو كان ابى كان كالميت **الرابعة**
 المسلمون يتوارثون وان اختلف اراؤهم وكذا الكفار وان اختلفت مللهم **الخامسة**
 الميت من فطرة يقتل ولا يستأب وتقتل امراته حدة الوفاة وتقسم
 امواله ومن ليس عن فطرة يستأب فان تاب والا قتل وتقتل زوجته حدة
 الطلاق مع الحيوة وحدة الوفاة لا معها والمراة لا تقبل بل تجلس وتضرب
 اوقات الصلوة حتى تتوب ولو كانت عن فطرة **السادسة** لو مات الميت
 كان ميراثه لو ارثه المسلم ولو لم يكن له وارث الا كافر كان ميراثه للامام
 على الاظهر **واما القتل** فيمنع الوارث من الارث اذا كان عداً او ظمراً او
 يمنع لو كان خطاءً وقيل الشفان يمنع من الدية حسب ولو اجتمع القاتل وخيرة قاتل
 فقير القاتل وان بعد سواه تقرب بالقاتل او بغيره ولو لم يكن شوي القاتل
 فلا ارث للامام **وههنا مسائل الاولى** الدية
 كما موال الميت تقضى منها دية وتنفذ وصاياه وان قتل عمداً اذا اخذت
 الدية وهل للديان من الوارث من العاصم الجبلا في رواية طهم المنع
 حتى يضمن الوارث الدين **الثانية** يرث الدية من يقترب بالاب ذكر اماً
 لو اماً والزوجة ولا يرث من يقترب بالام وقيل يرثها من ميراث
الثالثة اذا لم يكن للمقتول عمداً ارث سوى الامام فله القود والدية

هم المتراضين وليس لها الحقة. وقيل له **واما الرق** فيمنع الموارث والميراث
 ولو اجتمع مع الميراث الميراث المردونة ولو عيّد وقرب المملوك ولو اعتق على
 ميراث قبل قيمته شاركه كان مساويا وجاز الا امرث ان كان اولي بدل كان
 الميراث واحداً فان عتق الرق لم يرث وان كان اقرب لانه لا قيمة ولو لم يكن وارث
 سوى المملوك اجبر مولا على اخذ قيمته وينتفعن ليجوز الامرث ولو قهر المال عن قيمته
 لم ينفك وقيل ينفك ويسعى في باقية ويملك الاولاد دون غيرهما وقيل ينفك
 ذوالقرابة وبه رواية ضعيفة وفي الزوج والزوجة تردد ولا يرث المديون ولا
 ام الولد ولا المكاتب المشروط ومن تحرر بصفه يرث ويورث بحافيه من الحرية
 ويمنع بحافيه من الرقة **المقدمة الثالثة في السهام وهي**
نصف النصف والثلث والربع والثلثان والثلث والسدس والنصف
 للزوج مع عدم الولد وان نزل وللفت والاخت للاب والام او لأبى والزوج
 للزوج مع الولد وان نزل وللزوجة مع عدمه **والثمن** للزوجة مع
 الولد وان نزل **والثلثان** للبنين مضاعفاً وللأختين مضاعفاً
 للاب والام وللأب والام **والثلث** للام مع عدم من يحجبها من الولد
 وان نزل او لأخوة مضاعفاً من ولد الام **والسدس**
 لكل واحد من الأبوين مع الولد وان نزل وللأم مع من يحجبها عن
 الزائد وللواحد من كلاله الام ذكر اكان اوانثي **والنصف**

والنصف يحتمل مثلثه ومع الريم والثمن ومع الثلث والسدس
ولا يحتمل الريم والثمن ويحتمل الريم مع الثلثين والسدس ويحتمل الثمن
مع الثلثين والسدس ولا يحتمل مع الثلث ولا الثلث مع السدس
تسمية مسئلتان الأولى التعصيب باطل وفاصل الشراكتين على
ذوى السهام عد الزوج والزوجة والام مع وجود من يحجبها على
باني الثانية لا حول في الفرائض لاستحالة ان يعرض الله سبحانه وتعالى
قال ما بقي به بل يدخل النقص على الاب او من يتقرب به وسيا في بيان
والمقاصد فثلاثة الأولى في الانساب وما يتبعه
ثلاث الأولى الآباء والأولاد فالاب يرثه المال اذا انفرد
وللام الثلث والباقي بالرد ولو اجتمعا فلام الثلث وللأب الباقي ولو كان
له اخوة كان لها السدس ولو شار كومان زوج او زوجة فلزوج المصفا
وللزوجة الريم وللام ثلث الاصل اذا لم يكن حاجب والباقي للأب ولو كان
حاجب كان لها السدس ولو انفرد الابن فالام له ولو كان اكثر اشتراكا
بالسوية ولو كان ذكر انا او انا ثا فلذكر سهمان وللانثى سهم ولو اجتمع
معهم الابوان فللأب السدسان والباقي للأولاد ذكر انا كانوا و
انا ثا ولو كانت بنت فلها النصف وللأبوين السدسان والباقي
يرد انما ما ولو كان من يحجب الام مرد على الاب والبنث امرأيا عا

ولو كان بنتان فصاعداً أملاً لأبوين السدسان ولبنيتين أو لبنات الثلثان
بالسوية ولو كان معها أو معهن أحد الأبوين كان له السدس ولها أو
لهن الثلثان والباقي ميرداً خامساً ولو كان مع البنت والأبوين خروج
أخر وجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن وللأبوين السدسان والبنت
لبنيت وحيت يفضل عن النصف يرد المرائد عليها وعلى الأبوين خامساً
ولو كان من يحجب الأم سرودناه على البنت والأب أربعة أبنائها المساكين
الأولاد والأولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل فرد
نصيب من يتقرب به ويقتصر به. **الذكر** مثل خط الأنثيين أو لأب ابن كان لأب
أو لأبنت على الأشد من ميراث الأب أو ميراث الأبنت كما يرد
على أمه إذا كان أو أختي ويشتركون الأبوين كما يشتركون الأولاد للصلب على
الأحم **الشابية** تنحى إلى الأكبر شياً بدين الميت وخاتمه وسيفه و
صحفه إذا حلف للميت غيره ذلك ولو كان الأكبر بنتاً أخذت الأكبر من
الذكور وحققت حقه ما ترك من صلوة وصيام وشرط بعض الأصحاب أن
لا يكون صفها ولا فاسد الرأي **الثالثة** ميراث مع الأبوين ولا مع
الأولاد جلاً ولا جدة ولا أحد من ذوي القرابة لكن يستحب للأب أن يطعم أمه
وأمه السدس من أصل التركة بالسوية أو حصل له الثلثان ويطعم الأب وأباهما
النصف وبقيها بالسوية أو حصل لها الثلث فما زاد وحصل لأحد هانفية الأعلى

الأعلى دون الأخير استحب لسطوة اليد والجدة دون صاحبه ولا طهره لأحد
 الأجداد إلا مع وجود من يقرب به **الرابعة** لا يحجب الأخت للأب إلا بشرط
 أربعة أن يكون آخرين أو أخاً أو أختين أو أرميتم أخوات فإما إذا لم يكن وأب أو ولاد
 مع وجود الأب غير مكررة ولا راق وفي النهاية قولان أشبههما عدم الحجب وإن يكونا
 منفصلين لأجل **المرتبة الثانية** الأخت والأجداد وإذا لم يكن أحد
 الإخوة ولا ولد وان نزل والميراث للأخت والأجداد فالأخ الواحد للأب
 فالأم يرث المال وكذا الأخت والأخت أعمرت المصنف بالشمية والباقي بالرد
 وللأختين فضا من المثلثان والباقي بالرد ولو اجتمع الأخت والأختان لهما كان
 المال بينهم للثلاث سهمان وللأخت سهم وللأب السدس من خلة كان
 أو اثني وللأختين فضا من الثلث بينهم بالسوية ذكرنا كانوا أو أمنا أو ذكرنا
 أو أمنا ولا يرث مع الأخت للأب والأم ولا مع أحد من أولادهم من ولد الأب
 لكن يقومون مقامهم عند عد منهم ويكون حكمهم في الآفراد ولا اجتماع ذلك
 الحكم ولو اجتمع الكلاوات كان للأم السدس إن كان ولداً والثلث إن كانوا
 أكثر والباقي لولد الأب والأم ويسقط أكلاد الأب ولو أبت القرينة فالرد
 على كلالته الأب والأم ولو أبت القرينة مع ولد الأم وولد الأب فقير في
 قولنا أحد مما يرد على كلالته الأب لأن الفرض يدخل عليهم مثل أخت الأب مع
 واحد أو اثنين فضا من ولد الأم أو أختين للأب مع واحد من ولد الأم

والآخر يرد على الفريقين بنسبة مستحقها وهو آتية والجد المال إذا انفرد كلاب
كان أو لأم فكذلك الجدوة ولو اجتمع جد واحد أو فاكنا كلاب فلهما المال للذكر مثل حظ
الأنثيين وان كانا لأم فلهما باليسوية وإذا اجتمع الإخوة المختلفون فمن يتقرب
بالأم الثلث على الأصح وأحد كان أو أكثر ومن يتقرب بالآب الثلثان ولو كان واحداً
ولو كان معهم زوج أو زوجة أخذ النصيب الأعلى ومن يتقرب بالأم ثلث الأصل وأما
من يتقرب بالآب والجد أو الجد في عمة أو حمى وإذا اجتمع معهم الأختة فلهما كالأم
والجدوة كالأختة **مسئلتان الأولى** لو اجتمع أربعة إخوان كلاب ومثلهم لا
كان لإخوان الأم الثلث بينهم أربعة إخوان كلاب وحياته الثلثان كإبوى أبيه
ثلث الثلثين اثلاثاً كإبوى أمه الثلث اثلاثاً أي قسم فيصم من مائة وخمسة **الثانية**
لهما وإن طرأ قاسم الأختة وأولاد الأختة والأخوات وإن تزويقهم من مقام
أبائهم عند من معهم في مقامهم الإخوان والجدات وبيرت كل واحد منهم نصيب
من يتقرب به ثم الكثرة أو الأختة أو أخوات كلاب أو قسمو المال للذكر مثل حظ
الأنثيين وان كانا لأم أو قسمو المال باليسوية **المرتبة الثالثة** الأعمام
والأخوال لهم المال إذا انفردوا وكذا للعمين فصاعداً وكذا للعمة والعمتان والعمات
والعمومة والعمات المذكور مثل حظ الأنثيين ولو كانوا متفرقين فمن يتقرب بالأم
السدس إن كان واحداً أو الثلث إن كانوا أكثر باليسوية والباقي من يتقرب بالآب
الأم المذكور مثل حظ الأنثيين ويسقط معهم من يتقرب للآب ويقومون مقامهم

مقامهم عند عددهم ولا يثبت الأبعد مع الأقرب مثل ابن خال مع خال
 أو عم وابن عم مع خال أو عم الأبن عم الأب وأم مع عم الأب فابن العم أولى
 والخال المال فكن الحائمين والأخوال والحالة والحائمان والحالات

ولو اجتمعوا فالأول بينهم بالسوية كيف كان ولو كانوا متفرقين فكل من يتقرب بالأمام
 المسدس الكائن واحد أو الثلث أكثر أو الثلثان لمن يتقرب بالأب والأب
 ويسقط من يتقرب بالأب معهم والقسمة بينهم لذلك كمثل حظ الأثنين و

لو اجتمعوا الأخوال والأعمام فلا أخوال الثلث وللأعمام الثلثان ولو معهم زوج
 أو زوجة فلها المصيب الأعملى ومن يتقرب بالأمام ثلث الأصل والباقي لمن
 يتقرب بالأب ولو اجتمع عم الأب وعمته وخاله وخالته وعمه وخالها

وخالها كان لمن يتقرب بالأمام الثلث بينهم أسريا أو لمن يتقرب بالأب الثلثان
 ثلثا لأبهم وعمته ثلثا وثلثه لخاله والحالة بالسوية ط قوله مسائل الأو

عمومة الميت وعمامة وخولته وخالاته وأولادهم وإن نزلوا إلى من عمومة
 أبيه وخولته وكذا أولاد كل بطن إلى من البطن الأبعد ويقوم أولاد العم

والعمات والخول والحالات مقام آبائهم عند عددهم ولا يخذ كل منهم نصيب
 من يتقرب به واحد كان أو أكثر الثانية من اجتمع له سببان ورث بهما لم

يتمم أحد هما الآخر فالأول كابن عم لأب وهو ابن خال للأم وزوج هو ابن عم
 وعمته لأب هي خالته للأم الثاني كابن عم هو أم . الثالثة حكم أولاد العم

والخوة مع الزوج والزوجة حكم إياهم يأخذ من تقرب بالأم ثلث الأصل

والزوج نصيب الأعلى وما يبقى من تقرب بالآب المقصد

الثاني في ميراث الأنساب الزوج مع عدم الولد المصنف والزوجة

الربيع ومع وجوده وإن نزل نصف النصيب ولو لم يكن وارث سوى الزوج مرة

عليه الفاضل وفي الزوجة قولان أحدهما لها الربيع والباقي للأولاد والآخر مرة

عليها الفاضل كالزوج وقول ثالث بالرد مع عدم الأولاد والأولاد الظاهر إذا

كن أكثر من واحد فهن مشتركات في الربيع أو الثمن وتوث الزوجة وإن لم يخل

بها الزوج وكذا الزوج وفي العدة الرجعية خاصة لكن لو طلقها مريضاً ورثت

وإن كن باسماً طامتخرج السنة ولم يتزوج ولم تنزع ولا توث البائن إلا هنا

في ميراث الزوج من جميع ما تركه المرأة وكذا المرأة عند العتق وتوث من قبة

الأولات والأولوية ومنهم من يطرد الحكم في أرض المزارع والمقري وعلمها

يمنعها العين دون القيمة **مسئلتان الأولى** إذا طلق واحدة

من إربيع وتزوج أخرى فاشتبهت كان للأخيرة إربيع الثمن مع الولد وإربيع

الربيع مع عدمه والباقي بين الإربيع بالسوية **الثانية** كذا المريض

مشروط بالدخول فإن مات قبله فلا مهر لها ولا ميراث **المقصد**

الثالث في الرءاء وأقسامه **ثلاثة الأول** ولأء العتق و

ليشترط البسرم بالعتق ولا يبتدأ من جزيبه ته فلو كان واجبا كان المعتق

الملقن مع وجود مناسيب وان يورث مع الزوج والزوجة ذاك الملقن
 الشرط وطوره انه للمنفك الكائن ولحد واشتر كوفي المال الكائن اكثر ولو عد لم المنفك
 فلهذا مصاب فيه اقول اظهرها انتقال الولاء الى الاولاد الذكور دون
 الاناث فان لم يكن الذكور فلو كلاء لعصبة ولو كان الملقن امرأة فلي عصبتها
 دون اولادها ولو كان قوم كولا ولا يرث الولاء من يقرب يلم المنفك ولا يصح
 نبيه ولا عصبة ويصح جرح من مولى الام المولى الى الابناء كان الاولاد موكول
 على الحق **القسم الثاني** ولا تصح الجيرة لمن توالي انسانا يصح
 حدته ويكون ولاؤه يثبت له الميراث ولا يتعدى النصارى ولا يصح
 الاسامية كالملقن في الميراث والمكافرات او من لا وارث له ولا يرث النصارى
 الا مع فقد كل مناسيب ومع فقد الملقن ويرث معه الزوج والزوجة نصيبا
 الا على ومات قبله وهو اولى من بيت حال الاصل **القسم الثالث** ولا كلاء
 ولا يرث الا مع فقد كل وارث على الزوجة فانها تشاركه على الاصل ومع زوجة
 فالل له يصنع به ما شاء وكان على عليه السلام يعطيه فقراء بلده بغير عا
 ومع غيبة يقسم في الفقراء ولا يعطى الجائر الا مع الخوف واما اللواحق
فاربعة فصول الاول في ميراث ابن الملاعة ميراثه لا ميراث
 وولده للام السادس واليا في المولد ولو انقرضت كان لها الثلث والباقي
 بالرد ولو انقرض الاولاد فللواحدة النصف وللأثنين فصاعدا الثلثان

في السوية ولو اجتمعوا فلا يكون من حان ولا لا شئ بينهم ويرث الزوج
 المملوك على مملوكم وان نزل ولا في مملوكم لو عدم
 من قبله من مملوكم الا قريب فلا قريب للكنز والا نفي سواء ومم عدم
 في الاصل ويرث مملوكم ومن يقرب بها على الاظهر ولا يرث اباءه ولا
 من قبله ولا يرثه ولو اعترف به كلاب لم يورث اباءه دون خيبره
 من قبله ايدها خيبره ينسب كلاب فلو ترك اخوه كلاب وام مع اخ او اخته
 كلاب فلو ترك اخوه كلاب فلو ترك اخوه كلاب وام مع اخ او اخته
 كلاب فلو ترك اخوه كلاب فلو ترك اخوه كلاب وام مع اخ او اخته
باب ما سئل على مسائل الاولى
 في المملوك من مملوكم ولا خيبره هاهنا الانساب ويرثه ولد وان نزل و
 الزوج والموتية ولو لم يكن احد منهم فيرثه الامام وقيل ترثه امه كائن المملوك
 الماتية المملوك ان سقط حيا ويقبر بحركة الانبياء كالاقتل والحركات
 الاحدية دون المقصود الماتية قال الشافعي يورث المملوك نصيب ذكرين
 احتياطا ولو كان ذو فرض اعطى النصيب الا في الرابعة يرث دية
 الجنين ابواه ومن يقرب بها اباءه كلاب الخامسة اذا عارفا بما يقضي
 الميراث قارنا ولم يكلف احدهما البينة السادسة المقصود يترى
 بماله وفي قدر التبرع به وايمان اربع سنين وفي سنة واحدة وعشرين
 وهو في حكم خاص وفي ثالثة يورثه الرثة اذا كان مملوكا وفيها نصف انصاف

في الخلاف حتى يفضي مد كلاً بحيث يشمله الياء وهو اولي في الاستيلاء وابعده من
 التجمع على الاحوال المعصومة بالاخبار الوهومية **السابعة** لو تبا أمر جريح
 وله ميراثه فحق ميراثه يكون ميراثه كقرب التي ابيه وفي الامهات نصف
الثاني في ميراث الخنثى من له فريخ الرجال والنساء يعتبر بالبول فمن اياهما
 سبق ورث عليه فان بدله منتهى قال الشيخ فميراث على الذي يتقطع من اختيار
 وفيه ترد فان تساوى اثنان في الخلاف فهو ميراث القرعة وقال الحيد وعلم الحديث
 بعد اضلاعه وقال القزويني والابحار والمبسوط يعطى نصف ميراث رجل ونصف
 ميراث امرأة وهو أشهر ولو اجتمع مع الخنثى ذكر وانثى فيكون كراوية وانثى ثلثه
 والانثى مهران وقيل قسم القرية مرتين فيعرض مرة ذكر او مرة انثى ويعطى
 نصف النسيبين وهو أشهر مثلاً الخنثى وذكر فخر بن محمد كرايين تارة وذكر وانثى
 اخرى وقيل اقوال بل نصف ونصف ونصف ولستك ولكنه يفتى فيكون اثنا عشر
 فيحصل الخنثى خمسة ولان كرايين يدل ان الذي حصل للخنثى مائة ولا
 خمسة ولو شاركهم زوج او زوجة صحبت فرصة الخنثى ثم ضربت فخرج نصيب الزوج
 والزوجة بثلث القرية فما الرقعة منه يصم ومن ليس له فريخ النساء والرجال يورث
 بالقرعة ومن له رأسان او يدان على حق واحد يومئذ او يصاح به كان اثنا عشر
 فما اثنان ولا واحد **الثالث** في القرية وللهدوم والهدوم وهو لا يعرفه
 بعضنا اذا كان لهم او لاحد هم مال وكانوا يتوارثون واشتبه المتقدم في القرية بالثاني

في شئ من هذا الحكم بغير سبب القربى والخدم توجد ومع الشرايط يرتب الاختصاف
 او لا ثم الاخرى ولا يرتب ما يرتب منه وفيه قولان المحقق والمحققين على الاستصحاب على
 الاشبه فلو غرق اب وابن ورث الاب والاختصاف ثم ورث الابن من اصل تركته ابيه
 لا معا ورث منه ثم يعطى نصيب كل منهما الارث ولو كان لاجل هذا ورثت اعطى
 ما اوجبتم له في الارث بل هو والجميع للآخر لا مام ولو لم يكن لهما وارث خيره ما استقل
 مال كل واحد منهما الى الآخر ثم منها الى الامام وان لم يكن بينهما تفاوت في الاستصحاب
 سقط اعتبار المقدم كالاخرين فان كان لهما مال ولا مشترك لهما استقل مال كل منهما الى
 صاحبه فممن فيها الوارثتها وان كان لاجل هذا مال صار المال فيه ومنه الى ورثته
 و لم يكن للآخر شئ ولو لم يكن لهما وارث استقل المال الى الامام ولو لم ينفق بينهما
 لم يتغيرا وكان ميراث كلهما الارث الوارث في ميراث الجورس وقد اختلف في الاختصاف
 فيه فالحكي عن يوسف بن زياد ثم الامام من النسب والسبب وعن الفضل بن
 شاذان انه يورثهم بالنسب هيجهت فاسد والسبب العheim خاصة وباب القيد
 وقال المشيخ يورثون بالعheim والفاقد فيها واختيار الفضل اشبه ولو خلف اما هي ثمة
 ولها نصيب الام دعوت الزوجة ولو خلف جد ورثت بها ولا كذا لو خلف بنتا لمحت
 لانه لا ميراث للزوجة مع البنت خاصة في حساب القران
 صحاح الفروع من سنة وثق بالخرم اقراعد ويخرج منه ذلك الجزع عهدها
 فالصنف من اثنين والريم من اربعة والفقن من ثمانية والمثلثان والمثلث من

وثلاثة والسدس من ستة والفرقة اما بقدر السهام او اقل او اكثر فما كان بقدرها
 ان انقسم من غير كسر ولا فاضرب عدد من الكسر عليهم فاصل الفرقة مثل
 بون وخمس يات تنكسر الاربعة على الخمسة ففرض خمسة فاصل الفرقة فما اجتمع
 منه الفرقة لا تلا وفق بين نصيبين وعدد هن ولو كان وقضا ضربت الوقف
 من العدد من النصيب فاصل الفرقة مثل بون ومثبات للبيات اربعة و
 بين نصيبين وهوارية وعد هن وهوسه وفق وهو النصيب المصنف في ضرب
 وفق من العدد وهونته فاصل الفرقة وهوسه فما اجتمع صحت منه وانفقت
 فرقة يدخل الزوج والزوج فلا حول ويدخل النقص على البتات والبيات اقل
 وتقرب بالاب والام والاب خاصة مثل بون وزوج وبنت فللابوين السدس ان
 يخرج الريم والباقي للبنت وكذا الابوان او احد هما وبنت او بنتان وزوج النقص
 يدخل على البنت والبيات وامان من حلق الام ولحقان للاب والام او للاب مع
 زوج او زوجة يدخل النقص على من تقرب بالاب والام والاب خاصة ثم ان
 لفرقة على صحة ولا ضربت سهام من الكسر عليهم فاصل الفرقة ولو زادت
 لفرقة كان الرد على ذوى السهام دون غيرهم ولا نصيب ولا مير على الزوج
 والزوجة ولا على الام مع وجود من يجزها مثل بون وبنت فاذ لم يكن صاحب خا
 فالرد اخماسا وان كان صاحب فالرد ارباعا تضرب بخرج سهام الرد فاصل
 الفرقة فما اجتمع صحت منه الفرقة **ثمة في المناسبات**

وتفق به الفقيهان انسان فلا يقسم تركه ثم هويت احد وارثه ويقطع القرص
 بقسمه الفريضة من اصل واحد فان اختلف الارث او اختلفت اوجهها
 ونقص نصيب الثاني في القسمة على وراثته والا فاضرب الورق بين الفريضة الثانية
 والفريضة الاولى اثنان بين الفريضة وق وبق وان لم يكن فاضرب الفريضة الثانية
 والا بثلث فابطلت هذه الفريضة كتاب القضاء والمظفر في
 الاداب وكيفية الحكم والحكم الدعوى والصفات ستة التكليف
 والايمان والعدالة وظاهرة قلوك والعلم والذكورة ويدخل في العداة المشتقة
 الامانة والحفاظة على الواجبات ولا يفقد الا لمن له اهلية الفتوى ولا يفقد فتوى
 الطاعة ولا يدين ان يكون ضابطا لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 علميا الكتابية الاشياء لا تنظر في الماشية لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 يفقد المرأة ووافقه ولا اعنى تزوج والا قربة انه لا يفقد مثل ما ذكرنا
 والكناية ووافقه الحرة تهذه الاشياء لا يشترط ولا بد من اذن الا
 ولا يفقد نصيب العوام لم يقسم لوراثة انسان بل واحد من الرعية فحكم بينه
 لزوم ومم عدم الاحكام يفقد قضاء القصة من فقهاء اهل البيت عليهم السلام
 الجامع لصفات وقبول القضاء عن السلطان العادل مستحب لمن يثق بيقينه
 ورعا وجب النظر الثاني في الاداب وهي مستحبة ومكرهة
 والمستحب استعار رعية لو موله ان لم يشتهر خبيرة والجلوس

في قضايه مسبته من العقبة وان ياخذ ما في يده المرفول من حج الناس وقد
 والسؤال عن اهل السجون واثبات اسمائهم والبحث عن موجب اعتقادهم ^{الطبي}
 من يجب اطلاعه وتقرير المشهور وعند الافاضة فانه اوثق خصوصا موضع الرتبة
 عداد وى البصائر المتضمن من الخصاصة وان يستخرج من اهل العلم من يتجوز
 في المسائل المتبقية والمكروهات والاجاب وقت القضاء وان يقضى مع ما ^{تشغل}
 النفس كالغضب والجوع والعطش والظم والجوع والمرض وغلبة القامس وان
 يرتب قوة الشهادة وان يشتم الغريم واسقاط او ابطال مسائل **الاولى**
 بلا علم ان يقضى بطر في الحقوق مطلقا وفيه في حقوق الناس وفي حقوق الله تعالى
الثانية ان عرفت عدالة الشاهدين حكم وان عرفت فقها الطهرم وان جهل
 الامرين فالحكم التوقف حتى يثبت عنهما **الثالثة** لتعم شهادة القديين مطلقا
 ولا تعم شهادة الجاهل المفضلة **الرابعة** اذا القى الغريم احضار غريمه وحده
 اجابته ولو كان امرأة الكاف بزرته ولو كان غريبا او امرأة غير بزرته استتاب
 الحاكم من يحكم بينهما **الخامسة** الرشوة على المحكم حرام وعلى المرتضى اعادتها ^{نظر}
الثالث فكيفية الحكم وفيه **الاول** في وظائف الحكم وهي **اربعة**
الاولى للتسوية بين الخصوم في السلام والكلام والمكان والنظر والامانة
 والعدل في الحكم ولو كان احد الخصمين كافرا جاز ان يكون الكافرة عا والمسلم ^{عدا}
 واحدا **الثانية** لا يجوز ان يلقن احد الخصمين شيئا يستظهر به على خصمه

الثالثة اذا سلمنا استحب ان يقول نكحنا او ان كنما حضرهما الشيء فاذا ذكرناه
او ما ناسبه الرابعه اذا بدى احد الخصمين سماع منه ولو قطع عليه غريمه فعه
حتى ينقضي دعواه وحكومته ولو ابتدى بالادعى سماع من الذي على يمينه صا
وان اجتمع حضوره كتب اسماء المدعين واستدعاء من يخرج اسمه المقصد
الثاني في جواب المدعى عليه وهو ما اقرار او انكار او سكوت اما الاقرار
فيلزم اذا كان جائزا لا مردحا لا كان او امرأة فان القسم المدعى الحكم به حكمه ولا
يكتب على المدعى حجته الا بعد المعرفة باسمه ونسبه او يشهد بذلك عدلان الا ان يقع
المدعى بالخفية ولو امتنع المقر من التسليم لم يرضه بل لا زمة ولو القسم بحسبه
ولو ادعى الاصل كلف البينة ومع ثبوته ينظر في تسليمه الى القدر المأذون به واشهر
منها تخليته منها ولو اتراب بالمقر توقف في الحكم حتى يستبين حاله واما الانكار
فقد يعال المدعى الى بينة فان قال نعم لم يخصصه فان حضرت سمعها ولو
قال البينة غايبة أجل بمقدار احضارها وفي تفصيل المدعى عليه هاترود ويخرج من
الكفالة عند انقضاء الاجل وان قال بينة عرفة الحاكم ان له اليقين ولا يجوز اخلافه حتى
يخمس المدعى فان تبرع او لحظه الحاكم يستد بها واحيدت مع التماس المدعى ثم المنكر
او لم يخلف او يبره زنيكون فان حلف سقطت الدعي عوى ولا يظهر له المدعى بما لم يخلفه
المقاصد ولو عاود الخصومة لم تستمع دعواه ولو اقام بينة لم تستمع وقيل يعي بها فام
الحالف سقوط الحق بها ولو كذب نفسه جاز مطالبة وحل مقاصده ولو ابره اليقين

اليمين على المدعى منهم فان حلف استحق وان امتنع سقطت دعواه ولو كلف
 المنكر عن اليمين وامتنع قضى عليه بالكلول وهو المهرزوي وقيل يرد اليمين على
 المدعى فان حلف ثبت صحه وان نكل بطل ولو بطل المنكر اليمين جحد الحكم بالكلول
 لم يثبت اليمة ولا سقطت المدعى منه بنية الا في الدين على التمسك بخلاف
 على بقاءه في دمه مستظلمة ولها السنكوت فان كان لافه اقرار بالاشارة
 او النكارة ولو اقر المتزوج لم يقصر على الواحد ولو كان غنا وامتنع قضى عليه
 المقصد الثالث في كيفية الاستفادات ولا يفتخف أحد الا بالله ولو
 كان كافرا لكن ان اتى الخلفكم بحلف الذي هو بحال يقضي به
 دية امر دعيان ويستحب للحاكم تقديم العظة ويجزيه ان يقول والله
 طاله قبل كذا او يجزيه تغليظ اليمين بالقول واللعن والمكان ولا يسلط لادون
 نصاب المقدم ويحلف الاخرس بالاشارة وقيل توضع يده على اسم الله في المقصود
 وقيل يكتب اليمين في لوج وفنل ويومر بشربه جدا لاصحان شرب كان خالفا
 ولو امتنع الزم الحق ولا يحلف الحاكم احد الا في مجلس قضائه الا بعد ذكر الكلمتين
 او امرأة خير بركة ولا يحلف المنكر الا على الصم ويحلف على فعل غيره على نفي العلم
 كما لو ادعى على الوارث فامروا دعيان وكيله قبض او باع له المالك على ولا يشاهد
 له فلا يمين عليه الا مع الرد او مع نكول المنكر على قول ويحلف على الخرم ويكفي مع
 الا نكار الحلف على الاستحسان وادعى المنكر لاجراء اولاد اعقاب مدعيها

والمدعى منكراً في قضية المدين على بقاء الحق ولا يتوجه على الوارث بالمدعى على
 منتهى الامم مدعى عليه بموت الوارث وطلب الحق وأنه ترك في يد المدعى ولا يتم
 المدعى في المدعى ودمج مدعى المينة ولا يتوجه بما عين على المنكر ولو ادعى الوارث
 لموته ما لا يصح دعواه سواء كان عليه دين يوجب بالتركة او لم يكن ويقضى
 بالشاهد والمعين في الأموال والمدعى بكونه لا يقبل في خبره مثل الجلال والمحدود
 والطلاق والعصا من يشترط شهادة الشاهد او لا وقد يله ولو يدعى بالمعين
 وقت لا خية ويقع في الأصل ما بعد كفاية ولا يخفى مع عدم الظن ولا يثبت
 مال غيره **مسئلات الأولى** لا يحكم الحاكم بإجرائه حكم آخر ولا يقيم المينة
 بثبوت الحكم عند غيره فهو لو حكم بين الخصوم وثبت الحكم واستشهد على نفسه فتشهد
 شاعداً ان يحكم عند آخر وجب على المشهود عند اتفاق ذلك الحكم **الثانية**
 الحقيقة تميز الحقوق ولا يشترط حضور قاسم بل هو احوط واقاعدت السهام
 كفت القرعة في تحقق الحقيقة وكل ما يتساوى اجزاء لا يجبر الممتنع على مقابلة كالحق
 والشهود وكما لا يتساوى اجزاء اذ لم يكن في الحقيقة خبر ولا كلام ولا حجب
 مع الضرر ولا يجبر الممتنع **النظر الرابع** في المدعى وهو سيد مدعى فضلاً
الأول المدعى هو الذي يترك لو ترك الخصومة وقيل الذي يدعى على
 الأصل او ما خفيه ويشترط التكليف وله ان يدعى لنفسه او لغيره ولا ية
 المدعى عنه وايراد مدعى بصفة الجزم وبكون المدعى مملوكاً ومن كان

أو من كانت دعواه عنها فلهما فروعها ولو كانت دينا والغريم . بقدر ما لا بد
 أو مع مجوده عليه حتى ولم يستقل المدعى بالانقراض دون الحكم ولو كانت معد
 الشروط وحصل الغريم فبطل المدعى بالانقراض ولو كان من غير جنس
 الحق وفي جماع المدعى الجعلة ترد دأشيه الجواز حسبا بل **الأولى** من
 انظر خيال المدعى كالإيد عليه فحقا له وهو من حيث أن يكون بين بيعته كيقظة
 احد هم **الثانية** لو انكسرت سفينة في البحر فخرج البصر فلهما فروعها
 بالقوس فلو ظهر جرم في الرأية صنعت **الثالثة** لو كان رجل دهم الى رجل
 دهم بضاعة فخطبها بآماله ويظهر في افعال ذهبت وكان لغيره معه على كسبه
 فخذوا الاموالهم فقال يريهم عليه بآماله ويرجع هو على اولئك فلهما فروعها
 حمل ذلك على من خطب المال ولم ياذن له صاحبه واذن له الباقي **الرابعة**
 لو وضع المسافر الاثر على يد أمين فقلقت كان للمسافر ضامنا الا ان يكون
 الاجير دعاه الى ذلك ففقد حيث وضعه **الخامسة** يقف على الغائب
 مع قيام البينة وبيع ماله يقف حذيه ويكون الغائب على حجة ولا يدقم اليه ^{الماله}
الانكيز الثاني فالاختلاف في الدعوى وفيه مسائل **الأولى**
 لو كان في يد رجل وامرأة جارية فادعى انها ملكته واودعت المرأة حريتها
 وانها باعته فان اقام احد هاهنا فحق له والا مرت الجارية تذهب حيث شاء
الثانية لو تنازع عايتا في مال فحق لها بالسوية والكل منها اختلاف صاحبه

ولو كانت في يد واحد مما تقي بها التثبيت والخارج أحلافه ولو كانت في يد اثنين
 وصديق واحد مما تقي به الآخر الخلافه ولو صدقها تقي لها بالسوية وكل
 منهما احلان الاخر وان كذبها اقرت في يده **المسألة** اذا باء اعياناً تقي
 لمن اليد الممط وهي مائة عمر بن قمر بن حارم بن عمر بن حارم بن حارم بن حارم
 عن أبي عبد الله ع ان علياً عليه السلام تقي بذلك تقي **قوله** الحرة
 اذا ادعى في الميث عارية بغير ما عاها كلف البينة وكان كغيره من الإناث بوفية
 رايته بالقرن ضعيفة **الحاشية** اذا ادعى الزوجان مقام البينة فلهما الزوجان
 ولو اهما للثأر وما صلح لهما يقسم بينهما وفي رواية هريرة روى عن رجل البينة
 في البسوط اذا لم تكن فترتين ما عليه كان بينهما **الثالث** في عارض البينات
 يقسم مع المتعارض الخارج اذا شهد بالملك المطلق **الحاشية** والمخاض البينة
 لو اقرت بنية كالشاج وقديم الملك وكذا لا يباع ولو قد ياق السب فترتين
 اشبهها القضاء والخارج ولو كانت يدها عليه تقي لكل منهما بما في يده الاخر فيكون
 بينهما نصقين ولو كان المدعى به في يد ثالث تقي بالاعدل ما لا تقي في سائر اعدا
 وكثرة اقرم بينهما فمن خرج اسمه احلف وتقي له ولو استم احلف الاخر ولو استم
 بينهما في البسوط يقرم بينهما **قوله** يا مالک المطلق ويقسم ان شود يا مالک
 المقيد والاول اشبه **كتاب الشهادات** والنظر في امور **الاول**
 في اركان الشاهد وهي **سنة الاول** البلوغ فلا تقبل شهادة الصبي

الصبر والمجاهدة قبل ان يثبت له ما يشاء وهو ساذج وتختلف عبارات الامامية
 في قبول شهادة ائمة في الخبايا ومحصلها القول في الجراح مع بلوغ الغيرة عالم
 يختلفوا في بول قولهم بشرط الشفيع في الخلاف ان لا يقتضوا الثاني
 كمال الحق والنجوة لا يقيدون من يناله او دارا يقبل في حال الوثوق باستكمال وفاته
 الثالث الايمان فلا يقبل شهادة غير الامامية وقبول شهادة الذي في الوصية
 خاصة مع عدم السلم وفي اعتبار الغيبة تردد وقبول شهادة احد هم على مسلم و
 لا غيره وهو يقبل على اهل الله فيه من ايتى بالحوار صفيقة ولا يثبته للنعم الرابع
 العدالة ولا يثبت في رواية الكبار وكذا في الصفات معراجها المتدسرة
 من التمس فلا يصدق ولا يصدق استناد الحام للاس واعاد الكتب اما القويان
 عليهما فاحكام لا تفسد اللعب بالشطرنج ترد به الشهادة وكذا الضاع ومخاضه
 والعوى بالان اللوح ساجها والد فدا في الامم والمجان وليس الحري في رجال الا
 في الحرب والمقتحم بالذهب ويحكيه للرد لا يقبل شهادة العاقف وقبول رواتب
 وحديث توبة تكذيب نفسه وفيه قول آخر مكلف الحائض امر فقام الهمة
 فلا يقبل شهادة الجار فقام كالشريك فيما هو شريك فيه والوصي فيما له فيه ولا يثبته
 ولا شهادة ذي النعمة الذي يثبته وهو الذي يسر بالساعة ويساع بالسر والتمس
 لا يثبت القبول وقبول شهادة الراد على ابيه بخلاف اظهره التمس وكذا يقبل شهادة
 الزوج في زوجته بشرط بعض الامهات انصافا غير من اهل الشهادة وكذا في

وقبول شهادة ائمة عن علي اهل البيت

الزوجة وما يتبعها من غيرها لا يثبت له الشهادة كالبنت كالصبي ولا يجوز على
 كلاً من لا يثبت له الشهادة المسائل بصفة ما يصف به من مهابة النفس فلا يؤمن بتدعيم
 وفي قبول شهادة المولى وبيان استحقاقه لقبول وفي شهادته على المولى قولان أظهرهما
 العلم ولو اعتنى بقبول المولى وحده ولو استشهد بغيره بما عليه الله ولده فهو شاهد غير
 الحواشي وأما الزوارث فتشهد المحرمات فتشهد شهادة ما يرجع الأثر إلى الولد ويكره له
 استرقاقها ولو تحولت الشهادة العبد والكاثر والميدان والخم والفاسق ثم زال الخلق
 فتشهد بقبول **السادس** طهارة المولد فلا يقبل شهادة ولد الذمّي ولا يقبل
والسبعة الذين فيه رواية مادية **ولحق بهذا الباب مسائل**
الأولى النبوة كالأدعاء قبل الاستطاق فيمنع القبول بلطريق الشهادة وهو ممنوع في
 حقوق الله فيه ترداد **المائة** الأصم يقبل شهادة غيره لا يقبل في السماع وفي
 رواية يوحنا بول قولوا لا يقبل شهادة الأصم ولا يقبل في الرواية **الثالثة**
 لا يقبل شهادة النساء في الحلال والطلاق وفي قبولها في الرضا ثم ترداد استحقاقه القبول
 ولا يقبل مع الرجال في الرجيم على تعيين باقي وفي الجراح والنفس بان يشهد رجل و
 امرأتان ويجب بشهادتهما الدية كالقود وفي الذين مع الرجال ولو اقررت
 كالمراشدين مع المئين كالأصم عدم القبول وقيل بنفردات في العذبة وعيوب
 النساء الباطنة ويقبل شهادة القابلة في بيع ميراث المستعمل والمرأة واحدة
 في بيع الوصية وكذا كل امرأة يثبت شهادتها في البيع حتى يكمل أربعاً ويقبل

في كل واحد من هذه المسائل

على ما ذكره في الرواية الجارية في هذه المسألة من أن المالك لا يملك ما لا يملكه غيره
 المالك المقتضى كالمالك المقتضى ولو لم يكن للمالك ما لا يملكه غيره ولو لم يكن للمالك ما لا يملكه غيره
 كما هو مذهبهم ولا ينفى عن المالك في ما يصير به شاهد وصليته العلم وسند المشاهدة
 أو السماع كالمشاهدة للأصل كالنصب والحق والسرقة والوصاع والولاية والشر
 والولاية أو السماع فيثبت به النسب والملك والحق والوجوب وتصير المشاهدة
 مستحالة للمشاهدة عما يليق فيه **والسماع ما يليق فيه السماع** وإن لم يستد
 المشهور عليه وكذا الرواية لا تستد منهم من العاقل ما يوجب حكماً وكذا الوجوب
 المشهور عليه ولما هي المشاهدة للأقامة وجب الأسماء غير مستثنى ولا يحل
 إلا امتناعهم مع العلم ولو عي القتل تقولان المروي الوجوب ووجوبه على الكفاية
 ويتبين مع عدم ما يقتضي ولا يشهد الأسماء المعرفة أو شهادة ولا يفيها إلا اقترار
مسألة الأولى لا يثبت في الشهادة بالملك مشاهد تنصرف فيه وبه
 رواية **والأولى** الشهادة بالعرف لانه دلالة الملك وليس بمالك **الثانية**
 يجوز الشهادة على ملك لا يعرفه المتأصل إذا حرقه المبيعان **الثالثة** لا يجوز
 أقامة الشهادة الأسماء المذكور ولو رأى خطه وفي رواية أن شهد معه آخر جان
 أقامة حرقه في رواية ترد إلى الواجبة من مصرحاً بأسماء مع شهادة ولم يستند
 كان بالخيار في أقامة ما لم يخش بطلان الحق أن امتنع وفي الرواية بترده وكثرة
 أن يشهد لخالق إذا احتج بسند جاءه إلى الحاكم يرد شهادة **الثالث**

الشهادة على الشهادة وهو مقبول في الدين ولا يملأ والحقوق لا يقبل المردود
 ولا يخرج من الإثبات طرأ شاهد الأصل وحقيل الشهادة على شهادة النساء في الموضع الذي
 يقضي فيه شهادة من طرأ تردد وإحدى الأخطاء أن يقول أشهد على شهادتي أني أشهد
 ولا يقبل شهادة الفرع الأصم فقد حضر شاهد الأصل جرح أو خيبة الحق ولو
 شهد الفرع فمكو شاهد الأصل فالمرحى العمل بأحد لهما من تساوي الجرح والفرع
 وفيه اشكال لأن قبول الفرع مشروط بعدم شاهد الأصل ولا يقبل شهادة على
 شهادة طرأ شهادة وفيه **الرابع في اللواحق وفيه مسائل الأولى**
 إذا جرح الشاهدان قبل القضاء لم يحكم ولو جرح بعد القضاء لم يقض الحكم وفيه **الثانية**
 في اللواحق إذا كانت العين قائمة لم يجرأ ولا كانت تالفة ضمن الشهود المتأخرين
 إذا ثبت أنها شاهدان أو ناقص الحكم واستقيت العين مع بقائها ومع تلفها أو تعدد
 نقصان الشهود المتأخرة وكان الشهودية قتل أو رجلا أو قطعا في ستوني ثم سرج
 الشهود من قال بعد تأتق منهم أو من بعضهم ويرد البعض ما وجب عليهم ويتم
 الولي أن سببه عليه شيء ولو لم لا الخطأ بالزوم نصية من اللوية ولم يغير إقراره على غيره
 ولو لم لا تعدت رد عليه الولي ما يفضل ويقض منه أن شاع في النهاية يرد الباقي
 من شهوده فإن تالفة أربع الدية ويقبل الرواية صحيحة السند خيدان فيها أسقطا
 على الأموال المحصورة بقول واحد **الواحدة** لو شهد بطلاق امرأة فزويت ثم
 سرجا عنها المهر وردت إلى الأولى بعد الاعتداد من الثاني ونحو هذه الرواية على أنها

انما كانت معاجلة الشكوك ولا هم حكم الحاكم ولو حكم بتقيد الرجوع الحاشية لروى
 انما ان كل رجل يدركه فحكم ثم فلا وجهما للشارق عنه اخر ما ذكره الاول من قبل
 الاخير المقتضى من عدم القطع السادسة يجب ان يشترط بعد الزور وقدر
 بما يراه الا الحكم بالبراءة كتاب الحدود وفيه فصول الاول في
 حد الزنا والمظنة في الموجب والحد والمواضع اما الموجب فهو ما لا يوجب الاشد
 في ترجيح امرأة من غير عقد ولا ميث ولا شبهة ويحقق بخبرين مختلفين قبل او بعد او
 يشترط في ثبوت الحد للبلوغ والعلم بالغيرم ولا اختيار في تزويج محرمة كالا م والخصنة
 سقط الحد مع الجحود بالغيرم وشبهه مع العلم ولا يكون العقد مجزئة شبهة في السقوط
 علوية شبهة كالجحود بالزوجة فعليه الحد دون واظهاره في رواية يحكم عليها الحد
 وحليه من اوجه متعددة ولو وطئ المحنوق عتله قضى وجب الحد من حد وارجح الشبهة
 ولا حد على الجحود وسقط الحد باظهار الزوجة ويبدى عوى طبعه شبهة بالنظر الى
 الحد ولا يغيب الاحصان الذي يجب معه الزوج حتى يكون الزاني بالاعتزال المخرج
 محمول بالعدا المذموم او الملك ويبدى عليه ويردح ويبتدى المسئلة والذميمة و
 احصان المرأة كاحصان الرجل لكن يراعى فيها العقل اجماعا ولا يخرج المطلقة حرة
 عن الاحصان ويخرج البائس وكذا المطلق ولو تزوج معقدة علما بالحد مع المدخول
 وكذا المرأة ولو ارجعها البهانة او بعد ما قبل على الاصح اذا كان ممكنا في حق ولا راجح
 الحاكم يترجم عليه الزوج حتى يطاع وكذا العبد لو اعتق والكتاب اذا تمرد وجب الحد

على الاعتراف بان ادعى المشبهة فقولان اشبهما القول مع الاحتمال وفي المستقبل والمصحة
 والمصلحة المقرير ويثبت الزايا بالاقرار او البينة ولا بد من بلوغ المقر وكما له واختياراً
 وحريته وتكرار الاقرار اربعاً وهو يشترط اختلاف مجالس الاقرار اربعة ولا يشترط ولو
 اقر بمجد ولم ينفه فربما يفي عن نفسه ولو اقر بما يوجب الرجم ثم انقضت عنه
 ولا يسقط عقوبة ولو اقر ثم تاب كان كالملم غير في الاقامة رجباً كان او غيره ولا يكره
 في البينة اقرار من اربعة رجال او ثلاثة وامرأتين ولو شهد رجلان واربع نساء ثبت
 بهم الحد لا الرجم ولا يقبل شهادة ست نساء ورجل ولا شهادة النساء منفردات
 ولو شهد واحد من الاسرا لم يثبت وحد والمقرية ولا بد في الشهادة من ذكر المشتبه
 كالميل في الكلب ولا بد من توافر دهم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان
 الواحد والرقم الشهادة ببعض حد والملم يرتقب اتمام البينة ويقبل شهادة الاسرية
 على الاثنين فما زاد ولا يسقط الحد بالقوة بعد قيام البينة ويسقط ولو كانت قبلها
 رجباً كان او غيره البطلان الثاني في الحد يجب القتل على الزاني بالحرمة كالام و
 البنت والحق الشتم امرأه الاب وكذا ليعقل الذمى اذا زنى بمسلمة ولا زنى مقراً ولا
 يعتبر لاحسان وميادى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وفي جلدية قبل القتل ترمم
 ويجب الجرم على المحصن اذا زنى ببالة عاقلة ويحجم الشتم والشفقة بين الحد وبين
 الرجم اجلاً وفي الشباب روايان اشبههما الجرم ولا يجب الرجم بالزنا بالصغيرة
 والمجنونة ويجب الجلد وكذا الزنى بالمحصنة صغيراً وان زنى بها المجنون لم يسقط

لم يسقط الرجم ويخبر أس اليكروهم الحد وغرب عن طلبة ستة والكبر من ليس
 مجيئ وقيل الذي اطلق ولم يدخل ولا تقرب على المرأة ولا خير والمملوك يجلد
 خمسين ذكر كان او انثى مخصنا او غير مخص ولا خير على احد هما ولا تقرب ولو
 تكسر الزنا كفي حد واحد ولوحد مع كل مرة قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو حوط
 والمملوك اذا اقيم عليه حد الزنا سبعا قتل في الثامنة وقيل في التاسعة وهو اولي
 الحاكم في الذي بالخيار في اقامة الحد عليه وتسليمه الى اهل بيته ليقيموا عليه الحد
 على مقتداهم ولا يقيم على الحاكم حد ولا قصاص حتى تقسم وتخرج من تقاسمها
 وترضع الولد ولو وجد اسكا فبجان ويوجع المريض والمسئومة ولا يجحد احد هما
 حتى يبرأ ولو لم يبرأ الحاكم التجهيل ضربه بالصف المشتمل على العدي ولا يسقط الحد
 باحتراس الجنون ولا يقام في الحرة الشديدين ولا البرد الشديدين ولا في مرض الحد
 ولا على من اتقى الحرم يرضق عليه حتى يخرج للاقامة ولو وجدت في الحرم حدية
 واذا اجتمع الحد والرجم جلد اولاد من المرحوم المصحوبه والمرأة المصحوبه فان
 فرأى احد ولو ثبت الموجب بالاقرار لم يعد وقيل ان لم تضرب بالحجارة اعيد ويبدع
 المشهود بالرجم ولو كان مقررا ولا كلام ويجلد الزاني دائما بغيره وقيل ان وجد
 بثنائه جلد بها استد الضرب وقيل متوسطا ويفرق على جسدته ويتقي وجهه
 وفرجه وتقرب المرأة جالسة وتربط بثنائهها ولا يضمن دية لو قتله الحد ويدفن
 المرحوم جليدا ويسقط اعلام الناس ليتوفروا ويحب ان يخبره طائفة وقيل يسقط

وأقلها واحد ولا يرجمه من الله قبله حد وقيل بكونه النظر الثالث في المباحث
 مسائل الأولى إذا شهد أربعة بالزنا قبلوا مشهودا أربع فسادا بالكتاب
 وفصل الشهود قولان الثانية إذا كان الزوج أحد الأربعة فيه روايات
 والوجه السقوط أن يبقى منه القذف الثالثة يقيم الحاكم حد ود الله أقامه
 الناس فيقف على المطالبة الواجبة من انتص بكذا بأصبعه فعليه مهرها ولو كان
 امة فعليه عشر قيمتها الخامسة من تزويج امة ثم طيها فعليه الحد السادس
 من قرأ الله نفي بفلا فة فعليه مع تكرار الاقرار حدان واقر مرة فعليه حد القذف
 وكذا المرأة ومقاترة حد السابعة من تزويج امة على حرة مسلمة فوطيها قبل
 الاذن فعليه نفي حد الزاني الثامنة من زنى في زمان شريف او مكان شريف
 عوقب زيادة على الحد **الفصل الثاني في اللواط والسمي والقيادة** و
 اللواط ثبت بالاقرار اربعاً وواحدة من ذلك ويشترط في الملعن التكليف والاختيار
 والحرية فاعلا كان او معقولا ولو شهد أربعة بيمينته الحد ولو كان قذراً ذلك
 غير ولو يقتل المريب ولو لاط صغيراً او مجنوناً يادب الصغير ولو كان بالافين
 قتلاً وكذا اللواط بعيدة ولو ادعى الحيد الأكاه دسرى حنة الحد ولو لاط أن
 بمسلم قتل وان لم يوبى ولو لاط بمثله فللام اقامة او دفعه الى اهل ملته ^{ليقبلوا}
 طبع حد هم وموجب الايقاب الفصل للقاعل والمفعول إذا كان بالغا فاقلاً
 ويستوى فيه كل موبى ولا يحيد المجنون ولو كان ماعلاً على الاصح والامام مخير

مخيد والموقب بين قله وسرجه والعامه من جدران واحراقه ويجوز ان يقم الاعراق
 الى غيره من الاخر ومن لم يقب فقد واثمة على الاصم ويستوى فيه الحر والعبد
 ولو تكرر مع الحد في الرابعة على الاشبه وبغير المجتهدان تحت انرا ويجوز ان ولا
 رجم بينهما والحد من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين ولو تكرر مع ثلوا القدر يحد
 في الثالثة وقد اقر ومن قبل خلافا بشهوة وثبت الحق بها ثبت به اللواط و
 الحد فيه ما تبطله حرارة كانت او امة محصنة او غير محصنة للعاطلة والفقولة وفي
 النهاية ترجم مع الاحسان وقتل المسابقة في الرابعة مع تكرار الحد ثلثا ويسقط الحد
 بالوقبة قبل البنية كاللواط ولا يسقط بعد البنية وبغير المجتهدان تحت انرا وبغير
 مجردين ولو تكرر مرتين مع القدر يراقم عليهما الحد في الثالثة ولو علما فانرا
 قلنا **مسألة ان الاول** لا كفالة فحد ولا تأخير الا النذر ولا شفاعة
 في اسقاطه **الثاني** لو طعن وبه فباحق بكره اخملت من مائة فالولد له وعلى
 تروية الحد والمهر وعلى الصبي الجلاء **واما الميادة** ففي الجمع بين الرجال
 والذماء لئلا يحد والمرجالا بالصبيان اللواط وثبت بشاهد ولا قرارتين والحد
 في خمس وسبعون جلدة وقيل يحلن براءه وشهر ويستوى فيه الحر والعبد
 والحلم والخامر وينفي باول مرة وقال المفيد في الثانية والاولى ولا تنفي على
 المرأة ولا في **الفصل الثالث** في حد القذف ومقاصده **اربعة**
الاول في اللجب وهو الرمي بالنزأ او اللواط وكذا الوقاياه كرمط في جبهة

بآي لغة الحق اذا كانت مفيدة للقذف في عرف القائل ولا يبعد مع جملته
 في من قوا وكذا القائلين امر بنبوته لست ولدي ولو قال نرى بك ابونا فاقذف
 لآبيه ولو قال نرى بك امك فاقذف لآمه ولو قال يا ابن الزانية فاقذف
 لها وبنت الحد اذا كانا مسلمين ولو كان المواجه كافرا ولو قال للمسلم يا ابن الزانية
 وامسك قرة فالاشبه التعزير وفي النهاية يمين ولو قال يا نرجس الزانية فاقذف لها
 ولو قال يا ابنة الزانية فاقذف لها ^{او ابنة الزانية} ولو قال يا بنت بعلانية
 فاقذف لها ولو قال يا بنت فلانة فاقذف لها ولو قال يا بنت فلانة
 فاقذف لها ولو قال يا بنت فلانة فاقذف لها ولو قال يا بنت فلانة فاقذف لها
 لم اجدك عندكم وقد لعنوه ما يوجب اذى كالحسين والوضيع وكذا الرقايه فان
 اوياها سرب الظلم لم يكن متظاهرا وبنت القذف بالآثار من بين من المكلف الحر
 المختار او بنتها قد عدلين ويشترط في القاذف البلوغ والعقل والصبي لا يحد بالقذف
 وغيره وكذا المجنون **الثاني** للقذف ويشترط فيه البلوغ وكما العقل والحرية و
 الاسلام والشرع من قدن صبيا او مجنونا او مملوكا او كافرا او متظاهرا بالزنا
 لم يحد بل يعزى وكذا الاب لو قذف ولده ويحد الولد لو قذفه وكذا الكافر
الثالث في الاحكام فلو قذف جملة بلفظ واحد فعليه جلدان جاعرا وصحتمين
 وان افترقا فكل واحد جلد واحد والقذف يومرث كما يومرث المال ولا يورث الزنا
 ولا الزوجية ولو قال ابيك زان او بنتك زانية فاقذف لها وقال في النهاية له مطالبة
 والعفو ولو ورث الحد جملة فحقى احد هم كان من يبيح الاستيفاء على العام

وتقتصر العقاقير في الرابطة اذ لو احدثنا عقير في الثالثة والحد ثمانون جلدة محرماً
 كان العقاقير اوجيداً ويحلب بياضه ولا يحمر ويضرب متوسطاً ولا يفر والكافر
 مع التباين الرابع في اللواحق وهو مسائل الاولى يقتصر من سبب النبي
 عليه السلام وحل دمه لكل سابع اذ امن الثانية يقتصر من ثلثي العقوبة و
 كذا امر بالادري صادق لم لا اذا كان على ظاهر الاسلام الثالثة يقتصر
 في اصله اذا كان كافراً الرابعة يكره ان يزداد في تأديب الصبي من عشرة اسواط
 وكذا العبد ولو فعل استجب عقبة الخامسة يفر من ثلثي عيده او امة
 كل من فعلها او ترك واجباً ما دون الحد **الفصل الرابع** في حد المسكوك والنفقة **الاول**
 في الزوج وهو تناول المسكوك والنفقة واختيار اسم العلم بالخير وشروط البلوغ والعقل والتمتع
 بصم الشارب والمستقل في الادوية والاغذية ويتعلق الحكم ولو بالقطرة وكذا العجبة
 اذا خلعها لم يذهب ثلثها وكل ملحصة فيه السدرة المسكوك ويسقط الحد عن جهل
 المشروب والقرم وثبت بشهادة عدلين او اقرار مرتين من مكلف محرر صحت اقرار
 الثاني الحد وهو ثمانون جلدة وليستوى فيه الحر والعبد والكافر مع الظاهر و
 يضرب الشارب عرياناً على ظهره وكفيه ويثقب وجهه وفرجه ولا يحس حتى يفتيق
 واذا حد مرتين قبل في الثالثة وهو المروي وقال في الخلاف في الرابعة ولو شرب
 مرة او لم يجد كفى حد واحد **الثالث** في الاحكام وفيه مسائل **الاولى**
 لو شهد واحد يشربها واخر يقيها حد الثانية من شربها مستحلاً مستقب

فان تاب اقيم عليه الحد ولا قتل وقيل حكم المرتد وهو قولى ولا يقتل مستحق
 غير الخمر بل بعد مستحقا وعرضا **الثالثة** من باع الخمر مستحقا واستتيب فان
 تاب ولا قتل ويغاسوا بها غير **الرابعة** لو تاب قبل قيام المينة سقط الحد
 ولا يسقط لو تاب بعد المينة وبعد الاقرار يتخير الاقامة او القامة ومنهم
 من جثم الحد **الفصل الخامس** في حد السرقة وهو عقد فصولا
الاول في السارق ويشترط التكليف وارتفاع الشبهة وان لا يكون والدا
 من ولد له فان هتك الحر ويخرج المانع بنفسه ويأخذ سراقا لقيتوا ذنبا
 فلا يعيد الطفل ولا المجنون لكن يميزان وفي النهاية يعفى عن الطفل اذ لا فان عاد
 اذ بان عا^{ثرت} انا^{ثرت} حتى تدعى فان عاد قطعت انا^{ثرت} فان عاد قطع كما يعظم بالالم
 ولو سرق المشتري ما يظنه نصيبا لم يقطع وفي سرقة لحد العائنين من الضميمة وايتان
 احد^{ثرت} لا يقطع والاخرى يقطع في اذ نصيبه عن قدر النصاب ولو هتك الحر غير
 واخرج هدم يقطع والحر والعبد والمسلم والكافر والذکر والأنثى سواء ولا يقطع عبدة
 الا انسان بسرقة ماله ولا حيد الضميمة بالسرقة منها ويقطع الاخير اذ لم زال مال من
 دونه على الاشهر والزيج والزوجة وكذا الضيف وفي رواية لا يقطع وعلم السارق
 اعادة المال ولو قطع **الثاني** في السرقة ونصاب القطم ربع دينار ذهبا
 خالصا مضر وبائسلة للعاطلة او عاقبة ذلك ولا بد من كون محرزا تقف او على او
 دفن وقيل على موضع ليس لغير مالك دخوله الا ياذنه فهو حرز ولا يقطع من سرق

سرق من الرماض المأذون في هبتها كالجماعات والمساجد وقيل إذا كان طاهراً
 مراحياً للمال كان محرماً ولا يقطم من سرق مريب إنسان إليه الطاهرين ويقطم
 لو كان باطناً ولا يقطم في الشجر ويقطم سارقة بعد حرانة ولكن لا يقطم
 في سرقة ما كثر عام ستة ويقطم من سرق مملوكاً ولو كان حراً باعده قطم لفساد
 لأحد ويقطم سارق الكفن ويشترط بلوغه المضاب وقيل لا يشترط لانه ليس حداً
 للسرقة بل لحمل الجعة ولو قبض ولم يأخذ غراً ولو تكرر نكاحات السلطان جاز مثله
 بردها **الثالث** يثبت الموجب بالقرار مرتين أو شيئاً أو عدلين ولو أقر مرة
 أغرم ولم يقطم ويشترط في الحر المكلف والحرية والاختيار ولو أقر المضرب لم يقطم نعم
 لو رد السرقة بعينها قطم وقيل لا يقطم لم يترك الاحتقال وهو شبه ولو أقر مرتين يحتم
 القطم ولو أقر الرابع في الجرح هو قطم الأصابع الأربع من يدي اليمنى وتترك
 الراحلة ولا إجماع ولو سرق بعد ذلك قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم و
 يترك العقب ولو سرق ثالثاً حبس جازاً ولو سرق في السجن قبض ولو تكررت السرقة
 من غير حد كناه حد واحد ولا يقطم اليسار مع وجود اليمنى بل يقطم اليمنى ولو كان
 مثلاً وكذا الركبت اليسار مثلاً ولو لم يكن اليسار قطعت اليمنى وقيل لا يقطم
 وقيل في النهاية ولو لم يكن يسار قطعت رجله اليسرى ولو لم يكن له رجل لم يكن عليه أكثر
 من الحبس وفي كل تردد ويسقط الحد بالقوة قبل البينة لا بعد ولو تخير الإجماع
 معاً بعد الأقرار في الأقامة على رامة وفيها ضعف ولا تبيح تحتم الحد ولا يفتن

سرية الحق الجاهل في الواقع وفيه مسائل **الأولى** إذا شترى اثنتان
 ضايات في النهاية يقطعان في الحلات اشتراط البلوغ فبب كل واحد نصيباً
الثانية لو مات المحجة بالسراة ثم أمسكت ليقطع ثم شهدت عليه بالخرى قال
 في النهاية قطعت يده بالأولى وبجله بالآخرى وبه سرية **والأولى** التمسك بعصمة
 الدم الآخر موضع **الثالث** قطع المارق موقوف على مراقة المارقة
 منه فلو لم يرافعه لم يرفعه إلا قام ولو رافعه لم يسقط الحد ولو رافعه **الفصل**
السادس في المحارب وهو كل مجرم وسلاح في بحر أو بر ليلاً أو نهاراً لا خلا
 السابله وإن لم يكن من أهلها على الإثبات ويثبت ذلك بالأقرار ولو مرة أو شهادة
 عدلين ولو شهد بعض المصوص على بعض لم يقبل وكذا لو شهد بعض الماخوذين
 لبعض بحد أو القتل أو الصلب أو القطع مخالفاً أو النفي ولا صاحب اختلاف قال
 المعيد بالخصم وهو الوجه وقال الشيخ بالترتيب يقبل ارتكاب واحد على والدم متحققاً
 ولو قتل واحد المال استبيد منه وقطعت يده اليمنى وبجله اليسرى ثم قتل وصلياً أن
 المال ولم يقبل وقطع مخالفاً ونفى ولو جرح ولم يلحق المال اتفق منه ونفى ولو شترى السلاح
 مخيفاً نفي لا غير ولو تاب قبل القدر رقت عليه سقطت العقوبة ولم يسقط حقوق الناس
 ولو تاب بعد ذلك لم يسقط ويصلب المحارب حياً على القول بالتميز ومقتولا على القول
 الآخر ولا يترن على الحنبة أكثر من ثلثة أيام ويقول ويفضل على القول بصلبه حياً
 ويكفن ويصلى عليه ويدفن وينبغي المحارب عن يده ولا يكتب بالمسلم عن موألفه و

مواكبة ومجانسة ومعاينة حتى يلوب فالأصحح حارب ولا مان دفعه إذا غلب
 السلامة ولا ضمان على الدافع ويذهب دم المدفوع هذا وقد لو كان امرأة
 على نفسه أو غلاما دفع فادى ^{النفقة} أو دخل دارا فخرج ولم يخرج فادى الزجر
 والدفع ^{النفقة} أو ذهب بعض أعضائه ولو قتل الخطيب سلم المال ولا يقطع المستك
 ولا المحبس ولا الحال ولا المقيم ولا من سقى غيره مرقدا إلى سبعة منهم ما حدث ^{في}
 عاير مع **الفصل السابع** بع ذوات البهائم ووطى لا موات وطيبه إذا وطى
 البائم العاقل ببهيمة مأكولة اللحم كالشاة والبقرة حرم معها وحرم تسلها ولو ^{شبهت}
 في قطع قسم نصفين وأقرم وهكذا حتى يبقى واحد قد بجم وتخرجت ويغرم قيمته إن
 لم تكن له ولو كان المذموم ظهرها كالبعول والحمار والذابة أعزمت منها إن لم تكن له وخرت
 أعين يده وبليت وفي الصدقة بقتلها ولو كان ولا شبهة أنه يعاد عليه ويغزر ^{الوطى}
 على العقيرين ويثبت هذا الحكم بشهادة عدلين أو الأقرار ولو مرة ولا يثبت نسبها
 النساء بمنفردات ولو منفذات ولو تكدر الوطى علم من يزيد ثلثا قبل في الحامية
 ووطى الميتة كوطى الحي في الحد واعتبار الكهانة ويعاظها ولو كانت زانية فلا
 ويغزر ولا يثبت الإلزام ببهيمة شهود وفي رواية يكتفى بثمان لا بأشهاد على واحد
 ومنه لا يثبت كذا لا يبيح ويغزر زيادة على الحد ومن استحق بيده غمرا بجوارحه
 الأمام ويثبت بشهادة عدلين أو الأقرار مرتين ولو قيل يكتفى مرة كان حسا كساب
القصاص وهو ما في النفس وأما في الطرف والقوة فهو جبهه قصد البائم ^{على}

از حاق النفس المعنوية المكافئة عند احد واما ويحقق المد بالصدق الى العقل
 بما يقتضيه ولو ادر او العقل بما يقتضيه غالباً وان لم يقصد العقل فائق ما لا شهرانه خطأ
 كالضرب بالمصباح والعود الخفيف اذ الرعي بالبحر العنبر والسهم المحرق فانه يوجب القود
 لو قتل وكن الواثقة في النائم وضربه بمصباح كرا ما لا يحمله مثله فاق او العاه الى الحوت
 فاقبلوا الى الاسد فاقترس كانه كالاله عاده ولو امسك واحد وقتل اخر ونظر
 ثالث فاقترس على الثالث ويجب المسك ايده او قتل عين طرف ولو اكره على النفس فاقصا
 على العاقب لا الكره وكذا الرمي به بالنفس فاقصا على المباشرة ويجب الاثم ايده ولو كان
 لما مور حيدرة فتقولان اشبه الله كغيره والمروى انه يقتل به السيد وفي الخلاف انك
 العبد صغيراً او مجنوناً سقط القود وجبت الدية على المولى ولو خرج جان فنهت الجاني
 دخل قصاص الطرف في النفس ما اوجبه وقوله فتقولان لحدهما لا يدخل قصاص
 الطرف والاخر يدخل وفي النهاية ان ترقم يد دخل ومسد هلم وايه محمد بن قيس
 يد دخل وفيه الطرف فدية النفس اجماعاً مما نل من الاشتراك الاولي والاشتر
 جماعة في قتل خمر مسلم فلولي قتل الجميع ويرد على كل واحد ما فضل من دية حتى
 خباية وله قتل البعض ويرد الاخرون قدر جانيهم فان فضل للمقتولين فضل قام به
 المولى وان فضل منهم كاله الثمانية يقتص من الجماعة والا طرقت كما يقتص في
 النفس فلو قطع يد جماعة كان له المختار في قطع الجميع ومنه فضل الدية وله قطع
 البعض ومنه يعلم الاخرون الثمانية لاشترك في قتله لراوتان قتلا ولا رة

في قتل النفس المعنوية المكافئة عند احد

ولا مرد ولا فاضل لها ولو كانت أكثر من ذلك ففاضل ان قتلها ولو قتل بمقتضى العتق
 الاكثر ولو اشترك رجل وامرأة ظلموا قتلها وتخص الرجل بالرد والمصدق بجل
 الرد اثلاثا ولو قتل الرجل مردا على نصف دية ولو قتل المرأة فلا مرد وله مائة
 الرجل نصف الدية ولو اشترك مرد وعبد فقتل الرجل فالف الف
 لقتلها ويرد على سيد العبد قيمته ولو قتل الحر ويرد عليه سيد العبد آلاف
 درهم او يعلم العبد اليهم او يقتل العبد وليس له ولا على الحر مبيع والحق ان
 نصف الجناية على الحر ونصفها على العبد فلو قتلها الذي مرد على الحر نصف دية
 وعلى مولى العبد مفضل من قيمة عرق نصف الدية ولو قتل الذي الحر ومولى العبد عليه
 نصف الدية او دم العبد والمترد قيمة على النصف فتكون الزيادة للمولى ولو قتل
 العبد مرد على المولى فاقول من نصف الدية ان كان العبد مفضل ولو قتل امرأة وعبد
 فكل منهما نصف الدية ولو قتل العبد وكانت قيمة قدر جناية فلا مرد وان
 زاد مرد على مولا الزيادة القولي في الشرائط للمعتبرة في
 القصاص وهي خمسة الاول الحرية فيقتل الحر بالحر ولا مرد وبالحر
 مع الرد والحرية بالحرية وبالحر رجل يحد منها القصاص لا حكم ولا مساوى المرد والذ
 في الجراح قصاصا ودية حتى يسلم تلك دية الحر فيقتل ديةها ويقتل لها مرد
 التفاوت ومساو لا مرد ويقتل العبد بالعبد وبالإلانة بالإلانة ولا يقتل الرابح
 بل يلزمه قيمة يوم القتل ولا يجاوز دية الحر ولو قتلها فاقول فاقول قول الجائز

مع غيبته وفي رواية اخرى ولو لم يكن في الصدقة شيء من الصدقة لكانت
برايته فيها. فثبت في رواية ان احكامه فلا يملكه غيره وروية الملوكة فثبت ان المملوك
حق له الرق وكلما لا يتجاوز يديه عبد الذي هو فيه المملوك ولا يدينه الا بدينه الذي له
ولو قل الصدق حرام فيمن مولاة وروى الامام البخاري عن علي بن عبد الله بن ابي حمزة عن ابي
مع كراهية المولى ولو لم يجر من شرطه روح المقتضا وان شاء استقرت ان اصبحت حرة الجارية
وان قصته استرق منه بنية الجارية او يباع في اخر من تمنع نفسه ولو ائتمن المولى
ملاؤه بالرش الجارية بعد العبد مولاة ان شاء المولى ولو قل عبد مثله حمدان فكان
لواحد المولى بالخير بين كالاقتصاص والعفو والكتاب الا لا اثنين ظلموا في حقه الا ان
يتراضى المولى ان يدينه او ليرش والكتاب الجارية خطأ لو كان المولى العاقل فله بقبضه
ولم يفسد منه ما حصل من قبضه عن قبضه الموقوف ولا يضمن ما يجوز والمالك بركاهن
ولو اسرقه والمالك لم يضره من المدين
قولان ويقتدى بران لا
يخرج من بيعه فذلك في رواية المروى انه يسمى والمكاتب ان لم يرد او كان مشروطا
فقد كالف المحض وان كان مطلقا وقد ادى شتما من مكاتبته فان قيل خرا المكافيا
عند اقله وان قيل مملوكا فلا قوة وتعلق الجارية بما فيه من الرقية مفضضة و
يسمى في نصيب الحرية وليست في الباقي ارباع في نصيب الرق ولو قل خطأ فعلى
الاعلم بقدر ما فيه من الحرية ولو لم يكن الجارية بين فك ما فيه من الرقية بالارش
وتسليم حصه الرق ليعاقب بالجارية وفي رواية علي بن جعفر اذا ادى نصف فاعليه

ما عليه فهو بمنزلة المهر مسامك الأول الموقر يخرج من بين تخمين ثلاثين ألفاً إلى الألف
 قتله ولو قتل العبد من غير أن على العاقب فهو رواية هو لا ولياً ولا أخيراً في آخره
 فثبت كان فيه عالم يحكم به لولي الأول الثانية لو قطع يمينين لرجلين قطعت يمينه
 ولرجله ويديه لثاني ماله في النهاية ولو قطع يداً وليس له يدان قطعت رجلاه باليد
 وكذا لو قطع أيدي جماعة قطعت يداً بالأول فالأول والرجل بكلاً من يداً وأخيراً
 لمن بقي من ذلك المملوكية وله الاستناد إلى رواية جيب الجعاني حين ألبس جعفر
 الثالث إذا قتل العبد جراحاً واحدة مائة مائة حتى العتق ثم دأبه الله لا يفتن
 لأن لولي التخيير في الاسترقاق ولو كان خطأ فهو رواية عمر بن شمر عن جابر عن
 جعفر ص يعلم ويضمن لولي الدية وفي رواية عمر و ضعف ولائته انصرط العتق
 بتقديم الفضل ^{في} الشرط الثاني للدين فلا يقتل مسلم بكافر فيما كان أو غيره لكن يفر
 ويعين مدية الذي ولو اعتاد ذلك جازاً لا تمصاص ممره فاضل حية وقياد الذي
 بالذي هو بالنية بعد رد فاضل حية والذمية بمنزلة الذي ولا رد ولو قتل الذي
 مسلماً أحد أدم هو وماله إلى أولياء المقتول ولهم الحيوة في قتل واسترقاقه
 هل يسترق ولله الصغار لا شبهة لا ولو أسلم بعد القتل كان كالسلم ولو قتل خطأ
 لزمته الدية في ماله ولو لم يكن له مال كان الأمام حائلة دون قومه الشرط
 الثالث أن لا يكون القاتل باقراً قتل ولد لم يقتل به وعليه الدية والمكافأة
 والعقرب وقيل الولد بابية ^{الولد} لا م يقتل بالولد وكذا الكافر وفي قتل الجور بول

تدردا بشرط الواجب كمال العقل فلا يقبل المجنون ولا العبد وجباية قضاة
وخطاؤه على العاقلة وفي رواية يقتص من العبد إذا علم عشر أو في أخرى إذا خشيته أشبا
ويقام عليه الحد ولا مشور إن عدا خطأ ويبلغ التكليف وأما لو قتل العاقل ثم جنى لم
يقتل ولو قتل العاقل العبد يقتص منه على الأثر ولا يقتل العاقل بالمجنون ويقتل العبد
على القاتل إن كان عدا أو شديدا وعلى العاقلة إن كان خطأ ولو قصد العاقل دفنه
كان هدرًا وفي رواية دية مريضة المال ولا تؤد على النائم وعليه الدية وفي
الاعشى تردوا شبه أنه كالبصر في توجب العصا وفي رواية الجاني عن أبي عبد
الله إن جناية خطأ وتلزم العاقلة فإن لم يكن له عاقلة فالذي يجرم ماله ويقتل في
ثلاث سنين وعند فيه اسم الشدة في تخصيصا بعزم الآية الشرط الخاص
أن يكون المقتول محقون القول فيما به يقتل وهو الأقرار أو الهبة أو القسامة
أما الأقرار فمكتمل في بعض الأصناف بشرط التكليف لا يصير في المعاملات
والعقل والاختيار والحرية فلا أقرار بحد بالعقل عدا والآخر مخطأ ومجمل
في قصد بين أحد هما ولو أقر بقتله عدا فاقترانه هو الذي قتله وجرم الأول
دوى عنهم العصا والدية وأدى مبيت المال وهو قضاء المحسن عليه السلام
وأما البنية فهو شاهدان عدلان ولا يشك بشاهد ويمين ولا يشاهد و
أمر حريتين ويقتل من ذلك ما يوجب الدية كالخطأ ودية الحاشمة والمهقلة و
الجثث وكسر العظام ولو شهد بشأن إن القاتل نريد وأخران القاتل عمر ومال

وقال في النهاية سقط القصاص وجبت الدية نصفين ولو كان خطاء
كانت الدية على عاتقها ولعله اعياط لما عرض من تصادم البيتين ولو
شهد انه قتل عدوا فمراة هو المأمل دون المشهود عليه ففي رواية
رسالة عن أبي جعفر عم الولي قتل المقر ثم لا سبيل على المشهود عليه ولا قتل
المشهود وبيرد المقر على اولى اعيان المشهود خاصة نصف الدية في مثلها
لا شفاء للشركة وكذا في الزنا بما بالدية نصفين لكن الرواية من المشاهير
مسائل الا ولو قيل يحبس المتهم بالدم ستة ايام فان ثبت الدعي
والا على سبيله وفي المسند ضعف وفيه تعجيل العقوبة لم يثبت بسببها الثانية
لو قتل وادعى انه وجد للمقتول مع امرأته قتل به الا ان يقوم البينة به حواه ٤١٤
المثالث خطأ الحكم في القتل والجرح على بيت المال ومن قال بحداد لم يضمن
ومرأته على عليه فاعتدى بمقتله لم يضمن وان تلف واذا القسامة فلا ثبت
الا مع اللوث وهو امرأة يغلب معها الظن بصدق المدعى كما لو وجد في دار قتل
او حمله او قترتهم اوبين قريتين وهو احد بينهما اقرب فهو لوث ولو ساوت
مسألة ما كانا مسووع في اللوث اما من جهات ذلك كقتل الزحام او المقرات او من
وجد في قتل امرأة او مع سلكوا او سوق او جهة فذبح بيت المال ومع اللوث كان
للاولياء اثبات الدعي بالقسامة ونفي العمد خمسون يمينا وفي الخطأ خمسة
وعشرون يمينا على الاظهر ولو لم يكن للمدعى قسامة كبرت عليه الايمان وان لم يخلف

في نصف الدية على الزنا ويرد على الزانية المشهود

وكان المنكر مونة قسامة حلف كل منهم حتى يكملوا ولو لم يكن له قسامة كمررت عليه
 الايمان حتى ياتى بالعدد ولو لكل اللزم المدعى عمدا اخطا وثبت الحكم بين
 الاعضاء على القسامة مع التهمة فما كانت دية ودية النفس كالانف واللسان فلا
 القسامة ستة رجال فيقسم كل منهم عبدا ومع عد يتحلف الولى ستة ايمان ولو لم يكن
 قسامة او اتمعت احلف المنكر مع قومه ستة ولو لم يكن قوم احلف هو المسنة وكامة
 دية دون دية النفس فبما به من ستة القول في كيفية الاستيفاء قتل العبد
 يوجب العصاص ولا يثبت الدية فيه الاصلحا ولا يختار الولى ولا يقصو بالعصاص
 ما لم يتيقن السلف بالجناية والولى الولى المبادرة بالعصاص وقيل يتوقف
 على اذن الحاكم ويكون اجماعه توقف على الاجتماع فلا الشتم ولو اباد واحد منهم بما
 ضمن الدية هو حصص الباقين ولا تعاص الا بالسيف او بجرى مجراه ويقصر
 على الضيق غير مضمون ولو كانت الجناية بالحقين او القترين او الرضخ بالحجارة ولا يضمن
 سرية العصاص ما لم يتعد المقص وهم سائل الاولى لو اختار
 بعض الاولياء الدية من دفعها القاتل لم يسقط التعبد على الا شتم ولا ذنبا للعصاص
 بعد ان يرد على المقص منه نصيب من عفو التامة لو فر القاتل حقوقه
 فالمروى وجوب الدية في حاله ولو لم يكن له مال اخذت من الاخرى وقيل لا دية
 الثالثة لو قتل واحد رجلين او رجلا قتل بهم ولا سبيل الى امانه ولو تراضوا بالدية
 لكل واحد دية الواحدة اذا ضرب الولى الجاني وتركه طئا انه مات فبر عوفي

ولو جحدوا على اعضاء اربعة

نصيب من اربعة ولو على البعض

في اربعة

فهو رواية يقيص من الويلس ثم يقتله الولى اقيصارا كما والرواى ايان بن عثمان
 وفيه ضعف مع ارساله الرواية والوجه اعتبار الضرب فكان يسوغ به الاقتضا
 لم يقص من الولى ولو قل صحيح مقطوع الميذ كما راد الولى قله راد وية اليد
 فكانت قطعت في قصاص واخذت بها وان شاء عظم دية اليد واخذ الياتيه
 وان كانت قد ذهبت من غير جناية بها ولا اخذ لقادية القتل بانه ولا رادى
 رواية سورة ابن كليب عن ابي عبد الله **القسم الثاني** في قصاص العين
 ويشترط فيه التساوى كما في قصاص النفس فلا يقص في العين لمن لا يقص في النفس
 ويقص للرجل من المرأة ولا رد للمرأة من الرجل مع الرد فيما راد عو المثلث ويعتبر
 التساوى في السلامة فلا يقص العفو العقيم بالاشل بالعقيم فلم اشل ينجم و
 يقص المسلم من المذمى ياخذ منه ما بين الدينين ولا يقص المذمى من المسلم ولا ^{المذمى}
 من الحر ويقص التساوى في الشجاعة مساخته طولا وعرضا لا نر ولا يل يراعى حصول اثم
 الشبهة ويشتت القصاص في الاقرير فيه كالنمرقة والموظقة ويسقط في فائه العزير
 كالمهانة والنفلة والمأمومة والجاهة وكسر الاعضاء وفي بولها لا مقصاص قبل
 الاذمال ترد اشتهر الجواز ويشتت القصاص في الحر الشديد والبرد الشديد
 ويتوحي القتل ولو قطع شعبة اذن فاقص منه فالصفا المحتج عليه كان الجاني
 انا لها ليساوي بالاشتبين ويقطع الاق الشام بجاوم الشتم والاذن ^{الصحيحة}
 بالصماء ولا يقص ذكر الصميم باليمين وقلم عين الاجور بعين ذى اليمين وان ^ع

وكذا يقتضيه عين واحدة وفي رد نصف الدية قولان المروي الرد ومن
الصحيح مطلقه فان عادت ففيها الاثم والا كان فيها المصاص ولو جنى بما اذهب
النظر مع سلامة الحد فاقص منه بان يوضع على الجعنة القطن المبلول وتقم العين
ويقابل بمראה مما يذهب النفس حتى يذهب النظر ولو قطع كما مقطوعة الاصابع فمروا به
ليقطع كف القاطم ويرد عليه دية الاصابع ولا يقتص من الجلو الى الحرم ويضيق عليه في
الماكل والمشرب حتى يخرج فيقتص منه ويقتص من سجنه في الحرم منه لماب الدنيا
والمطر في امور اربعة الاول اقسام القتل ومقادير الديات واقسامه
ثلاثة عمد محض وخطأ محض وشبه بالعمد فالعمد ان يقصد القتل والقتل
وقد سلف مثله والشبه بالعمد ان يقصد القتل دون القتل مثل ان يضرب للثأر
او يبالغ في الاصلاح فيضرب وخطأ المحض ان يخطئ فيها مثل ان يرمى الصيد ويخطئه
المسهم الى انسان فيقتله فدية العمد مائة من جسان الابن او ثلثا بقره او ثلثا حلة
كل حلة ثوبان من بريد اليمن او الف دينار او الف شاة او عشرة الان درهم
وتسأدى في سنة واحدة من مال الجاني ولا تثبت الا بالقرائن وفدية شبهة العمد
رايأتان اشهر هما ثلث وتكون بنت لبون وثلث وتكون حقة واسيرم وتكون ثنية
طروقة الفحل ويضمن هذه الخصال العاقلة وقال للمفيد تسأدى في سنتين وفدية
الخطاء ايضاً رايأتان اشهر هما عشرة وبن بنت مخاض وعشرون ابن لبون وتكون
بنت لبون وتكون حقة وتسأدى في ثلث سنين ويضمنها العاقلة للجاني ولو ملق

ولو قل في شهر الحرام الغرم دية وثلاثة تعلقا وهل يلزم مثل ذلك في الحرام
التيحان نعم ولا اعرفت الوجه ودية المرأة على المصنف من الجسيم ولا يختلف
دية الخطأ والعهد في شيء من المقادير عند المصنف وفيه الذي روايات
والمشهور ثمان مائة درهم وديات نسائهم على النصف ولا دية لغيرهم من
اهل الكفر وفي ولد الزنا قولان اشبهما ان دية كدية المسلم الحر وفي روايته
كدية الذمي وهي ضعيفة ودية العبد قيمة ولو تجاوزت دية الحر دية العبد
وتخذ من مال الجاني ان يملكه او يشبهها من عاقلة ان قتله خطأ ودية
اعضاؤه بنسبة قيمة فمافيه من الحر دية فمن العبد قيمة كاللسان والذكر ودية
دون ذلك فمصابه والعبد اصل الحر فيما لا يقد ير فيه ولو جنى جاني على العبد
بجافية قيمة فليس للمولى المطالبة حتى يدل نعم العبد برصته ولو كانت الجناية بما دون
ذلك اخذ ارش الجناية وليس له دفعه والمطالبة بالقيمة ولا يضمن المولى جناية
العبد لكن يتعلق برقيقته والمولى فله ارش الجناية ولا تختار للمولى المجنى عليه ولو
كانت جناية لا تستوعب قيمة تختار للمولى فودع الارش او سلمه لسيوف المجنى
عليه قبل الجناية استوفاه او بئيا ولسيوى في ذلك الوق المحصر وللد بر ذكر ا
كان او اثني او اموال على التردد والنظر الثاني في مهبجات الصمان والنجث
اما في المباشرة او التسيب او من احرم الموجهات اما المباشرة فتضابطها
الا ثلاثا ثم العصد في الطبيب يضمن في ماله من يتلف بغيره ولو ابرأه للرعي

أولى الروايات لرجب الصفة لأمس من الضرورة إلى السلام ويؤيد لارواية
السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام وقيل لا يصح لأنه يراعي ما يجب
كأن البحث في الميطار والنام إذا هلب على أنسب أو يخص به حيلة فقتل ضمن في ما
علم من حد ما لطير فان طلبت بالمناصرة الفهر فقتل الطفل في مالها إذا انقلب
عليه فمات وإن كان للفقر والدية على الحالة ولو اعفت بزوجية جماعة أو جماعة
فماتت ضمن الدية ولكن الزوجة وفي النهاية إن كانا مامونين فلا ضمان
في المرواية ضعف ولوحمل على رأسه متاعاً فقتل أو أصاب إنساناً ضمن ذلك
في طالع وفي رواية السكوني أن علياً عليه السلام ضمن ختاً ما فقتل خشفة خلافاً
وهي مناسبة للذهب ولو وقع من رجل فقتل فإن قصد وكان يقتل
غالباً فقتله وإن لم يقصد فهو شبهة على بعض الدية وإن دفعه الهوى أو كان
فلا ضمان ولو دفعه دافعاً لضمان على الدافع وفي النهاية دية المقتول على
المهاجم ويرجم بقاء المداغم ولو ركب تجارة أخرى فقتلها فماتت
فماتت نصرة الرابكة فماتت فلا في النهاية الدية بين الناحية والناحية
بضمان وفي الحقيقة عليها ثلث الدية ويسقط الثلث لو كان بها عبثاً و
الأولى رواية أبي جهميل عن سعد بن الأصبغ قال قضى علي عليه السلام
بذلك وفي أبي جهميل ضعف وما ذكره المفيد حسن وخبره متشبه وجهاً لنا
فأوجب الدية على الناحية كانت طمجة أو على العامة ثم كن طمجة وإذا

أم شتوك في عدم الحايطة ثلاثة فوقه على بعدهم ثبات فمن الآخر ان
 دية وفي الرواية متفق على الاشبه ان بعض كل واحد ثلثا وميقط الثلث
 لمساعدة المؤلف ومن اللواحق مسائل الاولى من دعوى
 غيره واخرجه من منزله ليلا فقتله حتى يبرح اليه ولو وجد مقتولا
 وادعى قتله على غيره وعدم البينة ففي القود ترد اشبه انه لا قود
 وعليه الدية ولو وجد ميتا ففي لزوم الدية قولان استشهدا الزوم
 الثانية اذا عادت الظير بالطفل فتركه اهل صدقت عالم
 يثبت كذا فيا ويلزمها الدية او احضارها او من يحتمل كونه انه هو
 الثالثة لو دخل لص فجمع متاعا ووطى صلحية المنزل فقتلها فقتلها
 فقتله اللص ثم قتله المرأة ذهب دمه هدر او ضمن مواليه دية القتل
 وكان لها اربعة الاف درهم في تركه ملكا برة لها على زوجها وهي رواية
 عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله عليه السلام وختمه في امرأة او
 الجبله صدقها العاليلة بناتها فقتل هونزا وجها فقتله الزوج فقتلت
 المرأة الزوج فمقت دية الصديق وقتل بالزوج والوجه ان دم الصديق
 هدر الواقعة لو شرب امرئة فسكروا فوجد جريحان وقتلوا في
 رواية محمد بن قيس ان عليا عليه السلام قضي بدية المقتولين على
 الجرحين بعد ان اسقط جراحة الجرحين من الدية وفي رواية السكوني

عن أبي عبد الله عليه السلام أنه جعل دية المقتولين على مائة الأربعة
بمخاضية الجرحين من دية المقتولين والوجه اثنا عشر في واقعة وهو
أعلم بما أوجب ذلك الحكم وكان في الفترات ستة عتقان ففرق واحد فشهد
أثنان منهم على الثلاثة أنهم غرقوا وشهد ثلثة على الاثنين قضى دية
السكوف ومحمد بن يقين جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام وعن أبي
جعفر عليه السلام أن علياً عليه السلام والصلوة قضى بالدية أحاساً بنية
الشهادة وهي متروكة فإن هم النقل وهي واقعة في مدين فلا مدعي لا احتمال
ما يرجب الاختصاص البحث الثاني في التسيب وضابطه ما لا
لما حصل التملك لكن علة غير التسيب كحق الميرور ونصب السكين وطرح
المعاش والمز التي في الطريق والقاء الجرح فكان ذلك في ملكه لم يقض ولو كان
في غير ملكه أو كان في طريق مسلول فمضى منه نصب الميائزيب وهو جناية
إجماعاً في صفات ما يثقف به قولان أحدهما لا يقض وهو الأشبه وثالث
الشتم يقض وهي رواية المسكوفي ولو جمعت داية على أخرى فمضى
الداخلت بجانيهما ولم يقض صاحب الدخول عليها والوجه اعتبار المقر بظني
الأولى ولو دخل دار فقهره كلها ضمن أهله إن دخل بأذنهم ولا فلا ضمان
ويضمن ركب الداية ما يجتنبه بيديها وكذا القائد ولو وقت بها جانيها
ولا يبرحها وكذا الضرر بها خيفت ولو ضربها عينه ضمن الضارب وكذا السائق

بالنسبة إلى بعض جنائنها ولور كنها أنسان تساوي في الضمان ولو كان معصيا
 فبعض دون الواجب ولو الف لم يضمن إلا أن يكون يتقصر ولو أركب مملوكه دابة
 ضمن المولى ومن الأصحاب من شرط ضمان المولى من المملوك البحث الثاني
 في تراحم الميراثات إذا اتفق السبب والمباشر ضمن المباشر كاللحاق مع في
 والمسلك مع المذايم ولو جعل المباشر السبب ضمن السبب كن غطي ميراثها
 في غير ملكه قد فم غيره ثالثا فالضمان على الخاف على تردد ومن الباب واقعة
 المؤدية وصور نقاد قم واحد فعلى ما أخرها الثاني يثالث وجذب
 الثالث ما عاها كلهم الأسد في رواية ابن أحمد عمار واية محمد ابن قيس عن
 أبي جعفر ع قال رضي أمير المؤمنين عليه السلام في الأول فزعة الأسد وأخبرهم
 أحسنك الدية للثاني وعزم الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية وعزم الثالث لأهل
 الرابع الدية والآخر عازرواية مسم عن أبي عبد الله ع أن على عاقبة الأول
 سبع الدية ولثاني ثلث الدية ولثالث نصف الدية وللرابع الدية وجعل ذلك
 على عاقبة الذين أزدحموا في سدة الأخترة إلى مسم صنف فم ساقطه والأول
 مشهورة وعليها فتوى الأصحاب النظر الثالث في الجناية على الأطراف و
 مقاصد ثلاثة الأولى في ذوات الأعضاء وفي شعر الرأس الدية و
 كذا في اللحية فان ساقا لا رش وقال المفيد أن لم يبتأ فأنه دينار وقال الشيخ
 في اللحية أن يبت ثلث الدية وفي الرواية صنف وفي شعر الرأس المربعة دينار

بنيت فمهر بناتها وفي الحاجين خمسة مائة دينار وفي كل واحد مائتان وخمسون
في بعضه بحسابه وفي العيين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي الايمان الدية
قال في المبسوط وفي كل واحد مائة الدية وفي الخلاف في الاعلى المائتان وفي الاسفل
الثلاث وفي النهاية في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل النصف وعليه الاكثر وفي عين
لاعر والصحيحة الدية كاملة اذا كان العور قطعة او ذهبت بشئ من قبل الله
خسفت العور اعرها بيان استمرها ثلث الدية وفي الاخرى الدية وفي الانف الدية
وكذا الوقطع ما ربه او كسر ففقد ولا جبر على غير عيب فمائة دينار وفي مثله
ثلاث دية وفي الخلع نصف الدية وفي احد المتخمين نصف الدية وفي رواته ثلث
الدية وفي الاخرين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي بعضها بحساب حياها
وتشتمها ثلث ديتها وفي خزم الشمة ثلث ديتها وفي الشفتين الدية وفي تقدير دية
كل واحد خلاف قال في المبسوط في العليا الثلث وفي السفلى الثلثان ولحقار المقيد
وقال في الخلاف في العليا اربع مائة وفي السفلى مائة وكذا في النهاية رواية فيقول
نصف وقال ابن بابويه في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلثان وقال ابن عسقلان
في كل واحدة نصف الدية وهو قوي وفي قطع بعضها بحساب ديتها وفي اللسان
الصحيحة الدية كاملة ولو قطع بعضه اعتبر بحروف المعجم هي ثمانية وعشرون
حرفا وفي الرواة تسعة وعشرون حرفا وهي مطروحة وفي لسان الاخر من ثلث
دية وفي بعضه بحساب حية ولو ادعى ذهاب قطعة ففي رواية يضرب لسانه

يا ابره فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر فكنى بوق الاسنان المذمومة
 وهي ثمانية وعشرون منها المقادير اثنا عشر كل واحد لا يحسبون والمالحين مائة
 عشرة في كل واحد لا خمسة وعشرون ولا دية للزائدة لو قلت نصفه ولو قلت
 العبرة الاصل لو قلت مفردة وفي اسود او السبع ثلث الدية وفي سقوط السوداء
 ثلث الدية وكذا روى في الضد اعطاء لم تسقط في الدية نصفه فالحكمة اشبه
 وفي علم السراويل ثلث الدية ويتبرهن بالصبي الذي لم يضر الدية فان ثبت فله
 الاثر وان لم يثبت فله دية المشقة في رواية فيها يصير من غير تفصيل وهي
 رواية السكوني مسموم والسكوني نصف والطبري الى مسموم في هذه ضعيف
 ايضا وفي اليدين الدية وفي كل واحد نصف الدية وحدها المعصوم وفي
 الاصابع الدية وفي كل واحد عشر الدية على الاستمرار وقبل في الايهام ثلث دية
 اليد وديكل اصبع بمقبومة على ثلث عقد وفي الايهام على اثنين وفي اصبع
 الخايدة ثلث الاصلية وفي شلل الاصابع او اليد سبب تثلثا وديقا
 وفي الظهر اذا لم يثبت او ثبت اسود عشرة دنانير فان ثبت ابيض خمسة دنانير و
 في الرأية نصف وفي الظهر اذا كسر الدية وكان الواحد ووب اوصار لا يقدر على
 القعود ولو صلح ثلث الدية وفي ثدي المرأة ديتها وفي كل واحد ثلث الدية وقال
 يابويه في حلقه ثدي الواحد ثمن الدية ثمانية وخمسة وعشرون دينار او في حشفة
 الذكر فما زاد وان استوصل الدية وفي ذكر العنين ثلث الدية وفيها قطع منه

وفي الخسيتين الدية في كل واحدة نصف الدية وفي الشغرين الدية ثلث الدية لان الولد ما
وفي احره الخسيتين اربع مائة دينار فان فحيم فلم يقدر على المشقة ثمان مائة دينار
وفي الشغرين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي الاقضاء الدية وهي ان يصير
المسكين واحد وقيل ان يخرج من الخسيتين يجرى البول ويخرج الحيق ويسقط ذلك
عن الزوج لو طمها بعد البلوغ اما لو كان قبله ضمن الدية فمهرها ولو لمه لاهاق
عليه حتى يموت احد هما وفي الرجلين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدهما
مفضل الساق وفي اصابعها ما في اصابع المدين مسائل الاوالة
دية كسر الضلع خمسة وعشرون دينارا ان كان مملوفا الفيل وعشيرة دنانير
ان كان مملوفا الفيلين الثانية لو كسر بعض موصلا انسان او عجمانه فلم عليك
عاقبه ولا يولد فيه الدية الثالثة قال الشيخان في كسر عظم من عضو من
فان جبر على غير عيب فاربعة اخماس دية كسره وفي موشية اربع دية كسره
وفي موشية ثلث دية المختونان يبرأ على غير عيب فاربعة اخماس دية رضه وفي فكه
بحيث يشغل ثلثا دية فان جبر على غير عيب فاربعة اخماس دية فكه الرأفة
قال بعض الاصحاب في الرقوة اذا كسرت فنجرت على غير عيب اربعون دينارا
والمسند كتاب طريق الخاصة يروي ان من طس بطن انسان حتى احدث
دوس بطنه او يفتد بطنه الدية وهي رواية السكوني وفيه ضعف السادسة
مرة نقص بلى ايا صبيته فخرت بشانها فلم تملك بولها فيه دية او مهر نسائها

وهو شاهد على الاشهر وفي رواية ثلث دية المقصد الثاني في
 الجناية على المأثم في العقل الدية ولو شج فذهب عقله لم يتد اخل الجانيات
 وفي رواية ان كان بضربة واحدة قد اخطا ولو ضرب به على راسه فذهب عقله
 انظر به سنة فان مات قيد به وارثه ولم يرجم عقله فعليه الدية وفيه
 مع كل اذن نصف الدية وفي بعض النسخ بجباية من الدية ويقاس الناقصة
 الى الاخرى بان يستد الناقصة ويطلق العقيقة ويصاح به حتى تقول لا اعم
 ويصير المساقاة من جناية الاربع ويعدى قمع السارى ويكذب مع التفاوت
 ثم يطلق الناقصة ويسد العقيقة ويغل به كذا لك ويؤخذ من دية بالنسبة
 التفاوت ويؤخذ القياس في سكن الدوام وفي ضرب العين الدية ولو ادعى هذا
 نظره عقيب الجناية وهو ما جمعت اهل الله وفي رواية يعاقب بالشخص فان بقيتا
 مفترجين صدق وان اطلقا كذب ولو ادعى نقصان احد هما عنت ان لا
 الاخرى وفعل بالنظر المخطئ كما فعل في السمح ولا يقاس عين من يوم غم ولا
 في ارض مختلفة وفي الشم الدية ولو ادعى ذهابه اعتبر بقرب الخرافة حتى دعت
 عيناها وحمل افة فهو كاذب ولو اصاب فقد انزال الحق كان فيه الدية وقيل
 في سلب البول الدية وفي رواية ان دام به الى الليل لومة الدية والى الفجر انك
 الدية والى الفجر ثلث الدية المقصد الثالث في الشجاييم والجرائم
 الشجاييم ثمان الحارصة والدامية والملاحة والسمان والموفقة والملاحة

والمتقلة والمأمومة والمجايفة هي التي يقسم الجلد فيها بغير وهل هي الدائمة
 قال الشيخ نعم والأكثرون على خلافه فهي اذن التي تأخذ في اللحم بسير او فيها
 بغير ان والملازمة هي التي تأخذ في اللحم كثيرا وتخل هي غير الباضعة فمن قال
 الدائمة غير الحارضة ما باضعة هي الملازمة ومن قال الدائمة هي الحارضة
 ما باضعة غير الملازمة فهي الملازمة اذن ثلثة ابرته والسمحاق هي التي تقع
 على السمحاق وهي الجبلية المقشبة للعظم وفيها اربعة ابرته والموضحة هي التي
 تكشف عن العظم وفيها خمسة ابرته الواقعة على التي تشتم العظم وفيها عشرة بغير
 المتقلة هي التي تحجب النقل العظم وفيها خمسة عشر بغير والمأمومة هي التي تصل الى
 الاربعة عشر ابرته ثم وفيها ثلثة وثلاثون ابرة والمجايفة هي التي تبلغ الجوف وفيها ثلث
 ابرية مسائل الا ودية البائدة في الاثنتي عشرة دية فان صلت فخمس دية ولو كانت
 احد الفريين الى خارج فخر الدية ^{ثلاثة} الثاني ستين للثنتين حتى تبدلوا ستين فثلاثة ابرية
 احد يمان ثلث ذئبها ومم البرد خمس ذئبها الثالثة اذ انفذت نافذة في
 شئ في اطراف الجبل فذئبها مائة دينار الرابعة في احمار الوجه الجارية
 دينار ونصف وفي اخطار ثلثة وثمانون في اسوداسه وقيل فيه كل في
 الاخطار وقال جماعة مناهي في البدن على النصف الخامسة كل
 عضوله دية مقدرة فهي ثلثة ثلثا دية وفي قطع بعد مثله ثلث دية
 السادسة دية الشجاج في الرعس والوجه سواء وفي البدن بنفسه

فثبتة العنصر الذي يتفق فيه السابعة كل ما فيه من الرجل ^{بنيته} من المرأة
 وحملها ومن الذي دية ومن المصدق فثبتة وكل ما فيه دية من الحر مقدر فهو
 من المرأة فثبتة ديتها ومن الذي كذاك ومن العبد بنبته فثبتة لكن الحرية
 المتساوي الحر حتى يبلغ الثلث ثم يرجع النصف والحكومة ولا لارش جارية عن
 محض واحد ومضاه ان يقدم سلبا ان لو كان عبدا ومحررا وحال كذاك وينسب القفا
 الى الحقيقة ويؤخذ من الدية بحسابة الثامنة من كذا الى كذا فالعام والى دية
 وله المطالبة بالقود او الدية وهل له العفو المروى لا النظر الرابع في
 الملاحق وهو امر بعة ^{الجنين} اول في دية جنين الحر المسلم اذا القيا
 اللحم ولم تلج الروح مائة دينار ذكر كان او انثى ولو كان ذميا فدية رعية ابيه
 وفي رواية السكوني عشرة دية اعمه ولو كان مملوكا فقتل بقتله ايه المملوك ولا
 كفاية ولو ولجته الروح فدية لذلك ونصف لانثى ولو لم يكس اللحم ففي دية
 فلو كان احدهما غمرة والثاني نوزج مع الدية على كذا لانه فيه عظماء ثون ومضفة
 ثون وعقبة امر بكون ونفقة بعد استقرارها في الرحم عشرون وقال الشافعي
 فيما بينه بحسابة ولو قتل المرأة فمات معها مالا وليا دية المرأة ونصف
 الديتين على الجنين ان جهل حاله وان علم ذكر كان او انثى كانت الدية بحسابة و
 قيل مع الجهالة يقتصر بقرع لانه مشكل وهو خطأ لانه لا اشكال مع النقل ولو
 القة مباشرة او متبينا فليها دية مائة الف ولا نصيب لها من الدية ولو كان باقرا

مفترع فالدية عليه ويسحق دية العنين ولائته ودية جراحاته بلينة ودية ومن افترم
 بجراحه الاضرب عليه عشرة دنانير ولو خرب عظم وجهه احتيازا قيل يلزم دية النطفة
 عشرة دنانير ولائته استجاب الثاني في الجناية على الحيوان من اكلت حيوات
 ما كولا كالغنم بالزكاة لزمه الاضرب لهما لكدفعه والمطالبة بقصية قال الشيخان
 ضم ولائته للاثية لانه انما هو لبعض منافع بعض النافع ولو اكله لا بالزكاة لزمه
 قيمة يوم اكله ولو قطع بعض اعضاءه او كسر شيئا من عظامه فملك الارش وان كان
 مكالا يربط ويقيم عليه الزكاة كالاسد والفرس من ارشته وكذا في قطع اعضاءه مع
 حيواته ولو اكله لا بالزكاة ضمن قيمته حيا ولو كان مكالا يقيم عليه الزكاة كالكلب و
 الا نريد صريحه في الصيد اربعون درهما وفي رواية السكوني يقوم وكذا اكل الغنم
 وطلب الحائط والاول اشهر وفي كلب الغنم كبش وقيل خمسة درهما وكذا قيل
 في كلب الحائط والاول اشهر وفي كلب الغنم ولا اعرف الوجه وفي كلب الذئب فقير
 من برون لا يضمن المسلم ما عدا ذلك اما ما يملكه الذئب كالحجيرة فياقتل بعض قيمته
 عند مقتله وفي الجناية على اضرار الارش ويشترط في ضمانه استئثار الذئب به
 مسائل الاولي قيل يقتل في غير مقتله اربعة عقلة احد هم فروع في غير مقتله
 ان على الشريك اعصاة لانه يخطو ضمير الباتون وهو حكم وفي رواية فلا تقدي
 الثانية فحين البهية عشر قيمته في عين الدابة ثم قيمتها الثالثة روى
 السكوني عن حمزة عن ابيه عن علي ع قال كان لا يضمن ما اشدت البهائم فمار

فهارا ديفعن ما افسدت ليلا والراوية مشهورة خيران في السكوني
ضعفا والاولة اعتبار القريب ليلا كان الاستناد
او بهار الثالث مية كفارة القتل يجب كفارة
الجم بقتل العمد والرؤية بقتل الخطاء مع المباشرة دون القريب فلو
طرح جمل فذلك خيرا او سائلة فذلك ما تروى من الدية ولا كفارة ويجب بقتل
المسلم خيرا كان او انتى صبي او مجنون او حرا او عبدا ولو كان ملك القاتل ولا يجب
بقتل الجنين او راحة الروح ولا يجب بقتل حلك ولا يجب بقتل الكفر ذميا كان او
معاهدا لو قتل المسلم مثله في دار الحرب عالم الا كفارة فدية عليه القود والكفارة
ولو طنة حريرا ملاذية وعليه الكفارة **الرابع** في العاقلة والنظرة في المحل وكيفية
التقييط والواحي في المحل في العصب والمعن وضمان الجيرة والا امام والعصب من
قريب المالكين بالابوين او بالاب كالاخوة واوالادهم والعمومة واوالادهم والا
فقتل هم الذين يرون القاتل لو قتل والاول اظهر ومن الاحتمال من يشرك بين
قريب بالام مع من يتقرب بالاب والام او بالاب وهو استناد الى رواية سلمة بن
وفيه ضعف وقد خل لا باع ولا كداد في القتل على الاثم ولا يشتركهم القاتل ولا يعقل
المراة ولا الصبي ولا المجنون وان دبره من الدية وتحمل العاقلة دية الموصلة فما تروى
اها ما وجد من الموصلة فكلان المروى انما لا تحله خيران في الرواية ضعفا واوالم
حالة من قومه ولا صا من جريرة جنس الامام جنائية صبا الله في طالع والكائنات

خطا فان لم يكن له مال فعاقله الامام لانه يودي اليه ضربية ولا يعقله قومه
واما كيفية التقسيط فقد تردد فيه الشنم والهج ووقفه على رأي الامام او من
نضبه للحكومة بحسب ما يراه من احوال العاقلة ويبدلها بالتقسيط على الاقرب
فلا اقرب ويوجد لها عليهم ما سلف وام اللواحق فسايل **الاقرب**
لوقل الاب ولده عدا رقت الدية منه الى الوارث ولا نصيب للاب منها
ولم يكن وارث ففي الامام ولو قل خطا فالدية على العاقلة ويرثها الوارث
وفي ترتيب الاب قولان اشبه ما انه لا يرث ولو لم يكن وارث سوى عاقلة فان
قلنا الاب لا يرث فالدية وان قلنا يرث ففي اخذ الدية من العاقلة
قوله الثانية لا يعقل العاقلة عدا ولا اقربا ولا صلحا ولا جارية
في بيان على فقه ولا يعقل المولى جديا قبا كان او مديبرا او ام ولد على الاقرب
الثالثة لا يعقل العاقلة بهيمة ولا املاك مال وخص فمما نفى بالمجانة
على الاصح حسب هذا اما اردنا ذكره وقصدنا حصرا فخصه من مطولة محرم
محصلة ونسال الله سبحانه ان يجعل من شكره وعظمه ذلله وجعل الى
الجنة منقلبه ومنقلبه لا نكنا نحب من ساءه ولا نحسن
من امله صلى الله عليه وسلم

4723
~~SIA~~

